المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
جمعية الاقتصاد السعودية
مجلة الدراسات الاقتصادية

جامعة الملك سعود
King Saud University

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

ردمد الكتروني (E-ISSN): 1658 – 9998

رقم الإيداع: 1445/16811

مجلة الدراسات الاقتصادية

(دوريّة - علميّة – محكّمة)

تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية

جامعة الملك سعود

المجلد الخامس عشر – العدد (2)

جمادى الأولى 1445هـ ديسمبر 2023م

البريد الالكتروني: esj@ksu.edu.sa

الموقع الالكتروني: http://esj.ksu.edu.sa

مجلة دراسات اقتصادية

مجلة علميّة دورية محكّمة

الهيئة الاستشارية

أ.د. معز بنوري

أستاذ الاقتصاد بكلية مونبلييه للأعمال- فرنسا

أ.د. سعد داود قرياقوس

أستاذ الاقتصاد بجامعة أوتاوا -كندا

أ.د. محمد حمد القنيبط

أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة الملك سعود -السعودية

أ.د. سيمون نعيم

أستاذ الاقتصاد المالي بالجامعة الأمريكية في بيروت- لبنان

أ.د. هاني مصطفى الشامي

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة طنطا – مصر

أ.د. أحمد ابراهيم ملاوي

أستاذ الاقتصاد بجامعة اليرموك – الأردن

أ.د. رشدي علي الطاهر الفقي

أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة صفاقس- تونس

أ.د. أسامة محمد بدر

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة طنطا – مصر

أ.د. بشير أحمد العبدالرزاق

أستاذ الاقتصاد بجامعة مؤتة – الأردن

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ.د. خالد بن عبدالله الخثلان

(جامعة الملك سعود)

***

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد

(جامعة الملك سعود)

أ.د. نورة بنت عبدالرحمن اليوسف

(جامعة الملك سعود)

أ.د. خالد بن عبدالرحمن المشعل

(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

أ.د. محمد بن عبدالعزيز السهلاوي

(جامعة الملك فهد للبترول والمعادن)

أ.د. حسين بن محمد آل عبيد

(جامعة الملك خالد)

أ.د. عابد بن عابد العبدلي الشريف

(جامعة أم القرى)

أ.د. حسن بن رفدان الهجهوج

(جامعة المملكة-البحرين)

أ.د. هيثم أكرم الزعبي

(جامعة الفيصل - الرياض)

أ.د. عبد الناصر حاتمي

(جامعة الإمارات العربية المتحدة)

إدارة التحرير

د. علي بن طاهر اليافعي

esj@ksu.edu.sa

**** جمعية الاقتصاد السعودية- جامعة الملك سعود.**

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمجلة، ولا يسمح بإعادة طبع أو نشر أي جزء من المجلة أو نسخه بأي شكل وبأي وسيلة كانت دون الحصول على موافقة كتابية من رئيس هيئة التحرير.

مجلة دراسات اقتصادية

Journal of Economic Studies

مجلة دراسات اقتصادية (دورية – علمية – محكّمة) تصدر مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) عن جمعية الاقتصاد السعودية- جامعة الملك سعود، وتعنى المجلة بنشر البحوث والمراجعات العلمية التي لم يسبق نشرها والمتعلقة بموضوعات وقضايا الاقتصاد ومجالاته والإسهام في تطويره على أسس البحث العلمي الرصين، وقد صدر العدد الأول للمجلة في عام 1419هـ/ 1998م.

الرؤية:

أن تكون مجلة متميزة ورائدة في نشر البحوث الاقتصادية المحكّمة، باللغتين العربية والانجليزية.

الرسالة:

نشر البحوث العلمية الرصينة التي تتميز بالأصالة والابتكار في المجال الاقتصادي، وفق معايير النشر العالمية.

الأهداف:

1. توفير وعاء نشر متميز يشجّع الباحثين لإنتاج بحوث تتميّز بالجودة العالية في المجال الاقتصادي.
2. إيجاد مرجعية علمية متخصصة في مجالات الاقتصاد تعم فائدتها جميع المهتمين بالبحث العلمي.
3. الاسهام في التطوير الاقتصادي من خلال نشر الأبحاث التي تربط بين النظرية والتطبيق في هذا المجال.
4. عرض تجارب وممارسات رائدة بما يصدر من كتب وأبحاث تتعلق بالاقتصاد ومجالاته.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير على العنوان الآتي:

مجلة دراسات اقتصادية

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود – كلية إدارة الأعمال

جمعية الاقتصاد السعودية

ص ب: 71115 الرياض: 11587

هاتف:0114674141 فاكس: 0114674142

البريد الإلكتروني: esj@ksu.edu.sa الموقع:http://esj.ksu.edu.sa

جميع الآراء في هذه المجلة تُعبِّر عن وجهة نظر كاتبها ولا تُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو الجمعية

مجالات النشر في المجلة

تتيح المجلة للباحثين الفرصة لنشر إنتاجهم العلمي، وتُصنّف المواد التي تقبلها المجلة للنشر إلى ما يلي:

أولاً: البحوث العلمية:

- **بحث متخصّص:** ويشتمل على عمل الباحثين في مجال الاقتصاد، ويجب أن يحتوي على إضافة في هذا المجال.
- **بحث مُسْتل من رسالة علمية:** (ماجستير، دكتوراه) نوقشت في إحدى الجامعات المعتبرة في مجال الاقتصاد.

ثانياً: المواد الأخرى:

- **مقالة استعراضية:** تتضمن عرضًا نقديًا يلخّص موضوعًا سبق نشره في مجالات علم الاقتصاد وفروعه.
- **ملخص رسالة علمية:** تتضمن ملخصًا موسّعًا لرسالة علمية (ماجستير/ دكتوراه) في مجال الاقتصاد.
- **مراجعة كتاب:** استعراض أو تلخيص نقدي للكتب المتخصصة في مجالات الاقتصاد.

سياسة النشر في المجلة

- تلتزم المجلة في جميع ما ينشر فيها بما يتماشى مع معايير النشر والمعايير الأخلاقية المعتبرة عالمياً.
- تنشر المجلة الأوراق العلمية الأصيلة التي تناقش قضايا وموضوعات الاقتصاد والتي لم يسبق نشرها، ولم تقدم لجهة أخرى.
- لا تقبل المجلة استلام أي ورقة بحثية (أو تحكيم) تحمل أفكاراً تناهض الأمن الفكري والمجتمعي، أو تحمل أي نوع من أنواع التحامل، أو العدوانية، أو التطرف أو التشدق الأيديولوجي.
- تستقبل المجلة الأوراق العلمية المستلّة من الرسائل العلمية، على أن يتم النص على ذلك، وينطبق عليها ما ينطبق على الأوراق العلمية الأخرى.
- تستقبل المجلة مراجعات الكتب وملخصات الرسائل العلمية ذات الصلة بتوجه المجلة.
- المجلة لا تتقاضى أي رسوم مالية مقابل عملية النشر العلمي وإجراءاته (النشر مجانًا لجميع الباحثين).
- إيماناً من المجلة بأهمية نشر البحوث إلكترونياً؛ سوف تُنْشَر الأوراق العلمية المقبولة بعد إجازتها من قبل المحكمين على الموقع الإلكتروني للمجلة قبل طباعتها ورقياً.
- تمنح المجلة حق الوصول المجاني لكافة الأوراق البحثية التي يتم قبولها فور نشرها على الموقع الإلكتروني للمجلة كمساهمة منها في تأصيل الريادة البحثية وتعزيز عملية التبادل المعلوماتي.
- يحق للمجلة إخراج البحث وتنسيقه بما يتناسب وأسلوبها في التحرير والنشر.

- لهيئة التحرير الحق في تحديد أولويات نشر البحوث.
- الآراء الواردة في المواد المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- تلتزم المجلة بالمعايير المعتبرة الواردة في أخلاقيات النشر العلمي؛ حيث تخضع كافة الأوراق العلمية لعمليات فحص ومراجعة دقيقة، وتتخذ المجلة إجراءات حاسمة في مكافحة السرقات العلمية.
- يتم استقبال الأوراق العلمية للنشر على مدار العام وفي حالة وجود توقف سيتم الإعلام عن ذلك في موقع المجلة، وسيتم ابلاغ الباحثين على البريد الإلكتروني حال ارسال طلبات النشر.

تعليمات النشر

- يتم إرسال طلبات النشر إلى المجلة عبر البريد الالكتروني: esj@ksu.edu.sa
- قراءة بنود نموذج التعهد المتوفر على الموقع الإلكتروني للمجلة (esj@ksu.edu.sa) وإرفاقه مع البحث بعد التوقيع عليه من قبل الباحث/ الباحثين.
- يرسل البحث مطبوعًا باستخدام برنامج الوورد (Word) على هيئة صفحات ومرقمًا ترقيمًا متسلسلاً ومخرجًا في صورته النهائية شاملاً الجداول والأشكال والصور في أماكنها داخل المتن.
- يجب على الباحث/ الباحثين عدم تضمين ما يكشف هويته/ هويتهم في متن البحث عدا الصفحة الأولى (المستقلة عن البحث) التي توضع فيها المعلومات الشخصية للباحث والباحثين المشاركين فيه.
- يتوجب على الباحث/ الباحثين ضبط أوراقهم العلمية وفقاً لشروط ومواصفات كتابة الورقة العلمية، والتأكد من سلامتها من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية قبل ارسالها إلى المجلة.
- بعد ارسال طلب النشر إلى المجلة يتلقى الباحث رد من المجلة باستلام الطلب.
- يستقبل رئيس هيئة التحرير الطلب، وبعد اطلاعه عليه يحول لهيئة التحرير للفحص الأولي.
- عند موافقة هيئة التحرير على صلاحية البحث مبدئيًا يحال لمحكمين متخصصين في مجال الورقة العلمية.
- بعد عودة ردود المحكمين يطلع رئيس التحرير عليها، ويتخذ قراراً بتحويلها للباحث وفقاً لرأي المحكمين إما بقبول البحث للنشر أو بإجراء التعديلات أو الاعتذار للباحث.
- في حال وجود تعديلات تعرض الورقة العلمية بعد إجراء الباحث التعديلات على رئيس التحرير مع ملف يتضمن جدول لبيان تنفيذ الباحث لملاحظات المحكمين.
- يحول رئيس التحرير ملف الورقة العلمية للمدقّق وهو أحد أعضاء هيئة التحرير؛ للمطابقة وللحكم على مدى التزام الباحث بتنفيذ الملاحظات.

- بعد أن يصل رد المدقّق وتوصيته يعرض على هيئة التحرير وبناءً عليه يخاطب الباحث بالقرار النهائي.
- في حالة قبول الورقة العلمية والتأكد من صلاحيتها للنشر في المجلة يرسل للباحث خطاب قبول النشر، وعند رفض نشر البحث يتم إرسال رسالة اعتذار إلى الباحث.
- في حالة قبول البحث للنشر تؤول كافة حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز إعادة نشره في أي منفذ نشر آخر ورقيًا أو الكترونيًا دون إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة.

مواصفات كتابة الورقة العلمية

- ألا يزيد عدد كلمات البحث عن (10000) كلمةً، شاملاً المستخلص العربي والإنجليزي، والجداول، والأشكال، والصور، والمراجع، والملاحق إن وجدت.
- يكون حجم الصفحة من النوع A4، وبعمود واحد، وتكون الهوامش (2,5 سم) من جميع الاتجاهات، عدا الجهة اليمنى 3 سم؛ ويكون تباعد الأسطر مفرد.
- تكتب بيانات البحث والباحثين في صفحة مستقلة (قبل بدء صفحات البحث) باللغتين العربية والإنجليزية، وتحتوي على: عنوان البحث، واسم الباحث أو الباحثين، والمؤسسة التي ينتمون إليها، والبريد الإلكتروني لكل واحد منهم. ثم تتبع بصفحات البحث بدءًا بالصفحة الأولى ويكتب بها عنوان البحث فقط متبوعًا بالمستخلص العربي ثم الإنجليزي ثم كامل البحث.
- لا يتجاوز عدد كلمات المستخلص (عربي/ إنجليزي) 200 كلمة، ويتضمن عناصر البحث الرئيسة: موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج والتوصيات.
- يُتبع كل مستخلص (عربي/ إنجليزي) بالكلمات المفتاحية (Keywords) المعبرة عن موضوع البحث، ويكون عددها بحدود 5 كلمات.
- الخط المستخدم في المتن للبحوث العربية (Lotus Linotype) بحجم (14)، وبالخط الأسود (Bold) للعناوين، وبحجم (9) للحواشي، وبحجم (10) للجداول والأشكال، وبالخط الأسود (Bold) لرأس الجدول أو التعليق على الشكل.
- الخط المستخدم في المتن للبحوث الإنجليزية (Times New Roman) بحجم (12)، وبالخط الأسود (Bold) للعناوين، وبحجم (8) للحواشي، وبحجم (9) في الجداول والأشكال، وبالخط الأسود (Bold) لعنوان الجدول أو التعليق على الصورة والشكل.
- جميع الأرقام في البحث تكتب بالصيغة العربية للأرقام على النمط:3,2,1.....الخ.

- الالتزام بكتابة المصطلح الأجنبي إلى جانب ما يقابله باللغة العربية على مستوى البحث.
- ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
- الجداول والمواد التوضيحية والصور والأشكال: يجب أن تكون مناسبة لمساحة الصف في المجلة، مع كتابة عنوان لكل جدول، وتعليق لكل شكل أو صورة، مع ضرورة الإشارة إلى المصدر إن كانت مقتبسة، ويتم إرفاق بشكل منفصل (بالإضافة إلى وجودها في متن الورقة العلمية) جميع أصول الصور والأشكال بدقة لا تقل عن 300 dpi. وبألوان واضحة وأن تكون معلوماتها مقروءة.
- الحواشي: تستخدم لتزويد القارئ بمعلومات توضيحية، ويشار إليها في المتن بأرقام مرتفعة عن السطر، مع ترقيم التعليقات تسلسليًا داخل المتن. وفي حالة الضرورة؛ يجوز الإشارة إلى مرجع داخل الحاشية ويكتب بنفس طريقة التوثيق في متن البحث، وتوضع الحواشي في نفس الصفحة التي تخصها والتي ذكرت بها وتفصل بخط أفقي عن متن البحث.
- المعادلات الرياضية: يجب ترقيمها وتكتب باستخدام أحد البرنامجين التاليين: Math Type أوEquation
- الاختصارات: يجب استخدام اختصارات عناوين الدورات العلمية كما هو وارد في The World List Of Scientific Periodicals، وتستخدم الاختصارات المقننة دوليًا بدلًا من كتابة الكلمات مثل: سم، مم، م، كم، مل، كجم، ....الخ.
- أسلوب كتابة المراجع والتوثيق المعتمد في المجلة هو أسلوب الـ (APA) الإصدار السابع (American Psychological Association- APA - 7thED)، ويجب على الباحث/ الباحثين الالتزام بهذا الأسلوب عند التوثيق في المتن أو كتابة المراجع في قائمة المراجع.
- ترجمة قائمة المراجع العربية للغة الإنجليزية، وإضافتها بعد قائمة المراجع العربية وقبل المراجع الإنجليزية (تحت عنوان: (Arabic References).

المحتويات

القسم العربي

الصفحة

دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

صلاح سعيد عبدالغني 1

أثر الخدمات اللوجستية على الصادرات في دول مختارة.

بيان الجعيد؛ وفيفيان نصرالدين..... 35

أثر تطور الاقتصاد الرقمي على جودة مخرجات التعليم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001-2021).

سارة المقبل؛ ونشوى محمد..... 63

***

القسم الإنجليزي

الصفحة

تأثير فايروس كورونا (كوفيد-19) على سوق الأسهم السعودي في قطاعات مختلفة (دراسة تجريبية باستخدام نموذج NARDL).

نوف سعود النفيسة..... 91

***

القسم العربي

مجلة الدراسات الاقتصادية، مجلد 15(2) – الرياض (جمادى الأولى 1445هـ/ ديسمبر 2023م)

DOI: 10.33948/ESJ-KSU-15-2-1

دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية*

صلاح سعيد عبدالغني [1]، [2]

(قُدِّم للنشر 1444/09/11هـ – وقُبِل 1444/12/18هـ)

المستخلص: للوقف أهمية كبيرة في تنمية المجتمعات؛ لذا تأتي أهمية البحث لمعرفة دور وو سائل تمكين الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على البيانات الاقتصادية والإحصائية، باستخدام نموذج قياسي للعلاقة بين المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة موضع الدراسة بالسعودية للفترة (2022:1994)، وتم التقدير بنموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) للتحقق من وجود علاقة توازنيه طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والناتج المحلي الإجمالي والتحقق من العلاقة بنموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتعتبر المؤسسات الوقفية من ركائز الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهناك فرصة كبيرة أمام قطاع الأوقاف لاستعادة مكانته، ليكون مساهماً رئيسياً في القطاع غير الهادف للربح، ليتوافق مع رؤية المملكة 2030م بزيادة مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 0.3% لتزيد إلى 5%. وأوضح البحث أن للوقف آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية متعددة؛ حيث توجد علاقة طردية في الأجل القصير عند فترة الإبطاء الأولى بين متغير الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي. كما اتضح وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي أن بينهم تكامل مشترك، ومن أهم التحديات التي تواجه المنشآت غير الربحية تأتي التدفقات المالية بنسبة 30.16%. ويوصي البحث بإصدار تشريعات تضمن الاستثمار الجيد في الوقف، واستقلاليته المالية، وتطوير إدارته وتأهيل كوادره، تحت مظلة حوكمة الوقف.

الكلمات المفتاحية: الأوقاف، الاستثمار الوقفي، الناتج المحلي الإجمالي، صيغ التمويل الإسلامي، القطاع غير الربحي.

The role of endowments in increasing the gross domestic product in the Kingdom of Saudi Arabia*

Salah S. Abd El-Ghani [1], [2]

(Received: April 02, 2023 – Accepted for publication: July 06,2023)

Abstract:

The endowment has great importance in the development of societies. Therefore, research comes to identify the role of the endowment in increasing GDP, based on economic and statistical data. Using a standard model that shows the relationship between the dependent variable (GDP), and the independent variables under study in Saudi for the period (1994:2022). The standard model equation has been estimated by (ARDL) Model to verify the existence of a long-run equilibrium relationship between the independent variables and GDP and to verify this relationship by the error correction model (ECM). Endowment institutions are the pillars of economic and social life. There is a great opportunity for the endowment sector to regain its vital position and become a major contributor to the non-profit sector. As Saudi Vision 2030 aims to increase the contribution of this sector to GDP from 0.3% to 5%. The endowment has multiple positive economic and social effects, as there is a positive relationship in the short run between the collective, social, and personal service variables and GDP. Among the most important challenges facing non-profit sectors, financial flows at a rate of 30.16%. The research recommends the issuance of legislation that guarantees good investment in the endowment, its financial independence, the development of its management, and the qualification of its cadres, under the umbrella of endowment governance.

Keywords: Awqaf (endowments), Waqf Investment, GDP (gross domestic product), Islamic Finance Formulas, Non-Profit Sector).

**** يشكر الباحث/المؤلف عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود لتمويلها هذا المشروع في عام 1444هـ منحة بحثية رقم (221411006).***

****The author extend their appreciation to the Deanship of Scientific Research, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU), for funding this research work through Grant No. (221411006)***

(1) أستاذ الاقتصاد المشارك – كلية الأعمال – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(2) أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد – معهد البحوث الزراعية والبيولوجية – المركز القومي للبحوث – الجيزة – مصر

(1) Associate Professor of Economics - College of Business - Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU)

(2) Associate Professor of Agricultural Economics - Institute of Agricultural and Biological Research - National Research Centre - Giza - Egypt.

E-mail: drsalahsaid@yahoo.com

1- المقدمة

تضرب الأمة الإسلامية على مر التاريخ أروع الأمثلة في العمل الخيري، وتطورت وتنوعت تطبيقات الوقف وصوره وأساليبه، محققة بذلك انعكاسات إيجابية على الصعيد الحضاري والاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر الوقف من الركائز الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي، من خلال توفير التمويل ودعم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لفئات كثيرة من المجتمع. وظهرت أهمية الوقف جلياً لمساهمته الفعالة في الخطط التنموية ومساهمته في الكثير من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من خلال مساندته لجهود الدولة في تحقيق التكافل الاجتماعي والتوازن الاقتصادي. وعلى الرغم من قدم نظام الوقف في الدول الإسلامية، إلا أن الحكومات أعطت اهتماماً كبيراً لتطوير أساليب وآليات حصر الوقف وتنميته في العصر الحالي لكونه وسيلة للتكافل الاجتماعي والإنساني وداعماً هاماً لمسار التنمية. ويعكس الوقف حجم التضامن بين أفراد المجتمع، ويوجد دور بارز للوقف في التنمية في حالة استغلاله الاستغلال الأمثل وابتكار آليات لرصد جهوده، فهل تساهم الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية مساهمةً فعالة؟ وللإجابة على هذا التساؤل تضمن البحث: التعريف بمقياس الناتج المحلي الإجمالي وأهميته الاقتصادية، ووسائل تمكين دور الأوقاف من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وابتكار آليات لرصد جهود الأوقاف وتحديد المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية هذ القطاع الحيوي من خلال المقاييس والبيانات الاقتصادية والإحصائية، حيث تعتبر المؤسسات الوقفية من بين ركائز الحياه الاقتصادية والاجتماعية بما تقدمه من خدمات ومنافع كثيرة في مختلف المجالات، وهناك فرصة كبيرة أمام قطاع الأوقاف لاستعادة مكانته الحيوية، وأن يصبح مساهماً رئيسياً في القطاع غير الهادف للربح، حيث تستهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030م فيما يخص مؤشر الناتج المحلي الإجمالي حول اقتصاد مُزدهر وغدٍ أفضل عن طريق تحقيق زيادة نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65%، زيادة نسبة الصادرات في إجمالي الناتج المحلي الإسمي غير النفطي من حوالي 16% حالياً إلى 50% بحلول عام 2030.كما تستهدف رؤية المملكة 2030 زيادة نسبة المنشآت الصغيرة وكذلك المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 20% لتصل إلى 35%، وزيادة حصة الاستثمارات الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 3.8% إلى حوالي 5.7%، ورفع مساهمة القطاع غير الهادف للربح في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 0.3% لتصل إلى نحو 5%، من أجل زيادة حجم الاقتصاد وارتفاع معدلات النمو وتحركه من الرتبة 19 إلى الرتبة 15 الأولى على الترتيب العالمي. (غرفة الرياض، 2022).

مشكلة البحث

إن الوقف ساهم بشكل كبير في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة واللتان تشكلان معاً أحد أكبر التحديات عالمياً، كما كان له دوراً واضحاً في تحقيق تنمية مستدامة من خلال تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي، وتأمين الاحتياجات الكافية للفئات المحرومة في المجتمع بهدف تطوير نوعية الحياة الإنسانية مع ضرورة الاهتمام بحق الأجيال القادمة في ثروات الأجيال الحاضرة للعيش حياة كريمة، وهو ما يعتبر جوهر التنمية المستدامة (نوي و نجوى، 2017).، ونظراً لأهمية الوقف وما له من دور مؤثر في الماضي والحاضر على جميع نواحي الحياة وعلى وجه الخصوص النمو الاقتصادي، وتقليل ما يعترض المجتمع من معوقات تمويلية وما يساهم به في الجانب التنموي إلا أن دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لا يزال أقل من المأمول تحقيقه باعتبار الوقف من أهم مكونات القطاع غير الربحي ولزيادة هذا الدور يتطلب ذلك ابتكار آليات لرصد جهود الأوقاف بالاعتماد على البيانات الاقتصادية والإحصائية حيث تستهدف رؤية المملكة 2030 رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي التي تمثل أقل من (1%) حالياً لتصل إلى (5%) بحلول عام 2030. (غرفة الرياض، 2022).

ومن خلال هذا يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ما هو دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي وسائل تمكين دور الأوقاف من زيادة الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما هي الآليات والمقاييس الاقتصادية والإحصائية لرصد جهود الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما هي أهم التحديات والمشاكل التي تواجه الأوقاف بالمملكة؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على الدور الذي يساهم به الوقف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في السعودية عن طريق ما يلي:

- الوقوف على تعريف الوقف من منظور اقتصادي وأنواع والوقف ومفهوم الاستثمار الوقفي وارتباطه بالناتج المحلي الإجمالي.
- التعرف على الدراسات الاقتصادية السابقة التي ترتبط بموضوع البحث.
- التنبؤ بحجم إيرادات الأوقاف المطلوبة لتتوافق مع تحقيق رؤية المملكة 2030.
- التعرف على مدى مساهمة الأوقاف في مجالات استثمارية مختلفة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.
- تحليل واقع الوقف في المملكة العربية السعودية.

- التعرف على طرق تنمية الأوقاف واستثمارها وتطويرها.
- أهم الآليات والمقاييس الاقتصادية والاجتماعية والإحصائية لرصد جهود الأوقاف في التنمية.
- الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية.
- عرض أهم النتائج والتوصيات.

أهمية البحث

يعكس الوقف حجم التضامن بين أفراد المجتمع ومدى مشاركة كل فرد فيه بأعمال الخير، إلا أن هناك دور واضح ومهم للأوقاف من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتنوعة للوقف وابتكار آليات لرصد جهود الأوقاف، يمكن أن يصبح قطاع تمويلي تتحكم به المؤسسة القائمة على تنفيذه بتوجيهها نحو مشاريع تنموية استثمارية تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبما يتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

منهجية البحث

للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث، واختبار الفرضيات التي تم تبنيها، تم استخدام عدة مناهج، فيما يتعلق بالجانب النظري تم الاعتماد على المنهج الإحصائي الوصفي، المنهج التاريخي، وذلك من خلال الدارسات السابقة، ووصف الظاهرة الوقفية والوقوف على أهم التعاريف المتعلقة بها من جهة ومن جهة أخرى بالاستثمار عامة والاستثمار الوقفي خاصة وعلاقتهما بالتنمية المستدامة كما تم اللجوء إلى المنهج الاستنباطي في بعض الحالات من أجل استنتاج العلاقة بين الأوقاف ودورها في التنمية المستدامة، أما في الجانب العملي فتم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي الاستدلالي والاقتصادي ، من خلال استخدام الطرق الرياضية والمقاييس الإحصائية الضرورية مثل المتوسطات والنسب المئوية وتحليل الارتباط الثنائي والجزئي للعلاقة بين الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، وطريقة المربعات الصغرى، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية والقيمة بالمليون ريال سعودي للفترة (2022:1994)، والتنبؤ من خلال السلاسل الزمنية ومعادلات الاتجاه العام.

كما تم تقدير معادلة النموذج بطريقة المربعات الصغرى، كذلك تطبيق مجموعة من الاختبارات والمتمثلة في: توضيح نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) حيث لكل طريقة شروطها وخطوات تطبيقها والتي تهدف كلها إلى التحقق من وجود علاقة توازنيه طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والناتج المحلي الإجمالي للتحقق من وجود علاقة توازنيه طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والناتج المحلي الإجمالي والتحقق من هذه العلاقة من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM)،

لتحليل وتفسير ودراسة العلاقة بين أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بدور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ودراسة المشكلات التي تعترض تنمية الأوقاف في السعودية ومقترحات لمواجهتها.

وذلك بالاعتماد على النموذج التالي بعد أخذ اللوغاريتم لجميع المتغيرات والذي يوضح أن (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وهو المتغير التابع يمثل دالة في عدة متغيرات مستقلة وهي (الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، الأنشطة غير النفطية، والأنشطة النفطية).

$$GDP = f(\text{social services}, \text{non} - \text{oil activities}, \text{oil activities})$$

Estimation Equation:

==========

$$logGDP = C(1) + C(2)*logNON_OIL + C(3)*logOIL + C(4)*logSOCIAL + U_t$$

GDP = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. (المتغير التابع)

Social services= الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية.

Non-oil activities = الأنشطة غير النفطية.

Oil activities= الأنشطة النفطية.

U_t = الخطأ العشوائي.

فرضيات البحث

- يعتبر الوقف من القطاعات التي تزداد مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- إن تفعيل الطرق المعاصرة لاستثمار أموال الوقف له دور في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الأمن الاقتصادي.
- المؤسسات الوقفية تحتاج إلى المزيد من المقاييس الاقتصادية والإحصائية لمساعدة القائمين عليها في اتخاذ القرارات المناسبة لتوجيه الموارد.
- ويفترض البحث أن هناك علاقة طردية موجبة بين الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والتي تندرج الأوقاف من بينها كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.
- توجد العديد من المشاكل التي تواجه أعمال الوقف الخيري لدعم قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مصادر البيانات في البحث

تم الاعتماد على مراجع مختلفة تشمل الكتب والأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه

والدوريات العلمية والتقارير التي تصدر عن الوزارات والهيئات والمؤسسات التي لها علاقة بموضوع الأوقاف إضافة إلى مواقع الهيئات والمؤسسات وقواعد البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت وخاصة الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء السعودية.

حدود البحث

- الحدود الموضوعية: الوقف والمؤسسات والجهات الوقفية في المملكة ودورها الاجتماعي والاقتصادي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- الحدود المكانية: مدن ومناطق المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمنية: التركيز على الفترة الزمنية (1994-2022م).

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

التعرف على مفهوم الوقف من منظور اقتصـــادي وأنواعه ومفهوم الاســـتثمار الوقفي وارتباطه بالتنمية المستدامة:

مفهوم الوقف من منظور اقتصادي: "هو تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل جماعياً أو فردياً." (القحف، 2000، ص. 66). "أي تحويل جزء من الدخول والثّروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة، تخصّص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المستفيدة، ممّا يساهم في زيادة القدرات اللاّزمة لتكوين ونمو القطاع الخيري الذّي يعدّ أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي." (صالحي، 2005، ص. 184-185). وتتعدد أنواع الوقف: حسب طبيعة الجهات المستفيدة الموقوف عليها وينقسم الوقف انطلاقاً من هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي: الوقف الخيري: "هو الذي يخصص لجهات الخير والبر، وهي متنوعة ومتعددة تشمل مجالات البر عموماً، كالمجال العلمي أو الدعوي أو الإغاثي أو الاجتماعي أو الصحي وغيره، من بناء المساجد والمدارس والمستشفيات ومساعدة الفقراء وابن السبيل، وغيرها من وجوه البر، ما يحقق الخير لعامة المسلمين." (الصالح، 2001، ص. 53). الوقف الذري أو الأهلي: "يخصص لمنفعة الواقف وذريته وأهله أو لأشخاص معينين، وذريتهم دون النظر لوصف الثروة والصحة والفقر والمرض وما في حكمها. الوقف المشترك: هو الذي تخصص فوائده للذرية وجهة خير معاً." (فتحي، 2002، ص. 10). وجاء في المغني: "إذا أوقف بيته على جهتين مختلفتين، كأن يوقفها على أولاده وعلى الفقراء: نصفين، أو ثلاثة، أو كيفما يشاء، فيجوز. سواء أعطيت أموال المستفيد لأولاده أو للفقراء أو لطرف آخر." (المقدسي، 1986، ص. 8). ويمكن تعريف الاستثمار الوقفي: "بأنه استثمار أموال الوقف عقارات أو منقولات، أو استثمار ريع استغلال الوقف." (أبو الهول، 2009، ص. 25). هذا ما

خلص إليه ملتقى قضايا الوقف، حيث أشار في القرارات والفتاوى المتعلقة باستثمار أموال الوقف إلى أن المقصود باستثمار أموال الوقف "هو تنمية أموال الوقف سواء كانت أصولاً أم ريعاً، من خلال استثمارات جائزة شرعاً." (الأمانة العامة للأوقاف، 2015، ص. 10).

وقد تناول العديد من الباحثين موضوع الارتباط بين الوقف والتنمية ومحاور العلاقة بينهما؛ فيرى صالحي (2006) أن للقطاع الوقفي تأثير على المتغيرات الاقتصادية: حيث إن نمو القطاع الوقفي يكون حركة توازن ايجابية بين الطلب الكلي والعرض الكلي حيث ان المؤسسات الوقفية ومن خلال تطوير عائداتها ومداخيلها سوف تزيد القوى الشرائية وهذا ما يؤثر بصورة مباشرة على الطلب الكلي للسلع والخدمات الذي يساهم في تنشيط العرض الكلي وتامين احتياجات الجهات المستفيدة بالسلع والخدمات. كما أن انتقال الدخول من الفئات الغنية الى الفئات المحتاجة والفقيرة في المجتمع بشكل من الاشكال في إطار مؤسسة الوقف، سيساهم في تخفيض الاستهلاك لدى الطبقات الغنية ويساعد بصورة كبيرة في زيادة القدرة الشرائية وبالتالي على الطلب الفعال للعاملين بقطاع الوقف والفئات عديمة الدخل او المحدودة و هذا ما يؤثر تأثيراً إيجابياً على عرض السلع والخدمات و هذا سيزيد من عوائد واراح المؤسسات الاقتصادية وبالتالي توسيع انتاجها.

وللوقف تأثير على الادخار الكلي والاستهلاك الكلي فكلما تنامى الوعي بأهمية القطاع الوقفي، كلما تم تخصيص جزء من مدخرات الافراد للأنشطة والمجالات الوقفية التي تساهم في تطوير الاستثمار الاجتماعي، فيزداد الادخار الاجتماعي التكافلي ويرفع الاستثمار الاجتماعي التكافلي و يحدثان تأثيرات ايجابية في ارتباطها بتطور النشاط الاقتصادي. ويؤثر قطاع الوقف على الميزانية العامة للدولة فهو بساهم في التخفيض في الانفاق العام وهذا يساعد الدولة في ترشيد النفقات العامة عن طريق التمويل من خلال قطاع الوقف، إن زيادة موارد الوقف وتوزيع فوائدها ومنافعها على الجهات والعديد من الفئات المستحقة سينعكس إيجاباً على حركة الأنشطة الاقتصادية و بالتالي تصبح المؤسسات الوقفية آلية لتوزيع الثروة والدخل في الوطن.

ويرى العمر (2007) أن الوقف في الأساس هو فكرة تنموية، كما أنه يسعى لتنمية كافة مقدرات الأمة والمجتمع، لأنه في مضمونه وحقيقته الاقتصادية هو عملية تنموية، سواء في تنمية الأصول الإنتاجية أو في توزيع عوائده على مستحقيه، وبالتالي لابد من الاهتمام بصيانته لإلقاء الضوء على قدرته في توفير السلع والخدمات للعمل على تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية المخصصة لأعمال الخير والبر للمجتمع. فالوقف يحقق الخروج بالأموال من دورة الاكتناز (من ملك

الوقف) ليكون استثماراً ذا عائد اجتماعي مما يؤدي إلى تزايد حجم التراكمات الرأسمالية والتوسع في الطاقة. كما أوضح السبهاني (2010) في دراسته عن دور الوقف في التنمية المستدامة والتي هدفت إلى توضيح دور الوقف لتحقيق التنمية المتواصلة، باعتبار الوقف يمثل مورداً مؤسسياً وتمويلياً يضمن ضوابط الاستثمار في الموارد البشرية ويضمن شروط العرض المطلوب لرفع المستوى المعيشي. وأوضحت الدراسة أن الوقف أسهم كثيراً في تمويل استثمار المورد البشري عن طريق تمويل كل من الجانب الصحي والتعليمي، كذلك يسهم الوقف في ضمان التكافل الاجتماعي، كما أسهم الوقف دعم المساجد والمرافق الدينية وأن الوقف الخيري أداه اختيارية لتغيير وتعديل شكل الملكية لتخدم وتوفر الحاجات العامة. وأوصت الدراسة بتطوير الأسس التشريعية والتنظيمية الحاكمة للوقف الخيري، وتفعيل الوقف الخيري باعتباره يمثل مؤسسة للضمان والتكافل الاجتماعي.

بينما أوضح الأسرج (2010) في دراسة بعنوان دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي، حيث ركزت على دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن والسلامة الاقتصادية المتمثلة في اتخاذ التدابير التي تؤهل الشخص للحصول على حاجاته الضرورية من أكل وسكن وكساء وتأمين الحد الأدنى من المستوى المعيشي للفرد. وخلصت الدراسة إلى أن الوقف مهم وتزداد الحاجة إليه في العصر الحالي مع تزايد البطالة وانتشار الفقر، مما يدعو إلى إحياء دور الوقف من خلال الإسهامات الكبيرة والآثار الإيجابية في المجالات والقطاعات المختلفة، حيث ساهم في التطور العلمي وتوفير الخدمات الأساسية كالصحة والسكن والعلاج، إضافة إلى الأثر المالي الإيجابي على ميزانية الدولة. فيما هدف مصبح (2013) في دراسته إلى التعرف على دور الوقف الخيري النقدي والعيني في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة في مختلف المجالات، وتحديد المشكلات التي تعيق تطوير الوقف. وللوصول لهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتحليل المحتوى، وجمع البيانات الأولية عن طريق الاستبيان، بالإضافة إلى البيانات الثانوية. وخلصت الدراسة إلى انخفاض تأثير الوقف الخيري على التنمية الاقتصادية، وضعف الإعلان عن التوعية بأهمية تنمية الوقف بين المواطنين، فضلا عن تزايد التعديات على أملاك الوقف مع مرور الوقت. وأوصت الدراسة بتحفيز المواطنين على تنمية الوقف في مختلف المجالات، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار أكثر في العقارات الوقفية، وتنمية الاستثمارات الوقفية، وتثقيف الناس من خلال وسائل الإعلام.

بينما هدف حسن (2014) في أطروحته إلى تحليل إمكانية تفعيل الأوقاف ومساهمتها في تمويل التعليم العالي ومجال البحث العلمي المصري. طبق فيها المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن،

والمنهج الاستنتاجي. وتوصلت الأطروحة إلى أهم الاستنتاجات التي مفادها أن التطور في الأدوات المالية والمنظمات المؤسسية قد وفر أشكالا متعددة من التمويل الوقفي للتعليم العالي والبحث العلمي. وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الأوقاف في مصر يواجه العديد من العقبات في الجانبين القانوني والمؤسسي. وقدمت الدراسة توصيات لتفعيل نظام الأوقاف يشمل سياسات وقوانين في المجال المؤسسي والإداري والتشريعي. أما لطفي (2017) فكانت دراسته عن أثر الزكاة والوقف في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي أوضحت أن الإنفاق الكلي يتكون من الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي، ويؤثر الإنفاق الكلي على الدخل الوطني، ويلعب الوقف دوراً مهما في التأثير على كليهما بمعنى التأثير على الدخل الوطني، ويتكون الإنفاق الاستهلاكي من شقين الأول مرتبط بالدخل في حين يشكل الجزء الثاني الاستهلاك المستقل ولا شك أن الوقف والزكاة تتكفلان بشكل كبير في تحقيق الاستهلاك المستقل عن الدخل، وهو ما قد يشبه حد الكفاية الذي تكفله الشريعة والدولة المسلمة لمواطنيها. فيظهر الدور الإيجابي لمؤسسة الوقف بأنواعه المختلفة عاماً كان أو خاصاً بفئة محددة وقف الواقف عليها وقفه حيث يرفع الطلب الاستهلاكي الفردي والكلي، وهذا يعني ارتفاعاً واضحاً لدالة الرفاهية الاجتماعية في المجتمع المسلم، وأما النوع الثاني من الاستهلاك المستحث أو المحفز فإنه بلا شك سيتأثر ايجابياً بالأداء الواضح لمؤسسة الوقف الإسلامي، والتي تشكل دخولاً للفئات المستفيدة من ريع الوقف أو من خلال مشاريع تقيمها المؤسسات الوقفية الكبيرة من خلال توفير العديد من فرص العمل.

في حين ركز قحف (2018) في دراسته على الصيغ المبتكرة لاستثمار الوقف التنموي، حيث تناولت الدراسة نماذج الصكوك الوقفية كأحد الابتكارات التمويلية في مجال الوقف، وما يميزها عن الأسهم الوقفية، كما تهدف لاقتراح أنواع مختلفة من الصكوك ومناقشتها في ضوء كونها أسسا لتمويل مشاريع النفع العام، كما تشير الورقة البحثية إلى فرصة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للعب دور الوساطة في سبيل تمويل مشروعات النفع العام والأوقاف على الصعيد الوطني والدولي. وخلصت الدراسة إلى إيجاد الحلول والبدائل التي تلبي احتياجات النشاط الاقتصادي وفق القواعد والمعايير والضوابط الشرعية، وتقديم منتجات وقفية مبتكرة واستحداث صيغ تمويلية واستثمارية جديدة تتضمن فكرة الصكوك، كما أكدت على ضرورة التركيز على الفكر الأخلاقي الإنساني في إصدار وترويج هذا النوع من صكوك التمويل الاجتماعي.

وهدفت دراسة نوي (2019) إلى توضيح الدور التضامني للوقف في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالوقوف على مشكلة الفقر والتنمية المستدامة

من المنظور الإسلامي والوضعي ومن ثم بيان إلى أي مدى يمكن لمؤسسات الأوقاف أن تساهم في تحقيق تنمية بشرية شاملة متكاملة أساسها التضامن والعدل الاجتماعي وذلك من خلال دراسة ميدانية لواقع الأوقاف في ولاية عنابة شرق الجزائر وخلصت الدراسة إلى أن نظام الوقف في الولاية استطاع بالفعل المساهمة في تقليل الفقر وخلق فرص عمل جديدة ولكنه مازال يحتاج للكثير من الجهود لتفعيل دوره كمحرك للتنمية الشاملة. كما تبرز أهمية دراسة ويفي وسعاد (2019) في تحليل دور الوقف الإسلامي كآلية محركة للاقتصاد الوطني للدول الإسلامية في حاضرها ومستقبلها ما يساعد على اقتراح أساليب جديدة تنظم قطاع الموارد الوقفية وتحسن صيغ استثمار أمواله من أجل تفعيل دوره في تحقيق أهداف التنمية الشاملة للدول خاصة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا يمكن استخلاص العلاقة التكاملية بين التمويل الوقفي والتنمية المستدامة، حيث يساعد الوقف الإسلامي في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية أما فيما يخص الدور الاقتصادي فيساهم في العملية الإنتاجية من خلال التخفيف من عجز ميزانية الدول وتوفير مصادر تمويلية من شأنها تنشيط التجارة الداخلية.

أما بوشامة وآخرون (2019) تناولت دراستهم نماذج الابتكار المالي الحديثة لتفعيل أدوات التمويل الإسلامي غير الهادفة للربح إلى واقع عملي لابتكارات الوقف كنموذج ركزت لتوضيح دور الابتكار المالي في تفعيل وتطوير التمويل الإسلامي غير الهادف للربح، من خلال التعرض لأهم النماذج الحديثة في تفعيل الوقف إلى واقع عملي لتنميته وتطويره. وخلصت الدارسة إلى نماذج الابتكار المالي الحديثة وتجاربها الدولية مثل التأمين التكافلي الوقفي، الوساطة المصرفية الوقفية، والصناديق الوقفية، الصكوك الوقفية لعبت دوراً كبيراً في تفعيل الوقف في التمويل والاستثمار. هدفت دراسة رمضاني وآخرون (2021) إلى إبراز الدور الذي تلعبه الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها صيغة تمويلية مستحدثة في جذب الموارد المالية واستثمارها وتناولت تجارب بعض الدول في إصدار الصكوك الوقفية، حيث تم التوصل إلى أن الدول التي قامت بتبني العمل بالصكوك الوقفية استطاعت تحقيق نجاح كبير في إقامة مشاريعها الاستثمارية، وأن ماليزيا تعتبر نموذج ناجح في تحقيق التنمية المستدامة.

وركز يوسف (2021) على الدور الاقتصادي للوقف وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030، نظرا لأن الوقف يعد أحد الروافد الهامة التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن واقع الأوقاف في المملكة العربية السعودية يدعم قدرتها على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب الوصف التحليلي، وأوضحت

نتائج الدراسة أن الوقف له أثار إيجابية مؤثرة وفعالة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية، وأن الوقف له دور هام وفعال في تحقيق التنمية المستدامة، وأن رؤية المملكة 2030 تستهدف استعادة دور الأوقاف الريادي في تشجيع التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة ببعض التوصيات ومنها: العمل على تطوير التشريعات الخاصة بتنظيم نشاط الأوقاف بالمملكة مما يساعد في تحديثها وتنميتها لتساهم في التنمية المتواصلة، والعمل على إنشاء قاعدة بيانات عن أوقاف المملكة، ونشر التقارير والمؤشرات الاقتصادية والإحصائية الدورية عن الأوقاف بالمملكة، وتوفير هذه البيانات والتقارير للباحثين والمهتمين بهذا القطاع، والعمل على تأسيس الشركات المتخصصة في إدارة الأوقاف بطرق احترافية تمكن الأوقاف من القيام بدورها التنموي في كافة المجالات والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بما يوافق رؤية المملكة 2030.

- **أهم الاستنتاجات والخلاصة من الإطار النظري والدراسات السابقة:**

- أوضحت الدراسات السابقة أن للوقف دور فعال وأهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين الأوقاف ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية.
- اتفقت معظم الدراسات السابقة على أن للوقف دور كبير في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومنها الحد من ظاهرة الفقر وخفض معدل البطالة والتكافل الاجتماعي وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات.
- تناولت بعض الدراسات دور إيرادات الأوقاف في التخفيف من عجز ميزانية وتوفير مصادر تمويلية من شأنها تنشيط التجارة الداخلية.
- ركزت بعض الدراسات على دور الوقف في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- اهتمت بعض الدراسات بالدور التنموي للصكوك الوقفية والصيغ المبتكرة لاستثمار موارد الوقف المتنوعة.
- اتفقت الدراسات على وجود العديد من المشاكل والمعوقات التي تعوق الاستخدام الأمثل لموارد الأوقاف.
- ركزت معظم الدراسات السابقة على استخدام طرق وأساليب نوعية ومنها المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي والمنهج التاريخي.

- **وفيما يتعلق بالبحث الحالي فإنه يختلف عن الدراسات السابقة بما يلي:**

- يركز هذا البحث على الأساليب والمناهج والطرق الإحصائية الكمية واستخدام بعض المقاييس الاقتصادية ونماذج التنبؤ القياسية في توضيح دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي بالمملكة العربية السعودية وعلاقتها بزيادة مساهمة القطاع غير الربحي في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030. حيث تناول البحث العديد من الإحصاءات عن القطاع غير الربحي والتوزيع النسبي للمستفيدين حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح وتصنيف الأوقاف حسب المناطق بالمملكة وأنواعها من خلال تحليل واقع الوقف في المملكة العربية السعودية وكذلك الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية مما يقدم رؤية شاملة تساعد المسئولين في التخطيط واتخاذ القرارات.

التوزيع النسبي للمنشآت غير الربحية:

الجدول رقم (1) يوضح التوزيع النسبي للمنشآت غير الربحية حيث تأتي منشآت الخدمات الاجتماعية في الترتيب الأول بنسبة 37.06% تليها منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني بنسبة بلغت 22.84% ثم في الترتيب الثالث التنمية والإسكان بنسبة 18.36% ثم في الترتيب الرابع منظمات دعم العمل الخيري بنسبة 6.37%، ثم في الترتيب الخامس الصحة بنسبة 6.37%، يليها في الترتيب السادس الجمعيات والروابط المهنية والعلمية بنسبة 2.95%، بينما جاءت منشآتي التعليم والأبحاث والبيئة في الترتيب الأخير.

3- تحليل وتبويب بيانات البحث:

جدول (1) التوزيع النسبي للمنشآت غير الربحية

تصنيف المنشآت غير الربحية	النسبة
الخدمات الاجتماعية	37.06%
منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	22.84%
التنمية والإسكان	18.36%
منظمات دعم العمل الخيري	6.37%
الصحة	5.45%
الجمعيات والروابط المهنية والعلمية	2.95%
الثقافة والترفيه	2.69%
التأييد والمؤازرة	1.76%
التعليم والأبحاث	1.55%
البيئة	0.98%
الجملة	100%

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

إجمالي المشتغلين في المنشآت غير الهادفة للربح حسب الجنس والجنسية:

الجدول رقم (2) يوضح إجمالي المشتغلين في المنشآت غير الهادفة للربح حسب الجنس والجنسية وكذلك التوزيع النسبي لهم على هذه المنشآت حيث تأتي منشآت الخدمات الاجتماعية في الترتيب الأول بنسبة 41.5% تليها منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني بنسبة 22.9% ثم في الترتيب الثالث التنمية والإسكان بنسبة 16.4%، بينما جاءت منشآت التعليم والأبحاث والتأييد والمؤازرة والبيئة في الترتيبات الأخيرة.

جدول (2) يوضح إجمالي المشتغلين في المنشآت غير الهادفة للربح حسب الجنس والجنسية

تصنيف المنشآت غير الربحية	سعودي		غير سعودي		الجملة		الإجمالي	النسبة
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى		
خدمات اجتماعية	13,544	11,840	3,582	1,021	17,126	12,861	29,987	41.5%
منظمات دعوة وإرشاد وتعليم ديني	6,267	5,410	3,799	1062	10,066	6,472	16,538	22.9%
التنمية والإسكان	5,337	2,978	2,835	697	8,172	3,675	11,847	16.4%
منظمات دعم العمل الخيري	2,218	1,580	955	299	3,173	1,879	5,052	7.0%
صحة	1397	1206	534	174	1,931	1,380	3,311	4.6%
جمعيات وروابط مهنية وعلمية	759	580	184	48	943	628	1,571	2.2%
الثقافة والترفيه	716	447	108	29	824	476	1,300	1.8%
التعليم والأبحاث	509	338	233	55	742	393	1,135	1.6%
التأييد والمؤازرة	537	359	56	16	593	375	968	1.3%
بيئة	217	178	123	20	340	198	538	0.7%
جملة	31,501	24,916	12,409	3,421	43,910	28,337	72,247	100.0%

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

النفقات والإيرادات وصافي الأرباح حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح (بالألف ريال):

يوضح الجدول رقم (3) النفقات والإيرادات وصافي الأرباح حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح (بالألف ريال) حيث تأتي منشآت الخدمات الاجتماعية في الترتيب الأول من حيث (النفقات، والإيرادات، وصافي الأرباح) وكانت القيم بالألف ريال تليها في الترتيب الثاني منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني ثم في الترتيب الثالث منظمات دعم العمل الخيري ثم التنمية والإسكان في الترتيب الرابع.

جدول (3) النفقات والإيرادات وصافي الأرباح حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح (بالألف ريال)

تصنيف المنشآت غير الربحية	النفقات	الإيرادات	صافي الأرباح
خدمات اجتماعية	2,910,032	3,155,099	245,067
منظمات دعوة وإرشاد وتعليم ديني	2,095,718	2,239,515	143,797
منظمات دعم العمل الخيري	993,930	1,067,571	73,641
التنمية والإسكان	773,382	810,350	36,968
الصحة	340,973	362,184	21,211
ثقافة وترفيه	108,386	114,508	6,122
جمعيات وروابط مهنية وعلمية	107,599	114,212	6,613
التعليم والأبحاث	85,576	89,705	4,129
التأييد والمؤازرة	64,439	68,274	3,835
البيئة	34,462	36,307	1,845
جميع المنشآت	7,514,497	8,057,725	543,228

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

التوزيع النسبي للمستفيدين حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح:

يوضح الجدول رقم (4) التوزيع النسبي للمستفيدين حسب تصنيف المنشآت غير الربحية حيث تأتي منشآت الخدمات الاجتماعية في الترتيب الأول من حيث المستفيدين بنسبة 33.49% تليها منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني بنسبة مستفيدين بلغت 26.34% ثم في الترتيب الثالث منظمات دعم العمل الخيري وكانت نسبة المستفيدين فيها 23.33%

جدول (4) التوزيع النسبي للمستفيدين حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح

تصنيف المنشآت غير الربحية	النسبة
الخدمات الاجتماعية	33.49%
منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	26.34%
منظمات دعم العمل الخيري	23.33%
التنمية والإسكان	7.94%
الصحة	3.51%
التعليم والأبحاث	2.38%
الجمعيات والروابط المهنية والعلمية	2.31%
الثقافة والترفيه	0.66%
البيئة	0.03%
التأييد والمؤازرة	0.01%
الجملة	100%

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

جدول (5) التوزيع النسبي للتحديات الرئيسية التي تواجه المنشآت غير الهادفة للربح

التحديات الرئيسية	النسبة
تحديات في التدفقات المالية	30.16%
تحديات في التعامل مع البنوك	16.52%
تحديات في توظيف أيدي عاملة ماهرة	19.33%
صعوبة الحصول على متطوعين	17.02%
إجراءات الرقابة من الجهات الحكومية	13.37%
نصوص الأنظمة واللوائح التشريعية	3.59%

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

التوزيع النسبي للتحديات الرئيسية التي تواجه المنشآت غير الهادفة للربح:

يوضح الجدول رقم (5) أن أهم التحديات التي تواجه المنشآت غير الهادفة للربح تأتي تحديات التدفقات المالية في الترتيب الأول بنسبة 30.16% تليها التحديات في توظيف أيدي عاملة ماهرة بنسبة 19.33% ثم تأتي صعوبة الحصول على متطوعين بنسبة 17.02%.

تحليل واقع الوقف في المملكة العربية السعودية:

- **عدد الأعيان التابعة للأوقاف العامة:**

يوضح الجدول رقم (6) أن عدد الأعيان التابعة للأوقاف العامة والمسجلة تساوي 8570 وتمثل 25% من جملة الأعيان بالمملكة بينما عدد أعيان الأوقاف غير المسجلة تساوي 24659 وتمثل النسبة الأكبر 75% من جملة الأعيان بالمملكة وهذا يعطي مؤشر على ضرورة الاهتمام بتسجيل أعيان الأوقاف من خلال نشر الوعي وإيجاد الآليات المناسبة وتسهيل إجراءات التسجيل وهذا من شأنه توفير قاعدة بيانات واضحة ودقيقة مما يساعد متخذي القرارات في رسم الخطط والبرامج والتشريعات التي تساهم في تنمية قطاع الأوقاف بالمملكة العربية السعودية باعتباره من أهم القطاعات غير الربحية وبما يتماشى مع تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م.

جدول (6) عدد الأعيان التابعة للأوقاف العامة

موقف التسجيل	العدد	النسبة%
مسجلة	8570	25
غير مسجلة	24659	75
المجموع	33229	100

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف، (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

- **توزيع وتصنيف عدد الأوقاف التي تقع تحت نظارة الهيئة حسب المنطقة والنوع في المملكة العربية السعودية**

يلاحظ من الشكل رقم (1) والجدول رقم (7)، أن منطقة عسير تمثل النسبة الأكبر حوالي 51.8% من حيث عدد الأوقاف التي تقع تحت نظارة هيئة الأوقاف بالمملكة العربية السعودية تليها منطقة جازان بنسبة 18.4%.

جدول (7) توزيع وتصنيف عدد الأوقاف التي تقع تحت نظارة الهيئة حسب المنطقة والنوع في المملكة العربية السعودية

	أراضي زراعية	أراضي سكنية	محلات تجارية	شقق	وحدات سكنية	الإجمالي	النسبة
عسير	15082	74	68	50	9	15283	51.8%
جازان	4158	1155	124	0	1	5438	18.4%
مكة المكرمة	787	161	691	410	73	2122	7.2%
الباحة	2026	24	26	0	17	2093	7.1%
حائل	0	1432	16	12	3	1463	5.0%
المدينة المنورة	69	54	422	251	80	876	3.0%
القصيم	74	635	74	6	30	819	2.8%
الرياض	105	86	174	176	93	634	2.1%
المنطقة الشرقية	264	35	73	11	11	394	1.3%
نجران	48	139	69	96	5	357	1.2%
الجوف	0	8	12	0	2	22	0.1%
الحدود الشمالية	0	0	0	0	4	4	0.0%
تبوك	0	0	0	0	2	2	0.0%
الإجمالي	22613	3803	1749	1012	330	29507	100.0%
النسبة	76.6%	12.9%	5.9%	3.4%	1.1%	100.0%	

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف (2018).

شكل (1) التوزيع النسبي للأوقاف على المناطق بالمملكة العربية السعودية

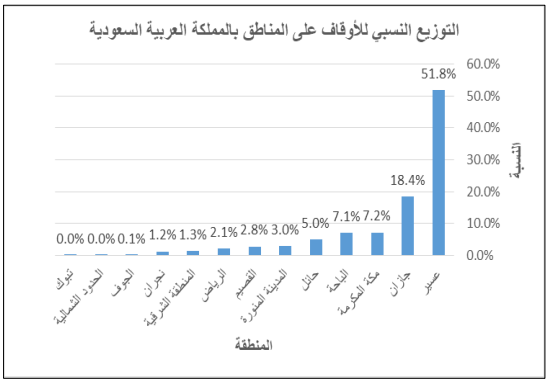

شكل (2) التوزيع النسبي لأنواع الوقف بالمملكة العربية السعودية

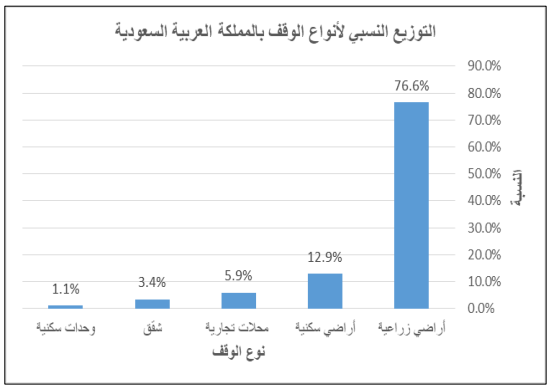

كما يوضح الشكل رقم (2) أن معظم الأوقاف في المملكة متمثلة في أراضي زراعية بنسبة 76.6% وهذا يعطي مؤشر على أهمية الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال زيادة الاستثمارات والمشروعات الزراعية مما يدعم خطط وبرامج التنمية الزراعية المستدامة وتوفير العديد من فرص العمل للعاملين في الأراضي الزراعية والمساهمة في زيادة الناتج الزراعي مما يساعد على رفع مستوى الآمن الغذائي بالمملكة، في حين أن الأراضي السكنية جاءت في المرتبة الثانية من حيث عدد الأوقاف التي تقع تحت نظارة هيئة الأوقاف بالمملكة العربية السعودية بنسبة 12.9%، ثم تأتي المحلات التجارية في الترتيب الثالث بنسبة 5.9%، والشقق في الترتيب الرابع بنسبة 3.4%، بينما كانت الوحدات السكنية في الترتيب الخامس بنسبة 1.1% من حيث عدد الأوقاف التي تقع تحت نظارة هيئة الأوقاف بالمملكة العربية السعودية.

- **الأوقاف حسب النوع في الرياض والمدينة المنورة والدمام**

يلاحظ من الجدول (8) أن الوقف المشترك يمثل النسبة الأكبر بين أنواع الأوقاف في الرياض والمدينة والدمام بنسبة 43.3% يليه الوقف الخيري بنسبة 34.6% ثم الوقف الذري بنسبة 22.1% وربما يعبر هذا التوزيع عن أنواع الأوقاف في المملكة بشكل عام وتقارب النسب يدعو إلى ضرورة الاهتمام بتنمية واستثمار جميع أنواع الأوقاف في المملكة العربية السعودية.

جدول (8) الأوقاف حسب النوع في الرياض والمدينة المنورة والدمام

نوع الوقف	الرياض	المدينة المنورة	الدمام	المجموع	النسبة٪
مشترك	138	52	14	204	43.3%
خيري	137	17	9	163	34.6%
ذري	73	31	0	104	22.1%
المجموع	348	100	23	471	100%

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف، (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

- **طرق الانتفاع من العين الوقفية في الرياض والمدينة المنورة والدمام**

يلاحظ من الجدول (9) أن ريع الوقف يمثل النسبة الأكبر من طرق الانتفاع من العين الوقفية في مناطق الرياض والمدينة والشرقية بنسبة 54.9% بينما تأتي منفعة العين والريع في الترتيب الثاني بنسبة 41.8% وهذا يدعم ضرورة استثمار الوقف بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة ثم كانت أقل النسب جاءت لمنفعة عين الوقف 3.4%.

جدول (9) طرق الانتفاع من العين الوقفية في الرياض والمدينة المنورة والدمام

	الرياض	المدينة	الشرقية	المجموع	النسبة٪
منفعة عين الوقف	10	3	3	16	3.4%
ريع الوقف	202	42	16	260	54.9%

	الرياض	المدينة	الشرقية	المجموع	النسبة٪
منفعة العين والريع	136	55	7	198	41.8%
المجموع	348	100	26	474	100%

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

- **عوائد الأوقاف العامة وفقاً للمدن (بالمليون ريال سعودي)**

يلاحظ من الجدول (10) أن إجمالي عائدات الأوقاف العامة في مكة والمدينة وجدة تمثل النسبة الأكبر حوالي 72.4% من إجمالي عائدات الأوقاف العامة بالمملكة العربية السعودية ربما يعود ذلك لاعتبار هذه المدن تمثل كثافة سكانية كبيرة إضافة إلى اعتبارها تمثل مقصد للزائرين لوجود الأماكن المقدسة كما تمثل أسواق تجارية وخدمية ضخمة.

جدول (10) عوائد الأوقاف العامة وفقاً للمدن (بالمليون ريال)

المدينة	مكة	المدينة	جدة	الطائف	مدن أخرى	أسهم الشركات	الإجمالي
العوائد	92	84	64	19	40	27	325
النسبة من العائدات الكلية	28.2	25.8	18.4	5.8	12.2	8.4	%100

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

- **عدد الأوقاف التي خصصت نسبة من العوائد للاستثمار والتنمية في الرياض والمدينة المنورة والدمام.**

يلاحظ من الجدول (11) ارتفاع نسبة الأوقاف التي خصصت نسبة من العوائد للاستثمار والتنمية في الرياض والمدينة المنورة والدمام وهذا يمثل مؤشر إيجابي لتنمية الأوقاف بالمملكة مما يدعو إلى المزيد من التشجيع لرفع نسبة العوائد المخصصة من الأوقاف للاستثمار والتنمية في المملكة العربية السعودية.

جدول (11) عدد الأوقاف التي خصصت نسبة من العوائد للاستثمار والتنمية في الرياض والمدينة المنورة والدمام.

	الرياض	المدينة	الشرقية	المجموع	النسبة٪
نعم	248	91	22	361	76.6%
لا	100	9	1	110	23.4%
المجموع	348	100	23	471	100%

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

4- النموذج القياسي ونتائج التقدير:

الخصائص الإحصائية ومصادر البيانات لمتغيرات البحث:

اعتمد البحث على الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء السعودية في الحصول على السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للفترة من (1994-2022م)

ومن ثم أخذ اللوغاريتم لجميع المتغيرات وتتمثل متغيرات النموذج القياسي فيما يلي:

$$logGDP = C(1) + C(2)*logNON_OIL + C(3)*logOIL + C(4)*logSOCIAL + U_t$$

GDP = (المتغير التابع) وهو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الاقتصادية الرئيسة بالمليون ريال سعودي.

Social services= (متغير مستقل) يتمثل في الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والتي تمثل نسبة كبيرة من القطاع الخدمي والتي يندرج ضمنها قطاع الأوقاف والمنشآت غير الربحية.

Non-oil activities = (متغير مستقل) وهو الأنشطة غير النفطية التي تشمل (أنشطة الزراعة والأسماك والأنشطة الصناعية المندرجة ضمنها التعدين وصناعة المحاجر، الصناعات التحويلية، إمدادات الكهرباء والمياه، الإنشاءات).

Oil activities= (متغير مستقل) الأنشطة النفطية التي تشمل أنشطة النفط الخام والغاز الطبيعي وأنشطة التكرير.

U_t = الخطأ العشوائي.

الجدول التالي رقم (12) يوضح الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج، حيث بلغت قيم متوسطات المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، الأنشطة غير النفطية، والأنشطة النفطية، والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية) نحو (1987797 ، 733230. ، 951577.6 ، 42670.24) مليون ريال سعودي بالأسعار الحقيقية، بينما كانت أعلى القيم لنفس المتغيرات على الترتيب هي (2974802، 1309810، 1170657، 84615)، في حين بلغت أدنى قيم للمتغيرات (1307485، 290780، 750181، 19785) مليون ريال سعودي على الترتيب كما أن قيم اختبار (Jarque-Bera) لجميع المتغيرات تدل على أنها تتبع توزيع احتمالي.

جدول (12) يوضح الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج.

	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الأنشطة غير النفطية NON_OIL	الأنشطة النفطية OIL	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية SOCIAL
الوسط الحسابي	1987797.	733230.2	951577.6	42670.24
القيمة العليا	2974802.	1309810.	1170657.	84615.00
القيمة الدنيا	1307485.	290780.0	750181.0	19785.00
الانحراف المعياري	564767.5	363576.9	116682.6	22850.28
اختبار Jarque-Bera	2.891088	3.176994	1.568773	3.857609

ويوضح الشكل البياني رقم (3) أن جميع المتغيرات تأخذ اتجاه عام متزايد، ويلاحظ أن منحنى الأنشطة النفطية بالرغم من وجود تقلبات دورية فيه إلا أن الاتجاه العام للمنحنى يتزايد.

شكل (3) يوضح التحليل البياني لمتغيرات الدراسة والنمط الاتجاهي لها

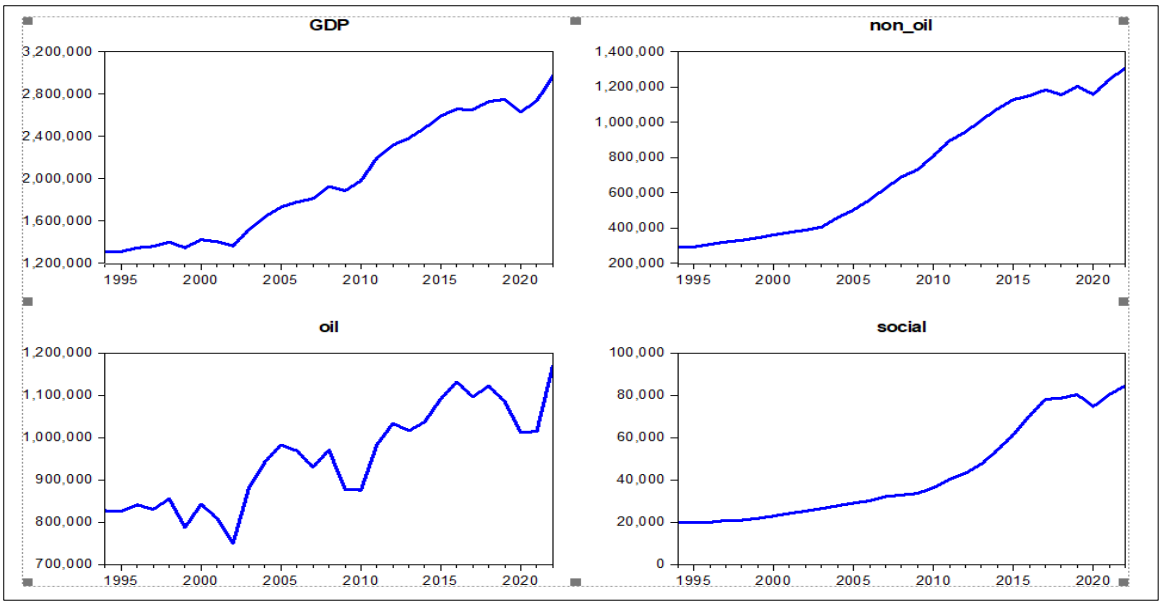

اختبار معنوية معلمات النموذج باستخدام الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى

يتضـــح من النتائج با لجدول رقم (13) وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرات المســـتقلة والمتغير التابع حيث أن جميع المعلمات للمتغيرات معنوية عند مستوى معنوية (1%).

جدول (13) معنوية معلمات النموذج بالانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (Method: Least Squares):

المتغير	الرمز للمتغير	المعامل للمتغيرات	T قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة للمتغيرات	R2 معامل التحديد للنموذج	F مستوى الدلالة للنموذج
القاطع الثابت للنموذج	C	1.111	4.616	0.01	0.997	0.01
لوغاريتم الأنشطة غير النفطية	LOG (NON_OIL)	0.310	17.002			
لوغاريتم الأنشطة النفطية	LOG (OIL)	0.463	9.482			
لوغاريتم الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	LOG (SOCIAL)	0.132	6.746			

ومن الجدول السابق رقم (13) يمكن استنتاج وكتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد التي توضح العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) والمتغيرات المستقلة بعد أخذ اللوغاريتم لجميع المتغيرات كما يلي:

Substituted Coefficients:
==========
*LOGGDP = 1.111 + 0.310*LOGNON_OIL + 0.4623*LOGOIL +*

نتائج تحليل الارتباط الثنائي والجزئي للعلاقة بين الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية والقيمة بالمليون ريال سعودي للفترة (2022:1994).

يتضح من جدول (14) نتائج تحليل الارتباط الثنائي والجزئي للعلاقة بين الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية والقيمة بالمليون ريال سعودي للفترة (2022:1994). وذلك بالاعتماد على النموذج القياسي لمتغيرات البحث.

حيث تم أولاً إجراء تحليل الارتباط الثنائي بين الناتج المحلي الإجمالي والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية وكما هو موضح بالجزء الأول من جدول (14) أنه توجد علاقة ارتباط قوي بين المتغيرين بعلاقة طردية بمعامل ارتباط يساوي 0.962 وبمستوى دلالة معنوية عند 0.01

ثم تم إجراء تحليل الارتباط الجزئي بين الناتج المحلي الإجمالي والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية وكما هو موضح بالجزء الثاني من جدول (14) وذلك بعد استبعاد تأثير (الأنشطة النفطية) من النموذج ويتضح من الجدول أنه توجد علاقة ارتباط قوي بين المتغيرين وهي علاقة طردية موجبة بمعامل ارتباط يساوي 0.834 وبمستوى دلالة معنوية عند 0.01

ثم تم إجراء تحليل الارتباط الجزئي بين الناتج المحلي الإجمالي والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية وكما هو موضح بالجزء الثالث من جدول (14) وذلك بعد استبعاد تأثير كل من (الأنشطة النفطية، الأنشطة غير النفطية) من النموذج ويتضح من الجدول أنه توجد علاقة ارتباط متوسط بين المتغيرين وهي علاقة طردية موجبة بمعامل ارتباط يساوي 0.716 وبمستوى دلالة معنوية عند 0.01

جدول (14) يوضح نتائج تحليل الارتباط الثنائي والجزئي للعلاقة بين الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية والقيمة بالمليون ريال سعودي للفترة (2022:1994).

الجزء الأول	Correlations (الارتباط الثنائي)		Part 1
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		
.962**	1	Pearson Correlation(ارتباط بيرسون)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
.000		Sig. (2-tailed) (المعنوية)	
29	29	N (درجات الحرية)	
1	.962**	Pearson Correlation(ارتباط بيرسون)	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
	.000	Sig. (2-tailed) (المعنوية)	
29	29	N (درجات الحرية)	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الجزء الثاني	Correlations (الارتباط الجزئي مع استبعاد تأثير الأنشطة النفطية من النموذج)		Part 2	
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			Control Variables
.834	1.000	Correlation (الارتباط)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الأنشطة النفطية
.000	.	Significance (2-tailed) (المعنوية)		
26	0	df (درجات الحرية)		
1.000	.834	Correlation (الارتباط)	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	
.	.000	Significance (2-tailed) (المعنوية)		
0	26	df (درجات الحرية)		
الجزء الثالث	**Correlations (الارتباط الجزئي مع استبعاد تأثير الأنشطة النفطية من النموذج)**		**Part 3**	
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			Control Variables
.716	1.000	Correlation (الارتباط)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**الأنشطة النفطية & الأنشطة غير النفطية**
.000	.	Significance (2-tailed) (المعنوية)		
25	0	df (درجات الحرية)		
1.000	.716	Correlation (الارتباط)	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	
.	.000	Significance (2-tailed) (المعنوية)		
0	25	df (درجات الحرية)		

تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الاقتصادية الرئيسة بالأسعار الحقيقة أو الثابتة (بالمليون ريال سعودي):

تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

من نتائج تحليل الانحدار البسيط لبيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة (2022:1994) بالجدول (15) يمكن تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية بالأسعار (الحقيقية) بالمليون ريال سعودي خلال الفترة (1994-2022)، وكما يتضح من المعادلة في جدول رقم (15) أن قيمتها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً يقدر بحوالي 64804.1 مليون ريال سنوياً تمثل حوالي 3.3٪ من المتوسط السنوي خلال نفس الفترة. بدلالة معنوية عند 0.01. ويشير معامل التحديد إلى أن حوالي 95٪ من التغير إنما يرجع إلى العوامل التي يعكسها متغير الزمن.

جدول (15) معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية بالأسعار الحقيقية (القيمة بالمليون ريال سعودي) للفترة (1994-2022):

البيان	المعادلة	معامل الارتباط	معدل التغير بالنسبة للمتوسط	R^2 معامل التحديد	مستوى الدلالة
معادلة الاتجاه العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية	ص^ هـ = 64804.1+1080539.4 س هـ (23.8) ** ****	0.97	3.3%	0.95	0.01

المصدر: من التحليل الإحصائي لبيانات الجدول رقم (1). **** **معنوية عند (0.01)، الأرقام بين الأقواس أسفل التقديرات هي قيمه (ت) المحسوبة. حيث ص^ هـ = القيمة التقديرية للمتغير المناظر في السنة هـ، س هـ = متغير الزمن في السنة هـ، هـ=(1،2،3،4،...ن).

جدول (16) أصول وإيرادات قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية (القيمة بالمليار ريال سعودي).

	العدد بالألف	الأصول (بالمليار ريال سعودي)	الإيرادات للأوقاف بالمليار ريال سعودي (بعائد استثمار 3.28%)
أوقاف المؤسسات الأهلية		81.8	2.7
أوقاف الجمعيات الأهلية		17.0	0.6
شركات الأوقاف الخيرية		43.6	1.4
الأوقاف الجامعية		26.2	0.9
أوقاف الهيئة العامة للأوقاف		14.0	0.5
الأوقاف العائلية		12.4	0.4
أخرى		40.0	1.3
الإجمالي	113.5	235.0	7.7
الأوقاف المتوائمة مع أهدف رؤية 2030 (باستثناء العائلية)	83.0	226.7	7.4
الأوقاف المتوائمة مع أهدف التنمية المستدامة (باستثناء الدينية والعائلية)	47.7	185.3	6.1

المصدر: الأمم المتحدة. دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، المملكة العربية السعودية.

بالاعتماد على معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية بالأسعار الحقيقية (القيمة بالمليون ريال) للفترة (1994-2022) والموجودة بالجدول (15) يمكن استخدامها في التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة من (2021:2030) ويوضح الشكل (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بالأسعار الحقيقية (بالمليون ريال سعودي) من خلال معادلة الاتجاه الزمني العام التطور الناتج المحلي الإجمالي والمستخدمة في التنبؤ، وأيضا بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول (16) والتي توضح أن إجمالي الإيرادات للأوقاف بالمليار ريال سعودي (بعائد استثمار 3.28%) تساوي حوالي 7.7 مليار ريال سعودي ، وأيضاً بالاعتماد على هدف رؤية المملكة 2030 والمتمثل في زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي من 0.3٪

ليصـــل إلى 5% عام 2030، وذلك على اعتبار أن الأوقاف تمثل أهم القطاعات غير الربحية بالمملكة، حيث تم طرح نســبة الزيادة المتحققة وتســاوي (0.3٪) من النسبة المطلوب تحقيقها وتساوي (5%) فكانت النتيجة هي (4.7%) تم تقسـيمها على الســنوات للفترة من (2030:2021) ومن ثم تم حسـاب الإيرادات المتوقعة للأوقاف (بالمليون ريال ســعودي) والتي تمثل الحد الأدنى لتحقيق هدف رؤية المملكة 2030 والمتمثل في زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي من 0.3٪ ليصل إلى 5% عام 2030. حيث يتضح من جدول (17) و شكل (4) تطور الإيرادات المتوقعة (بالمليون ريال ســعودي بعائد اســتثمار 3.28%) أن قيمة الإيرادات المتوقعة للأوقاف والمطلوب تحقيقها عام 2030 بلغت حوالي 219131 مليون ريال سعودي.

جدول (17) التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقيمة الإيرادات المتوقعة للأوقاف في المملكة (القيمة بالمليون ريال سعودي).

السنة	الثابت بالمعادلة	معامل التغير بالمعادلة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع	الإيرادات المتوقعة للأوقاف (بالمليون ريال سعودي بعائد استثمار 3.28٪)	معدل الزيادة المتوقع
2021	1080539.4	64804.1	2735597.0	7700	0.3%
2022	1080539.4	64804.1	2974802.0	23798	0.8%
2023	1080539.4	64804.1	3952828.6	51387	1.3%
2024	1080539.4	64804.1	4014227.0	72256	1.8%
2025	1080539.4	64804.1	4075625.4	97815	2.4%
2026	1080539.4	64804.1	4137023.8	119974	2.9%
2027	1080539.4	64804.1	4198422.2	142746	3.4%
2028	1080539.4	64804.1	4259820.6	166133	3.9%
2029	1080539.4	64804.1	4321219.0	194455	4.5%
2030	1080539.4	64804.1	4382617.4	219131	5.0%

شكل (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بالأسعار الحقيقية (بالمليون ريال سعودي)

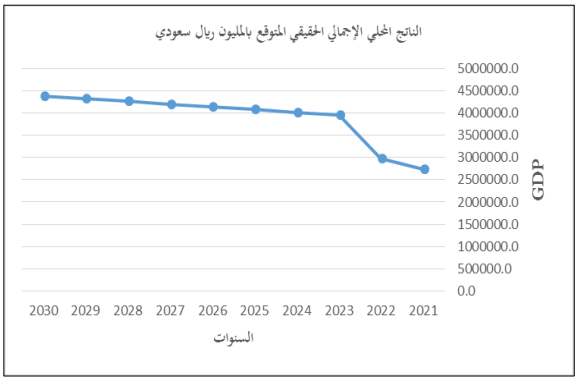

المصدر: من بيانات جدول (17).

شكل (5) تطور الإيرادات المتوقعة (بالمليون ريال سعودي بعائد استثمار 3.28%)

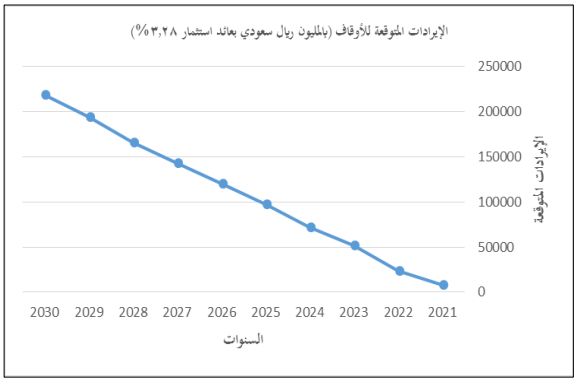

المصدر: من بيانات جدول (17).

تطور الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالأسعار الحقيقة أو الثابتة (بالمليون ريال سعودي):

تشير البيانات الواردة في جدول رقم (14) والشكل رقم (6) إلى أن الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالأسعار الحقيقية، والبيانات بالمليون ريال خلال الفترة (2010-2021) أخذت اتجاه عام متزايد، حيث بلغ حدها الأدنى حوالي (19,785) مليون ريال عام 1994، وبلغ حدها الأقصى حوالي (84,615) مليون ريال عام 2022، كما بلغ متوسط هذه الفترة حوالي (42,670) مليون ريال سعودي.

شكل (6) تطور قيمة الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالأسعار الحقيقة أو الثابتة (بالمليون ريال سعودي):

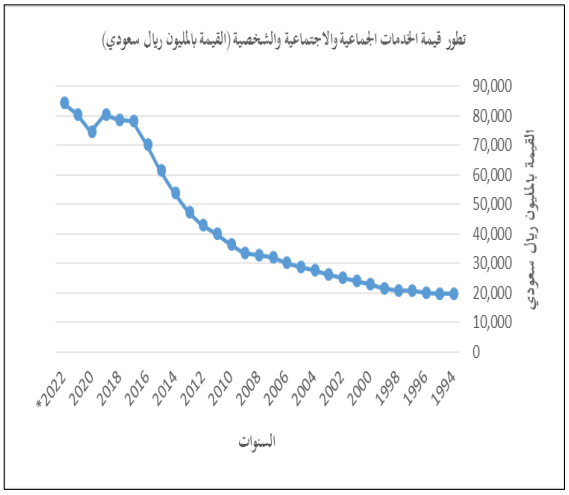

المصدر: من بيانات جدول (14).

تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالأسعار الحقيقية

من نتائج تحليل الانحدار البسيط لبيانات الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالمملكة العربية السعودية بالأسعار (الحقيقية) بالمليون ريال خلال الفترة (1994:2022)، وكما يتضح من المعادلة في جدول رقم (18) أن قيمتها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً يقدر بحوالي 2523.1 مليون ريال سنوياً تمثل حوالي 5.9% من المتوسط السنوي خلال نفس الفترة بدلالة معنوية عند 0.01. ويشير معامل التحديد إلى أن حوالي 88% من التغير إنما يرجع إلى العوامل التي يعكسها متغير الزمن.

جدول (18) معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي بالسعودية بالأسعار الحقيقية (القيمة بالمليون ريال سعودي) للفترة (1994-2022):

البيان	المعادلة	معامل الارتباط	معدل التغير بالنسبة للمتوسط	R^2 معامل التحديد	مستوى الدلالة
معادلة الاتجاه العام لتطور الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالأسعار الحقيقية	ص^ هـ = 2523.1+7347.5 س هـ ** **** (14,3)	0.94	5.9%	0.88	0.01

المصدر: حسبت بالتحليل الإحصائي لبيانات الجدول رقم (1). **** **معنوية عند (0.01)، الأرقام بين الأقواس أسفل التقديرات هي قيمه (ت) المحسوبة. حيث ص^ هـ = القيمة التقديرية للمتغير المناظر في السنة هـ، س هـ = متغير الزمن في السنة هـ، هـ =(1،2،3،4،...ن).

- **نموذج (ARDL) للتكامل المشترك أو المتزامن بين المتغيرات:**

بعد إجراء اختبارات استقراريه السلاسل من خلال اختبار (phillips-perron) والتأكد من توافقها مع نموذج (ARDL) وذلك لاختبار فترات الإبطاء المثلى وبالتالي تحديد معادلة النموذج الأمثل (Model Selection Criteria).

حيث يتضح أن النموذج الأمثل الذي تم اختياره هو ARDL (4, 4, 4, 4) وتعبر الأرقام بين الأقواس أن المتغير التابع (GDP) له أربع فترات إبطاء، وكذلك المتغيرات المستقلة لكل منها أربع فترات إبطاء، وتدل قيمة معيار (Durbin-Watson stat) على أن جميع متغيرات النموذج تتبع توزيع احتمالي، كما تتضح معنوية النموذج من خلال قيمة (F-statistic) التي تساوي 203.4 بمستوى معنوية (1%).

وقبل اعتماد هذا النموذج في تقدير الأثار قصيرة وطويلة الأجل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع ينبغي التأكد من جودة هذا النموذج، وذلك من خلال اختبارات فحص النموذج التالية:

1) اختبار الحدود (Bounds Test)

يتضح من بيانات جدول (19) ومن قيمة (Bounds Test) والتي بلغت (4.35) ومقارنتها بقيم الحدود العليا والدنيا للاختبار I(0) ، وقيم I(1) حيث كانت أكبر من جميع قيم الحدود العليا والدنيا عند النسب (10%، 5%، 2.5%) مما يثبت وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنيه طويلة المدى بين المتغيرات مما يؤكد جودة النموذج في التقدير.

جدول (19) يوضح نتائج اختبار (Bounds Test):

Test Statistic	القيمة	مستوى المعنوية	I(0) الحد الأدنى	I(1) الحد الأعلى
F-statistic	4.338739	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

2) اختبارات تشخيص البواقي:

- **(Correlogram of Residuals Squared):** يتضح من جدول رقم (20) أن البواقي داخل مجالات أو حدود الثقة يعني أن النموذج جيد.

جدول (20) يوضح نتائج اختبار (Correlogram of Residuals Squared):

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.412	0.412	4.5952	0.032
		2	0.192	0.027	5.6390	0.060
		3	-0.058	-0.176	5.7387	0.125
		4	-0.208	-0.163	7.0879	0.131
		5	-0.300	-0.162	10.045	0.074
		6	-0.172	0.044	11.077	0.086
		7	0.224	0.404	12.919	0.074
		8	0.076	-0.248	13.145	0.107
		9	0.078	-0.124	13.400	0.145
		10	0.119	0.179	14.031	0.172
		11	-0.042	-0.111	14.116	0.227
		12	-0.135	0.011	15.058	0.238

- **(Histogram-Normality Test)**: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتضح من بيانات الشكل (7) ومن خلال قيمة مقياس (Jarque-Bera) أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن مستوى المعنوية يساوي 0.417 وهو أكبر من مستوى (0.05).

شكل بياني (7) يوضح نتائج اختبار (Histogram-Normality Test):

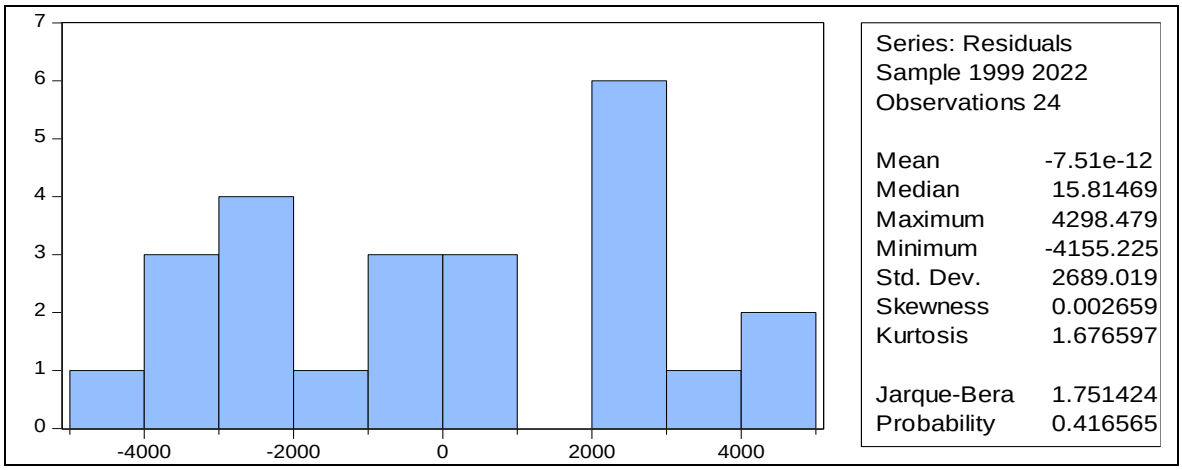

جدول (21) نتائج اختبارات فحص النموذج

م	اسم الاختبار	القيمة الاحتمالية Prob. F-statistic
1	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.238
2	اختبار اختلاف التباين Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	0.132
3	اختبار التوزيع الطبيعي Jaque-bera (Histogram-Normality Test)	0.416
4	اختبار رامس ي للتحديد الخاطئ Ramsey RESET Test	0.807

بناء على نتائج جدول (21) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات أكبر من 0.05% ويدل ذلك على أن النموذج خال من المشكلتين القياسيتين: الارتباط الذاتي بين الأخطاء، واختلاف تباين الأخطاء. ونلاحظ أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

وفيما يلي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج للتعرف على مدى استقرار المعلمات المقدرة في الأجل الطويل، تم إجراء اختبار (CUSUM Of Squares & CUSUM Test) يتضح من الشكل البياني (8) أن المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية 5% لكلا الاختبارين. وهذا يدل على وجود توافق بين معلمات النموذج طويلة الأجل ومعلمات النموذج قصيرة الأجل.

شكل (8) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج (CUSUM Test & CUSUM Of Squares Test)

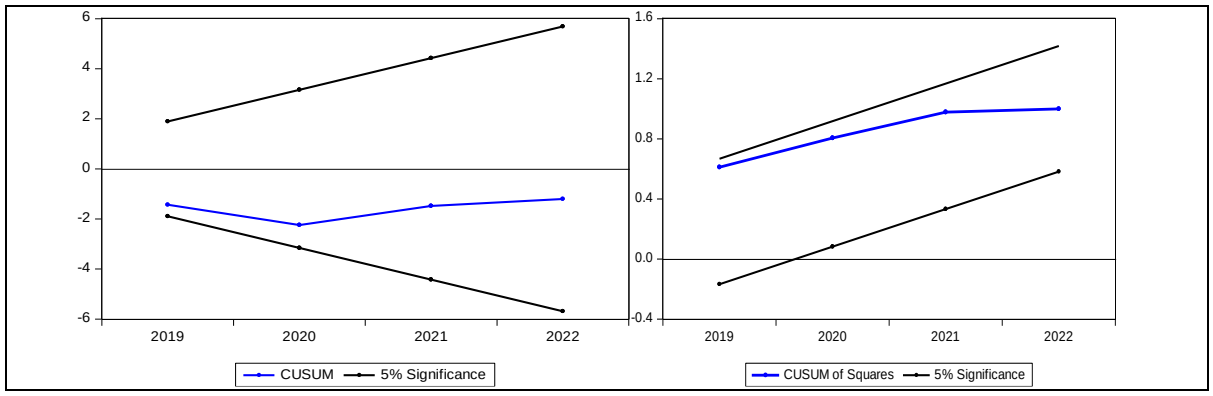

نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM)

بعد التأكد من تكامل المتغيرات بالنموذج وأن البواقي ساكنة والنموذج خال من المشكلتين القياسيتين: الارتباط الذاتي بين الأخطاء، واختلاف تباين الأخطاء حيث أنها تتبع التوزيع الطبيعي لذلك يأتي استخدام نموذج تصحيح الخطأ من أجل اختبار التوازن في المدى الطويل وتقرير ديناميكية المدى القصير. والذي يسمح بتمثيل العلاقة قصيرة الأجل والعلاقة طويلة الأجل ومن نتائج النموذج تبين أن معامل تصحيح الخطأ له إشارة سالبة ومعنوي عند (1%) حيث يبين تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل ونسبة معامل التصحيح تعبر عن مدي سرعة التعديل أو التصحيح للأخطاء في الأجل القصير نحو العودة للتوازن في الأجل الطويل حيث يستغرق تصحيح الأخطاء أقل من سنة حوالي 6 أشهر باتجاه قيمتها التوازنية أي أن عملية التعديل تتم بصورة سريعة، وذلك يوضح أن النموذج ذات قدرة جيدة عند التنبؤ.

جدول (22) المتغيرات ومعلمات النموذج قصير الأجل

المتغيرات	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	قيمة (T)	المعنوية
D(DGDP(-1))	2.834403	0.486393	5.827397	0.0043
D(DGDP(-2))	0.435480	0.203941	2.135322	0.0996
D(DGDP(-3))	1.505257	0.309719	4.860076	0.0083
D(DNON_OIL)	0.106701	0.177213	0.602105	0.5796
D(DNON_OIL(-1))	-5.592467	0.892373	-6.266959	0.0033
D(DNON_OIL(-2))	-2.476926	0.455157	-5.441912	0.0055
D(DNON_OIL(-3))	-1.346626	0.298677	-4.508644	0.0108
D(DOIL)	1.154596	0.029639	38.95568	0.0000
D(DOIL(-1))	-3.291498	0.548735	-5.998339	0.0039
D(DOIL(-2))	-0.523344	0.218673	-2.393272	0.0749
D(DOIL(-3))	-1.567962	0.320408	-4.893638	0.0081
D(DSOCIAL)	-10.34345	0.970243	-10.66068	0.0004
D(DSOCIAL(-1))	19.22724	3.009783	6.388249	0.0031
D(DSOCIAL(-2))	-1.757834	1.722247	-1.020663	0.3651
D(DSOCIAL(-3))	-28.95332	3.675911	-7.876501	0.0014
CointEq(-1)*	-2.035155	0.308970	-6.586910	0.0028

يوضح الجدول (22) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجل القصير حيث يلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة طردية موجبة عند المستوى بين متغير الأنشطة النفطية والناتج المحلي الإجمالي بينما كانت العلاقة عكسية بينهما عند فترات الإبطاء (1، 3) بدلالة معنوية عند 1%.
- وجود علاقة عكسية بين متغير الأنشطة غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي عند فترات الإبطاء (1، 2، 3) بدلالة معنوية عند 1%.
- وجود علاقة طردية موجبة عند فترة الإبطاء الأولى بين متغير الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي بينما كانت العلاقة عكسية بينهما عند المستوى وفترة الإبطاء الثالثة بدلالة معنوية عند 1%.

جدول (23) المتغيرات ومعلمات النموذج طويل الأجل

المتغيرات	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	قيمة (T)	المعنوية
DNON_OIL	1.201742	0.100622	11.94312	0.0003
DOIL	1.428912	0.118247	12.08411	0.0003
DSOCIAL	-5.454073	2.231629	-2.443987	0.0709
C	14824.11	3502.179	4.232824	0.0133

وفيما يلي يمكن توضيح المعادلة طويلة الأجل للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع: –

$$EC = DGDP - (1.2017*DNON_OIL + 1.4289*DOIL - 5.4541*DSOCIAL + 14824.1087)$$

حيث يتضح من المعادلة السابقة والجدول (23) وجود علاقة طردية موجبة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة وهي (الأنشطة النفطية، وغير النفطية) والمتغير التابع وهو (الناتج المحلي الإجمالي) بدلالة معنوية عند 1%، بينما لم تثبت معنوية متغير الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية.

- **مناقشة لأهم نتائج البحث:**

أوضح البحث اتفاق العديد من الدراسات على أن للوقف الإسلامي أهمية كبيرة ودور بارز في تطور الأمة وتعاقب المنافع بين الأجيال، حيث ساهم الوقف في مواجهة وتقليص الكثير من المشاكل، مثل خفض معدلات البطالة، وتطوير التعليم، والصناعة، ودعم الزراعة، والإسكان، وتوفير الخدمات الصحية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وساهم بشكل فعال في التكافل الاجتماعي من خلال زيادة وانتشار الصيغ الاستثمارية الحديثة للأوقاف، والتي تتوافق مع شروط وضوابط الشريعة.

كما أوضح البحث تنوع مجالات الاستثمار لأموال الوقف مما يتيح اختيار الأفضل والأنسب منها، وفتح الأبواب أمام المؤسسة الوقفية لاختيار ما تراه صالحا وفقاً للأوقاف والأوضاع والظروف،

مثل الاستثمار العقاري، إقامة المشاريع الإنتاجية، المشاريع الخدمية، المساهمة في رأس المال، حسابات الاستثمار، الأوراق المالية، المؤسسات المالية الإسلامية، والأنشطة الزراعية. كما أن استثمار الوقف يحافظ على أصل رأس المال، ويزيد حجمه مستقبلاً. وأوضحت النتائج أن العلاقة بين الوقف والاستثمار علاقة قوية فالوقف هو عملية تكوين رأس مال ومشروع استثماري في الوقت نفسه. فمثلاً يدخل استثمار الوقف في عدة مجالات من بينها المجال الزراعي؛ ويقصد به استثمار العين الموقوفة وهي الأراضي الزراعية عن طريق عدة صيغ أهمها المزارعة والمساقاة حيث تعد من الصيغ الاستثمارية والتمويلية المعاصرة لممتلكات الوقف وبذلك تعد الأوقاف من أهم الأدوات التنموية التي تساعد في تحقيق الأمن الاقتصادي وتحقيق أعلى عائد اقتصادي إذا أُحسِن تنظيمها.

كما اتضح أن لاستثمار الوقف آثار اقتصادية ايجابية كثيرة منها: أنه يعمل على إعادة توزيع الدخل بين الطبقات؛ مما يؤدي إلى عدم حبسها في أيدي محدودة. كما أنه يساهم في توفير القروض للزراعة، مما يساهم في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاعات الأخرى. حيث توجد علاقة ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بعلاقة طردية بمعامل ارتباط يساوي 0.96 وبمستوى دلالة معنوية عند 0.01 وهذا يتطلب استثمار الأموال الوقفية سواء أكانت أصولاً أم ريعاً بصيغ استثمارية جائزة شرعاً، وبالأساليب الاستثمارية المعاصرة، والتي تتفق مع طبيعة الوقف. حيث تبين وجود علاقة طردية موجبة في الأجل القصير عند فترة الإبطاء الأولى بين متغير الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي. أيضاَ اتضح وجود علاقة طردية موجبة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة وهي (الأنشطة النفطية، وغير النفطية) والمتغير التابع وهو (الناتج المحلي الإجمالي) بدلالة معنوية عند 1% أي أن بينهم تكامل مشترك أو متزامن، وهذا يعني وجود دور فعال للأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

وبالرغم من أن الاستثمار في الوقف يعمل على تقليص التكاليف العامة التي تتحملها الدولة في إقامة مشاريع لإنتاج السلع والخدمات وبالتالي يزيد الاستثمار الكلي ويزيد الادخار الكلي. إلا أنه هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية وتتمثل أهم **المشاكل والمعوقات** فيما يلي:

- معوقات ومشاكل التعامل مع العقارات متناهية الصغر.
- تحديات بسبب انخفاض التدفقات المالية.
- عدم وجود قائمة متكاملة بالأوقاف المحصورة في المملكة وذلك لمعرفة تفاصيل هذه الأوقاف.

- لا يوجد بيانات خاصة بحصر شروط الواقفين ونظام يساعد على إدارتها.
- عدم وجود قواعد بيانات ومعلومات كافية للأوقاف التي تتولى الهيئة النظارة عليها، ممّا يعيق العمل التطويري لقطاع الأوقاف.
- عدم وجود معلومات تتعلق بأعيان الأوقاف، من معلومات كافية تتعلق بنوع وطبيعة وموقع الأوقاف، واستثمارات الأوقاف وشروط الواقفين، وغيرها.
- قلّة الوعي الاجتماعي بأهمية تنظيم الأوقاف وضرورة إدراجها تحت مظلّة رسمية.

- **توصيات البحث:**

- العمل على استحداث تطبيق يسهل من خلاله تسجيل الأوقاف في المملكة ليكون بمثابة مصدر رئيسي لتوفير الإحصاءات والبيانات التي تساهم في تطوير وتحسين الدراسات العلمية التي تعمل على الاستغلال الأمثل والاستثمار الجيد لموارد الوقف المتنوعة.
- تطوير صيغ استثمارية لتوجيه أموال الوقف نحو الاستثمار في مختلف المجالات.
- إعادة هيكلة مؤسسات الوقف وتطويرها بالموظفين الفنيين والخبراء المؤهلين في مختلف الاختصاصات لتساهم في عملية الاستثمار والتنمية لأملاك الوقف.
- تشجيع الباحثين في الجامعات والمهتمين بشؤون الأوقاف على دراسة الطرق المعاصرة في تسيير استثمار الوقف، وكيفية الاستفادة منها في الواقع المعاصر.
- الاهتمام بدعم الدراسات الميدانية والاقتصادية التطبيقية والقياسية لتوفير البيانات والإحصاءات التي تساهم في تحديد الفرص الاستثمارية والبدائل التي تحقق أعلى العوائد وتساهم بفاعلية في التنمية المستدامة.
- إصدار تسهيلات وحوافز مجزية لتشجيع الناس على مد يد العون للأوقاف الخيرية، ومن ذلك الإعفاء الضريبي لجميع ممتلكات الوقف الخيري، ورأسمالها وأرباحها الرأسمالية. وأن تتمتع أملاك الأوقاف بالحصانة والحماية التي تتمتع بها أملاك الدولة.
- إصدار تشريعات حديثة تضمن الاستثمار في الوقف، واستقلاليته المالية، وتطوير إدارته وتأهيل كوادره، تحت مظلة حوكمة الوقف.
- ضرورة احياء مؤسسة الوقف لما لها من أهمية اقتصادية، وتفعيل وسائل الإعلام، والاستفادة من الدعاة في تبصير الناس بأهمية الأوقاف ودورها في النهوض بهذه الأمة.

المراجع:

أبو الهول، محي الدين. (2009م). *الأوقاف الإسلامية بين الواقع والمأمول، المؤتمر العالمي عن قوانين الأوقاف وإدارتها-وقائع وتطلعات*، كلية الدراسات الإسلامية، قسم الشريعة، ماليزيا.

الأسرج، حسين. (2010م). *دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي*.

الأمانة العامة للأوقاف. (2015م). *قرارات وتوصيات منتديات قضايا الوقف الفقهية*، ط1 الكويت.

الأمم المتحدة. (2015م). *دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030*، المملكة العربية السعودية.

بوشامة، مصطفى وبركات، سمير. (2019م). نماذج الابتكار المالي الحديثة لتفعيل أدوات التمويل الإسلامي غير الربحية إلى واقع عملي. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، المجلد 12(1)، 87-100.

تقرير اقتصاديات الوقف، (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

حسن، مي. (2014م). *الوقف كمصدر من مصادر التمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي*، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

رمضاني، مروة، وآخرون. (2021م). دور الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة: تجارب دولية، *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، 5(1)، 131–149.

السبهاني، عبد الجابر. (2010م). دور الوقف في التنمية المستدامة، *مجلة الشريعة والقانون*، (44)، 19-79.

الصالح، محمد. (2001م). *الوقف الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع*.

صالحي صالح. (2005م). الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي. *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (7)، 185-184.

صالحي، صالح. (2006م). *المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، دراسة للمفاهيم والاهداف والاولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات*، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

العمر، فواد. (2007م). *استثمار الأموال الموقوفة*، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.

غرفة الرياض. (2022م). *أثر تطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة على تنويع القاعدة الاقتصادية*. مركز البحوث والمعلومات.

فتحي، عطية. (2002م). *أحكام الوقف وحركة التقنين في دول العالم الإسلامي المعاصر*. الأمة للأوقاف الكويت.

القحف، منذر. (2000م). *الوقف الإسلامي- تطوره، إدارته، تنميته*. سوريا، دار الفكر.

قحف، منذر. (2018م). *صيغ مبتكرة لاستثمار الوقف التنموي*. بحث مقدم لمؤتمر استثمار الوقف التنموي، عمان، الأردن.

لطفي، بشر. (2017م). أثر الزكاة والوقف في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، *موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي*.

مجدي، نرمين. (2021م). *مفاهيم أساسية لموضوع الناتج المحلي الإجمالي*، صندوق النقد الدولي، سلسلة كتيبات تعريفية.

مصبح، معتز. (2013م). *دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية لقطاع غزة*، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في غزة.

المقدسي، ابن قدامة. (1986م). *تأسيس وإدارة المؤسسات الوقفية، المغني*، مصر، مكتبة القاهرة.

نوى، حياة. (2019م). الوقف الإسلامي ودوره في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة ولاية عنابة-الجزائر، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 20*(1)، 93-108.

نوي، حياة، ونجوى بونعيجة. (2017م). *الدور التكافلي للوقف الإسلامي في الحد من الفقر والبطالة وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة ولاية عنابة، الجزائر*. في أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، 1-17.

ويفي، خيرة، وسعاد نهيجة. (2019م). دور التمويل الوقفي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة في الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي. *مجلة الندوة للدراسات القانونية*، (29)، 22-49.

يوسف، متولي. (2021م). الدور الاقتصادي للوقف وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (128)، 119-145.

مواقع الإنترنت:

الموقع الرسمي للهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية
https://www.awqaf.gov.sa/ar

الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية https://stats.gov.sa/

DOI: 10.33948/ESJ-KSU-15-2-2

أثر الخدمات اللوجستية على الصادرات في دول مختارة *

بيان خلف الجعيد [1] فيفيان نصر الدين [2]

(قُدِّم للنشر 1444/11/22هـ – وقُبِل 1445/05/13هـ)

المستخلص: هدفت الدراسة إلى تقدير أثر الخدمات اللوجستية على الصادرات، وفي سبيل تحري العلاقات؛ اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي باستخدام منهجية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية Panel Data، في تقدير تأثير المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي على صادرات بعض الدول، التي تصدرت المراكز الأولى حسب تصنيف Agility اللوجستي للأسواق الناشئة. أتضح أن النموذج الأنسب هو نموذج (FEM)، وجاءت النتائج بالأثر الإيجابي لكلٍ من: مؤشر الجمارك، التعقب والتتبع، وتوقيت وصول الشحنات، على الصادرات في الدول محل الدراسة، كما جاءت بالأثر العكسي لمؤشر البنية التحتية. في حين توصلت النتائج إلى عدم تأثير مؤشري سهولة ترتيب الشحنات وجودة الخدمات اللوجستية على الصادرات في تلك الدول. وعليه، توصي الدراسة إعادة نظر الدول بالاستراتيجيات ذات العلاقة بجودة خدماتها اللوجستية، لكي تساهم في رفع الأداء اللوجستي. كما يستحسن على الدول أن توضح أسباب تراجع أداؤها اللوجستي أو تحسنه بعد كل إصدار للمؤشر.

الكلمات المفتاحية: الخدمات اللوجستية، التجارة الدولية، الصادرات، النمو الاقتصادي

The impact of logistics services on exports in selected countries

Bayan Khalaf Al-juaid [1] Vivian Nasrulddin [2]

(Received: June 11, 2023 – Accepted for publication: November 27, 2023)

Abstract: The study aimed to estimate the impact of logistics services on exports. The study relied on the standard approach using the panel data time series methodology, in estimating the impact of the sub-indicators of logistical performance on the exports of some countries, which topped the first positions according to the classification of logistics Agility for Emerging Markets, during the period (2007-2022). It turned out that the most appropriate model is the FEM, and the results came with a positive effect of each of: The Customs, Tracking and Tracking, and the Timeliness index, on exports in the countries under study, as well as the opposite effect of the Infrastructure index. While the results revealed that the indicators of International Shipments and Quality of logistics services did not affect exports in those countries. Accordingly, the study recommends that countries reconsider strategies related to the quality of their logistical services, in order to contribute to raising logistical performance. It is also desirable for countries to explain the reasons for the decline or improvement in their logistical performance, after each issuance of the index.

Key Words: Logistics, international trade, exports, economic growth.

---

* بحث مُستل من مشروع بحثي للحصول على درجة الماجستير من قسم الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز.

(1) باحث ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز.

(1) Master Researcher, Department of Economics, Faculty of Economics and Administration, King Abdulaziz University

bayedhaljuaid@stu.kau.edu.sa

(2) (المشرف على البحث)، أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز.

(2) Assistant Professor, Department of Economics, Faculty of Economics and Administration, King Abdulaziz University

vnasrulddin@kau.edu.sa

المقدمة

يعد القطاع اللوجستي الجوهر الأساسي للتنافسية وتنمية الصادرات لجميع اقتصادات العالم، وذلك لدوره الفعّال على الطلب والعرض في الأسواق العالمية، ومن ثم التجارة الدولية. وعليه، فقد أخذت معظم الدول في السعي جاهدة للمضي قدماً في توسيع وتحسين أداء قطاع النقل والخدمات اللوجستية لرفع قدرتها التنافسية الاقتصادية وتنمية صادراتها (Majia, 2018). يعكس مؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي لعام 2007 موجزاً لإجمالي أداء القطاع اللوجستي على مستوى الدولة من حيث البنية التحتية، الجمارك، كفاءة الخدمات اللوجستية، الشحن الدولي، المتابعة والتعقب، والتوقيت، بحيث يمكن من خلاله إيجاد الصلة/ العلاقة بين الخدمات اللوجستية وبين الصادرات لتحقيق النمو بشكل أمثل (Arvis, et al., 2018). وعلى مستوى الدول العربية، نجد أن غالبية الدول تعاني من انخفاض هذا المؤشر، حيث يبلغ ما يقارب 3,96 من 5، بالإضافة إلى تدني نسبة صادراتها من السلع والخدمات على الرغم من توافر السياسات الداعمة لتحفيز وتنويع الصادرات في تلك الدول (عبد الحميد، 2020). وللخروج بنتائج قد تساهم في عملية اتخاذ القرار ووضع السياسات الاقتصادية. يتمحور هدف هذا البحث في بيان أثر الأداء اللوجستي على صادرات الدول الحاصلة على المراكز الأولى لمؤشر أجيليتي Agility[1] للأسواق الأكثر تنافسية على مستوى العالم.

وفي ضوء ذلك، تبحث هذه الدراسة في تحليل تأثير مؤشرات الأداء اللوجستي التي تعكس نمو الصادرات لعدة دول، تتضمن: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الصين، ماليزيا، إندونيسيا، الهند، للفترة الزمنية (2022-2007)، وذلك بالاعتماد على منهجية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية Panel Data من خلال برنامج E-views الإحصائي، وتحليل النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ومن ثم الخروج بالتوصيات الملائمة لتعزيز دور الخدمات اللوجستية في نمو الصادرات.

مشكلة الدراسة

اقتداءً بالدول التي حققت نجاحاً مذهلاً من خلال اتباع استراتيجية تشجيع التصدير، تسعى العديد من الدول الأخرى إلى دعم قطاع التصدير فيها. وعادة ما يتزامن هذا النجاح مع ارتفاع معدل الأداء اللوجستي، والذي لارتفاعه دوراً رئيسياً في الاقتصاد العالمي ككل، حيث أنه يعمل على تسهيل حركة النقل وتخفيض تكاليف التجارة، فبشكل عام

[1] شركة عالمية رائدة في خدمات البنية التحتية وسلاسل الإمداد تأسست منذ عام 1979، وتقوم بإصدار تصنيفاً سنوياً للأسواق الناشئة بناءً على الفرص اللوجستية المحلية والدولية، وأساسيات مزاولة الأعمال والجاهزية الرقمية.

يرتبط القطاع اللوجستي بأهداف الدولة وبسياسة القطاع العام فيها. وبحسب مؤشر Agility اللوجستي للأسواق الناشئة والأكثر تنافسية على مستوى العالم والذي يعكس مدى قوة الدولة من حيث أساسيات ممارسة الأعمال وقدرتها التنافسية والجاهزية الرقمية، فقد تصدرت بعض الدول[2] المراكز العشرة الأولى لعام 2023، وفي نسخته الـ 13 لتصنيف 50 دولة رائدة في هذا المجال، كانت الصدارة لدولة الصين من بين أفضل 50 دولة للأسواق الناشئة، محققةً نسبة 9.57% من الفرص اللوجستية الدولية. كما جاءت الهند في المركز الثاني، محققةً نسبة 7,45%، ثم دولة الإمارات في المركز الثالث بنسبة 5,89%. ومن دول جنوب شرق آسيا، حققت ماليزيا المركز الرابع بنسبة 5,88%، ومن ثم إندونيسيا بالمركز الخامس وبنسبة 5,89%. كما احتلت المملكة العربية السعودية المركز السادس محققه 5,74%، وقطر المركز السابع بنسبة 4,96% فرصة (Agility, 2023). وبناءً على ما سبق، تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الأداء اللوجستي في نمو صادرات هذه الدول؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل أثر المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي على صادرات الدول التي صنفت بالمراكز الأولى بحسب مؤشر أداؤها اللوجستي، للفترة 2007-2022م.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في مكانة وأهمية الخدمات اللوجستية المحكمة والمطوَّرة لبعض الدول الآسيوية والمتقدمة، والتي حققت نجاحاً كبيراً في مجال الصادرات والتجارة الدولية، في القرن الواحد والعشرين. وعليه، تبرز أهمية الدراسة في الكشف عن دور الخدمات اللوجستية في تحفيز صادرات الدول المختارة، معرّفة ما إذا كان هناك ضرورة لتحسين مستوى الأداء اللوجستي العام والمؤشرات الفرعية له، وذلك بهدف الخروج بنتائج قد تساعد في اتخاذ القرار ووضع السياسات الاقتصادية.

منهجية البحث

لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لاستقراء واستعراض الأدبيات السابقة ذات العلاقة للتأصيل النظري، بالإضافة إلى وصف المفاهيم والنظريات المتعلقة بموضوع الدراسة. ولاختبار صحة فرضيات الدراسة، سيتم الاعتماد على التحليل الاقتصادي القياسي Econometric Analysis، وذلك باستخدام نماذج السلاسل الزمنية للبيانات

[2] الصين، الهند، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، إندونيسيا، المملكة العربية السعودية، قطر.

المقطعية[3] لتقدير أثر الخدمات اللوجستية على صادرات الدول المختارة.

فرضيات/ تساؤلات البحث

لتحديد أثر مؤشرات الأداء اللوجستي على صادرات الدول المختارة خلال الفترة (2022-2007)، تسعى الباحثة من خلال هذا الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات كمتغير تابع، وبين كلٍ من المتغيرات المستقلة التالية: مؤشر الجمارك، مؤشر البنية التحتية، مؤشر سهولة ترتيب الشحنات الدولية، مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، مؤشر التتبع والتعقب، ومؤشر التوقيت الزمني.

مصطلحات الدراسة

الخدمات اللوجستية Logistics على الرغم من عدم وجود تعريف موحد شامل للخدمات اللوجستية، إذ أنها تتضمن العديد من المحاور بحسب اختلاف الهدف منها[4]، إلا أنه يمكن تعريفها بأنها فنّ السّوقيات وعلم في إدارة التدفقات السلعية، والمعلوماتية، والبشرية من مكان إلى آخر، ويصعب انجاز التعاملات التجارية من صادرات وواردات، أو نقل مواد أولية دون الدعم اللوجستي (الزعبي وعزام، 2012).

التجارة الدولية International Trade تُعد التجارة الدولية المُحرك الأساسي للعلاقات الاقتصادية، إذ يجري بمقتضاها تبادلات السلع والخدمات بين الدول في صورة صادرات وواردات، وعليه فإنها أمراً حاسماً لمواصلة العولمة في الأسواق العالمية (Ho, 2013). كما عرفها جويد (2013) بأنها ذلك الفرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة العمليات الاقتصادية –من رأس المال، السلع والخدمات، وعنصر العمل–بين الدول.

الصادرات Export تُعرف الصادرات بأنها قدرة الدولة على تحقيق تدفقات سواءً كانت مالية، أو معلوماتية، أو سلعية وخدماتية، أو سياحية، أو بشرية إلى الأسواق العالمية. وهي تهدف إلى تحقيق الأرباح والقيمة المضافة[5]، والتوسع في النمو، وانتشار فرص العمل والثقافات الأخرى، وتوظيف التكنولوجيا الجديدة (النجار، 2002).

النمو الاقتصادي Economic Growth يُقاس النمو الاقتصادي بالزيادة في GDP[6] مقوماً بنصيب الفرد

[3] نموذج الانحدار التجميعي (PRM) وهو أبسط النماذج، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) الذي يأخذ هذا النموذج تغيّر المقطع لجميع مشاهدات العينة بعين الاعتبار، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) الذي يحتوي على مركبين من حد الخطأ.

[4] فهناك لوجستيات على المستوى الجزئي، تختص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو الشركات التجارية ذات الطابع الاقتصادي، كما أن هناك لوجستيات على المستوى الكلي، والتي تختص بالدولة ككل وبالتبادلات التجارية، أو بالتعاونات العسكرية.

[5] تعبر عن تطور قطاع التصدير في الدولة، أي قيمة الزيادة في الصادرات.

[6] ويعرف GDP بالكمية المنتجة من السلع والخدمات لاقتصاد معين في فترة زمنية معينة (OECD, 2007).

من الناتج، بالأسعار الثابتة، أو الجارية. كما يعرف بالزيادة في الدخل الحقيقي للدولة بشكل تراكمي ومستمر لفترة زمنية معينة (فوزي، 1999).

الأدبيات والدراسات السابقة

ظهرت الخدمات اللوجستية منذ عام 1905، في المجال العسكري في فرنسا بغرض وصول المؤن والأسلحة في وقت قياسي وبأفضل طريقة ممكنة. وأُستخدمت الخدمات اللوجستية بكفاءة خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945). فعرف اللوجستيك عسكرياً، بأنه توفير ما يلزم في المكان والوقت اللازمين (Primor& Fender, 2003)، الأمر الذي وجه الباحثين للاستفادة في دراساتهم من هذا التنظيم في الجانب الاقتصادي. وبالفعل، فقد تم تطبيق اللوجستيات في المجال الاقتصادي، حيث تأسس مفهوماً جديداً يعرف باقتصاديات اللوجستيات Logistics Economics، وهي العملية التي يتم من خلالُها زيادة العوائد بأقل تكلفة ممكنة، مع تلبية احتياجات العملاء اللانهائية (Sezer & Abasiz, 2017). نما وتطور هذا المفهوم مع مرور الزمن واتسع نطاقه فعرفته منظمات CLM[7] تعريف شامل، على أنه ذلك الجزء من سلاسل التوريد الذي يقوم بكل كفاءة وفعالية بعمليات التخطيط والتنفيذ والمراقبة، لتدفق وتخزين كلاً من المواد الخام والبضائع الجاهزة وتحت التشغيل والمعلومات ذات الصلة، من بداية الإنتاج وحتى الاستهلاك، بهدف مطابقة متطلبات العملاء. وبذلك تتضمن هذه العمليات توفير الكمية المناسبة من المنتج الصحيح للعميل الصحيح، في الوقت والمكان المناسب، بالتكلفة الصحيحة (Gundlach,et al., 2006).

ومما سبق، تحتل الخدمات اللوجستية أهمية كبيرة في كافة اقتصادات العالم، لما لها من دور فعّال في تسهيل العلاقات التجارية، فهي سلسلة خطوات –نقل، تخزين، توزيع، دعم، وتنسيق–من شأنها نقل كل ما يلزم، منذ بداية العملية الإنتاجية وحتى وصول المنتج النهائي للمستهلك في الوقت المناسب، وذلك ضمن سلاسل الإمداد داخل الدولة وخارجها، وبأقل تكلفة.

ومنذ عام 2007، اعتمد البنك الدولي مؤشر الأداء اللوجستي Logistics Performance Index كأداة مرجعية حديثة لقياس جودة خدمات الدول اللوجستية، ومساعدتها في مواجهة التحديات واتخاذ الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتحسين أدائها اللوجستي، الأمر الذي ينعكس على تنافسية الدولة ونموها الاقتصادي (الإسكوا، 2017). يهدف هذا المؤشر إلى قياس قدرة الدولة في تحقيق عدّة أهداف –تدنية التكاليف وزيادة الأرباح، سهولة الإجراءات، الاعتمادية والمرونة والتنافسية، السلامة، تدفقات الاستثمار الأجنبي

[7] مجلس إدارة اللوجستيات الأمريكي

والنمو الاقتصادي المتحقق- (Jhawar, et al., 2017).

وعلى ذلك، يقيس هذا المؤشر مرتبة الدول من حيث جودة البنى التحتية المساندة للمنظومة اللوجستية، وذلك بناءً على استطلاع الآراء حول الخدمات اللوجستية لـ 160 دولة. بحيث تُصنف الدول بحسب هذا المؤشر، والذي تتراوح قيمته ما بين أدنى (1) وأعلى (5) قيمة له، فكلما اقتربت قيمته من (1) دل ذلك على انخفاض الأداء اللوجستي في الدولة، والعكس بالعكس. كما يعتمد ذلك المؤشر على ست محاور فرعية[8] لتحديد قيمته (International Transport Forum, 2016)

ونظراً لتأثيره الكبير فقد حظيت الخدمات اللوجستية أو ما يسمى بالأداء اللوجستي باهتمام الكثير من الباحثين، حيث أن هناك العديد من الدراسات ذات العلاقة بالموضوع محل الدراسة، فهناك العديد من الدراسات التي قد اهتمت بالأداء اللوجستي ماهيته ومؤشراته وتطوره فقط، ودراسات اهتمت بالعلاقة بين الأداء اللوجستي والتجارة الدولية ومدى تأثير الخدمات اللوجستية على تسهيل سبل التجارة (محمد وآخرون، 2019). أما بالنسبة للصادرات فلقد أهتم الباحثون بدراسة العلاقة بين الخدمات اللوجستية على تحفيز الصادرات، فهناك مِن الباحثين مَن قاسها على دولة واحدة (Töngür et al., 2020)، ومنهم مَن قاسها على دولتين وقارن بينهما (زبشي ورشيد، 2018)، وآخرين قاموا بقياس عدّة دول في مجال الأداء اللوجستي (إسماعيل، 2021). وعلى ذلك، سوف نتطرق فيما يلي لبعض النظريات والدراسات ذات الصِلة.

الدراسات المتعلقة بالتجارة الدولية

حظيت التجارة الدولية باهتمام الاقتصاديين الأوائل باعتبارها أحد دعائم العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تعود نظريات التجارة الدولية الحالية إلى رائد علم الاقتصاد آدم سميث Adam Smith، وعلى الرغم من أهمية مساهمات الاقتصاديين الأوائل في الفكر الكلاسيكي والكلاسيكي الحديث، إلا أنه قد ظهرت تفسيرات جديدة متعددة المساهمات وأكثر ملائمة وتطوراً للتجارة الدولية. حيث ظهرت نظرية الميزة التنافسية Competitive Advantage Theory لمايكل بورتر Michael Porter في القرن العشرين، مؤيداً الميزة النسبية للدولة من خلال تميزها اللوجستي (إسماعيل، 2021)، كما زخرت الأدبيات بالدراسات المتعلقة بالتجارة الدولية وتجارة إعادة التصدير، من حيث تأثُرها بالخدمات اللوجستية ومدى انعكاس تكاليف التجارة على تحفيز الصادرات. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي بين

[8] مؤشر الجمارك، البنية التحتية، سهولة ترتيب الشحنات، كفاءة الخدمات اللوجستية، تعقب وتتبع الشحنات، توقيت وصول الشحنات.

الانفتاح التجاري والأداء اللوجستي، مثل دراسة محمد وآخرون (2019) التي أكدت على ضرورة التوجه نحو تطوير الاستثمارات في القطاع اللوجستي كأحد المقومات الرئيسية للانفتاح التجاري. وبالفعل، فقد توصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابي لمؤشر الأداء اللوجستي على تعزيز الانفتاح التجاري في قارة أوروبا. كما توصلت دراسة الملا ورياض (2021) إلى التأثير إيجابي للخدمات اللوجستية على التجارة البينية لدول GCC[9]، حيث أن الميزان التجاري لهذه الدول قد حقق فائضاً، بالرغم من انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات نتيجة لنمو الصادرات بمعدل أقل من معدل الواردات، وذلك بسبب الالتزام بتخفيض الإنتاج ضمن اتفاقية منظمة الأوبك.

وبالعكس، فقد توصلت دراسة محمد وآخرون (2019) إلى عدم تأثير مؤشر الأداء اللوجستي على تعزيز الانفتاح التجاري في قارة إفريقيا، الأمر الذي يؤكد على ضرورة البدء بالإصلاح الاقتصادي في دول قارة افريقيا، قبل البدء في التخطيط لرفع مؤشر الأداء اللوجستي، حيث أن ارتفاعه في ظل ظروفها الاقتصادية الراهنة لن يحقق النتائج المرجوة للانفتاح التجاري حول العالم. وبشكلٍ عام، فإن هناك تفاوتاً في نسبة أثر المؤشرات الفرعية[10] للأداء اللوجستي على التجارة الخارجية، في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء حسب دراسة مهدي وآخرون (2021) التي طبقت على 59 دولة داخلة ضمن تصنيف الأداء اللوجستي لسنة 2018. وحسب ما جاءت به دراسة Takele & Buvik (2019) التي استخدمت نموذج الجاذبية[11] Gravity Model لـ 54 دولة إفريقية خلال عام 2016، نجد أن التدفقات التجارية في البدان غير الساحلية أقل منها في الدول الساحلية. وعليه، فإنه لابد من تحسين المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي والتي تؤدي بدورها إلى زيادة نمو الصادرات في البلدان الأفريقية، كما يمكن أن تؤدي إلى زيادة موثوقية سلسلة التوريد على المستوى الدولي وتعزيز صادراتها، مما يؤول في نهاية المطاف إلى زيادة الحصة التجارية للمنطقة في الأسواق العالمية. كما استخدمت دراسة Martí Selva & Puertas Medina (2014) نفس النموذج لعدة دول[12] للفترة الزمنية 2005-2008، وتوصلت إلى ضرورة تحسين البنية التحتية اللوجستية ليست فقط لتعزيز تجارتها الدولية، وإنما لتعزيز قدرتها التنافسية كذلك، حيث

[9] دول مجلس التعاون الخليجي–المملكة العربية السعودية، الإمارات، البحرين، قطر، عمان–

[10] الجمارك، التوقيت، جودة الخدمات، التعقب، البنية التحتية، وسهولة ترتيب الشحنات الدولية.

[11] نموذج يعتمد على أساليب انحدار السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية وتطبيق أسلوب التحليل المكاني، حيث يفسر التغيرات الاقتصادية في دولة ما وتأثيره على الدول الأخرى المجاورة.

[12] من قارة افريقيا، والشرق الأوسط، وأوروبا الشرقية، وأمريكا الجنوبية، والشرق الأقصى.

أن التصدير مشروطاً بتكاليف التجارة والتي ترتبط بالمستوى اللوجستي للدولة.

وفي هذا السياق، يجدر بنا الإشارة إلى أن التجارة الدولية تمثل تحدياً للخدمات اللوجستية من حيث نقل وتخزين البضائع، وهذا ما توصلت إليه دراسة De Faria et al., (2015) في البرازيل التي طبقت تقنيات[13] إحصائية متعددة لتحليل البيانات. حيث تشكل البيروقراطية عقبة كبيرة للأداء اللوجستي، فمؤشر التوقيت الزمني لوصول البضائع لديها قريب من الدول ذات الأداء اللوجستي العالي، بينما مؤشر التلخيص الجمركي فهو أقرب للدول ذات الأداء اللوجستي المنخفض، أي أن أداءها اللوجستي غير كافي للشحن الدولي لتصل إلى منافسيها الرئيسيين -ألمانيا، اليابان، أمريكا-. وعليه، فهناك حاجة مُلحَّة لزيادة الاستثمار في البنى التحتية للأنشطة اللوجستية، حتى تصبح الإجراءات الجمركية أقل بيروقراطية وأكثر كفاءة.

وانطلاقاً من التطور الذي واكب التجارة الدولية في العقود الماضية نتيجة الثروة المعلوماتية والتكنولوجيا وتطور الخدمات اللوجستية، ظهر مفهوماً جديداً لعملية التصدير يعرف بالتجارة الوسيطة أو تجارة إعادة التصدير[14]، حيث أن التجارة الدولية الحديثة تستند على عدّة أطراف تتفاعل في العملية التجارية بحيث يتخصص كل طرف في مجاله، الأمر الذي يزيد من معدل النمو الاقتصادي العالمي (Jones et al., 2020). وفي هذا السياق، فقد توصلت دراسة عبد المجيد ولمين (2022) من تحليل البيانات المقطعية Panel Data على مجموعة دول رائدة في التجارة الوسيطة[15] خلال الفترة 2010-2018، إلى أن زيادة الأداء اللوجستي تؤدي إلى زيادة تدفقات تجارة إعادة التصدير، وذلك فيما يتعلق بالعديد من المؤشرات[16]، أما مؤشري البنية التحتية المتعلقة بالتجارة وكفاءة الخدمات اللوجستية، فقد كان لها أثراً عكسياً على تجارة إعادة التصدير. وعليه، يجب على تلك الدول زيادة تحفيز الاستثمارات في البنية التحتية اللوجستية والاعتماد على أتمتة[17] العمليات اللوجستية للنقل، وذلك لمواكبة الحركة المتنامية لتجارة سلع إعادة التصدير.

الدراسات المتعلقة بتحفيز الصادرات

نظرياً، تُعد البيئة التجارية معقدة للغاية فهي بحاجة إلى تخطي العديد من الإجراءات خلال عملية التصدير، وغالباً ما تتم هذه الإجراءات

[13] الأساليب الإحصائية منها: التحليل العنقودي Cluster Analysis الذي يتولى تحليل البيانات الأولية وتجميعها، واختبارات المقارنة المتعددة لتحليل البيانات Multiple Comparisons وهي طريقة تستخدم في علم الإحصاء لتحديد الفروق المعنوية للمتوسطات.

[14] هي السلع التي تم استيرادها من دولة ثم أُعيدت عملية تصديرها مرة أخرى لدول العالم (الإسكوا، والأمم المتحدة، 1998).

[15] الدول الرائدة في التجارة الوسيطة-أمريكا، هونغ كونغ، الامارات، السعودية، قطر، البحرين، الأردن، عمان-.

[16] مؤشر الجمارك، ترتيب الشحنات الدولية، تعقب الشحنات وتوقيت الوصول.

[17] هي نظام للتحكم الآلي في تشغيل الآلات والعمليات في مختلف المجالات، مما يقلل من الأخطاء البشرية وتسريع العمليات.

بواسطة الجمارك، لذلك فإن تسهيل هذه الإجراءات والقضاء على الازدواجية له تأثيراً إيجابياً على تيسير سُبل التجارة، وبالأخص عملية التصدير. وعليه، فإن القطاع اللوجستي يؤدي دوراً محورياً في تحفيز الصادرات وتخفيض تكاليف التجارة (إسماعيل، 2021). كما أن للأداء اللوجستي العام والخصائص اللوجستية أهمية متزايدة –تأثير معنوي وإيجابي– في الصادرات، وهذا ما توصلت إليه دراسة Gani (2017)، التي طبقت على60 دولة، وأوصت بضرورة زيادة الاستثمار في البنى التحتية اللوجستية، لما له من تأثير إيجابي في حركة التجارة العالمية.

وبشكلٍ عام، فإن لتحسين البنية التحتية اللوجستية المحلية في البلدان النامية، مكاسب كبيرة حيث أنها فعالة وميسورة التكلفة لتعزيز الصادرات وزيادة تنوع السلع المصدرة. وهذا ما استنتجته دراسة ,.Töngür et al (2020) التي توصلت إلى أن البنية التحتية تؤثر إيجابياً على قيم الصادرات في تركيا، وخاصةً في الأسواق الناشئة. كما توصلت إلى أن الصادرات التركية أكثر تأثُراً بالتغيرات التي تحصل في الخدمات اللوجستية مقارنة بالواردات. وقد أكدت على ذلك دراسة Sénquiz-Díaz (2021) لأثر جودة البنية التحتية للنقل والأداء اللوجستي على صادرات 29 دولة نامية، والتي توصلت إلى أن جودة الطرق والموانئ تساهم بشكل كبير في زيادة الصادرات في الاقتصادات النامية. كما توصلت دراسة إسماعيل (2021) بالتطبيق على 30 دولة نامية خلال الفترة 2007-2018، للأثر الإيجابي للأداء اللوجستي على صادرات الدول النامية، وعليه فقد أوصت بضرورة الاعتماد على تطوير الخدمات اللوجستية التي تدعم قطاعات التصدير، لما له من مردود جيد في المستقبل.

وعلى مستوى الدول العربية، أشارت دراسة نجاة وآخرون (2021) إلى أن الأداء اللوجستي يؤثر إيجاباً على صادرات تلك الدول، وذلك باستخدام تحليل البيانات المقطعية Panel Data لعدّة دول[18] للفترة 2007-2018. كما أكدت الدراسة على ضرورة اعتماد تطوير الخدمات اللوجستية لدعم التصدير، من خلال استخدام التكنولوجيا وتعزيز الوسائل الرقمية الحديثة للتطوير، لما له من مردود إيجابي على المدى البعيد. وقد أكدت على ذلك دراسة حميداتو وآخرون (2020)، التي توصلت إلى أن الأداء اللوجستي لـ 15 دولة عربية خلال عام 2015، قد أثر بشكلٍ فعال على تنمية التجارة البينية (الصادرات) فيما بين تلك الدول، حيث زيادة الأداء اللوجستي بمعدّل 10% نتج عنه نمو في الصادرات بمعدّل 27%.أما في المملكة العربية السعودية، فقد توصلت دراسة ملحوس وآخرون (2022) إلى الأثر الإيجابي بين الأداء اللوجستي وتنويع الصادرات

[18] الإمارات، العراق، الكويت، ليبيا، الجزائر، السعودية، قطر، الأردن، البحرين، تونس، سوريا، السودان، عمان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، الصومال، جيبوتي، وجزر القمر.

الغير نفطية فيها، وعليه، فقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في هيكلة الجهات الحكومية التي ترتبط بالخدمات اللوجستية، وذلك من خلال خطوات استراتيجية متبعة لرفع الأداء اللوجستي، مما يسهم في جذب الاستثمارات في هذا المجال.

وباستعراض ما سبق من الدراسات، يتضح لنا مدى الأهمية النسبية للاستثمار في القطاع اللوجستي، من حيث ارتباطه بالتجارة الدولية، ومن ثم بالنمو الاقتصادي. فالاستثمار في البنى التحتية للخدمات اللوجستية من شأنه أن يُعزز القدرة اللوجستية للدولة، كما أنه يسهل عملية اندماجها في سلاسل القيمة العالمية GVCs، مما يؤدي بدوره إلى تقليص الفجوة اللوجستية بين الدول ذات الأداء اللوجستي المرتفع، والدول ذات الأداء اللوجستي المنخفض. وعلى الرغم من عدم إمكانية إنشاء نمط مشترك لجميع الدول، إذ تختلف خصائصها الاقتصادية والثقافية والسياسية، إلا أن نتائج الدراسات قد أظهرت الجوانب التي ينبغي تعزيزها لتحسين المكانة الدولية لهذه البلدان.

وأخيراً، تتفق دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في كونها ستتناول فجوة بحثية لدراسة العلاقة بين مؤشر الأداء اللوجستي والصادرات، وكذلك في اعتمادها على قياس الأداء اللوجستي بكافة محاوره الفرعية. فيما تتميز هذه الدراسة الحالية، كونها اختصت بدراسة ذلك الأثر على الدول الأولى لتصنيف Agility للخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد، هذا بالإضافة إلى اختلاف الحدود الزمنية لعينة الدراسة.

اتجاهات مؤشر الأداء اللوجستي

فيما يتعلق بالأداء اللوجستي العام للدول، فهو يشمل في مُجملة تطورات المؤشرات الفرعية[19] للمنظومة اللوجستية. ويوضح الشكل (1)، تطورات الأداء اللوجستي للدول محل الدراسة.

الشكل (1) الاتجاه العام للأداء اللوجستي

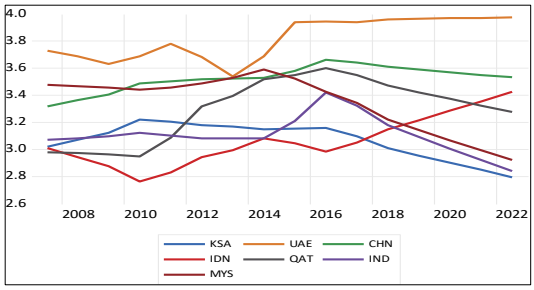

الأداء اللوجستي للدول محل الدراسة.

وفيما يلي سنرى أداء كل دولة حسب التقرير الصادر من البنك الدولي لعام 2018 (World Bank, 2018):

يعكس الشكل (1) مدى ترتيب دولة الإمارات في جميع معايير المؤشر بين الرتبة [24] إلى الرتبة [20]، إذ يتفاوت أداؤها اللوجستي بين أدنى نقطة [3.54] وأعلى نقطة [3.96]. في عام 2010، حصلت دولة الإمارات المرتبة [24] لترتيب مؤشر

[19] الجارك، جودة الخدمات، البنية التحتية، سهولة ترتيب الشحنات، والتعقب والتوقيت

الأداء اللوجستي، ثم تحسن أداؤها اللوجستي في عام 2012 فارتفعت مرتبتها إلى [17] عالمياً، كما تحسن أيضاً في عام 2018 إلى المرتبة [11] بمستوى أداء لوجستي [3.96]

كما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة [3] على مستوى الدول العربية، والمرتبة [49] على مستوى العالم بمعدل أداء [3.15] نقطة في عام 2014، إلا أن أدائها قد انخفض في عام 2016 الأمر الذي أدى إلى تدني ترتيبها إلى المرتبة [52]. كما استمر في الانخفاض أيضاً في عام 2018، ليصل ترتيبها إلى المرتبة [4] عربياً و[55] عالمياً، بمعدل أداء [3.01] نقطة. أما دولة قطر، فقد احتلت المرتبة [2] عربياً والمرتبة [29] عالمياً في عام 2014 بمعدل أداء [3.52] نقطة. إلا أن أدائها قد انخفض في عام 2018، بحيث انخفض ترتيبها إلى المرتبة [30] بمؤشر أداء [3.47] نقطة.

وفي مجال أداء الخدمات اللوجستية، حافظت الصين على رتبتها عالمياً حيث حصل تحسناً طفيفاً في أداؤها اللوجستي، إلا أن هذا التحسن لم ينعكس على ترتيبها عالمياً، حيث أن هناك دولاً أخرى أعلى أداء، فجاءت في المرتبة [26] عالمياً بمعدل أداء [3.52] نقطة لعام 2012، ثم المرتبة [28] في عام 2014 بمعدل [3.53] نقطة، ثم المرتبة [30] بمستوى أداء [3.61] نقطة. أما دولة الهند، فقد حصلت في عام 2012 على المرتبة [46] عالمياً بمؤشر [3.08] نقطة، ثم انخفضت مرتبتها إلى [54] في عام 2014، ومنها إلى المرتبة [35] حيث تحسن أداؤها اللوجستي وحصدت على [3.42] نقطة من أصل 5 في عام 2016. وأخيراً، عاودت الهند للمرتبة [44] عالمياً، بعد أن انخفض أداؤها اللوجستي [3.18] في عام 2018.

ومنذ عام 2007، تحسن الأداء اللوجستي في ماليزيا، حيث ارتقت من المرتبة [27] عالمياً إلى المرتبة [25] في عام 2014 بمعدل أداء يتراوح بين أدنى نقطة [3.48] وأعلى نقطة [3.59]. إلا أنه في عام 2016 قد تدنى أداؤها اللوجستي فوصلت إلى المرتبة [32] بمستوى تقييم [3.42]. وأخيراً، فقد استمر الانخفاض وصولاً إلى المرتبة [44] في عام 2018 بمستوى أداء [3.22]. أما إندونيسيا فقد سجلت أعلى مستوى أداء [3.08] لها في عام 2014 وحصلت على المرتبة [53]. ثم انخفضت مرتبتها إلى [63] في عام 2016 بمستوى أداء [2.98]، ثم عاودت مرة أخرى إلى تسجيل أداء مرتفع وصولاً للمرتبة [46] في عام 2018 بمستوى أداء [3.15] نقطة.

تطور صادرات الدول

عالمياً وبغرض تكوين نظام تجاري عالمي جديد، لقد شهدت كافة الاقتصادات العديد من التقلبات التي أدت بدورها إلى تعقد الحياة الاقتصادية، وذلك بسبب توسع التعامل التجاري بين الدول. وقد أدى ذك إلى نشوء تكتلات

اقتصادية[20] دولية، رفع الحواجز الجمركية للتبادلات، بالإضافة إلى الاستناد على مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الدول. وعليه، فإن تحليل الصادرات في الوقت الراهن يبين مدى تطورها كماً وكيفاً، بالإضافة إلى الكشف عن أهم العوامل التي تؤثر على تنميتها مع تحديد المعوقات التي تقف أمامها، مما يساعد في رسم السياسات/ الآليات التي تدعم عمليات التصدير. ويؤكد الوضع الراهن على ضعف العلاقات التجارية بين الدول العربية وباقي دول العالم، بالإضافة إلى ضعف نمو صادراتها[21] إلى الأسواق العالمية. كما تستوجب المستجدات الدولية –وخاصةً التوجهات لبيئة التجارة العالمية وتزايد السياسات الحمائية–على الدول أن تعيد النظر في علاقاتها التجارية بشكلٍ شامل، كما يجب أن تأخذها في الحسبان عند وضع السياسات، مثل سياسة الانفتاح على الأسواق العالمية، زيادة كفاءة الإجراءات الجمركية، واتباع نظم التجارة والاستثمار الأكثر وضوحاً وشفافية (علي، 2018).

ويوضح الشكل (2) مدى تطور صادرات السلع والخدمات، كنسبة من GDP للدول محل الدراسة.

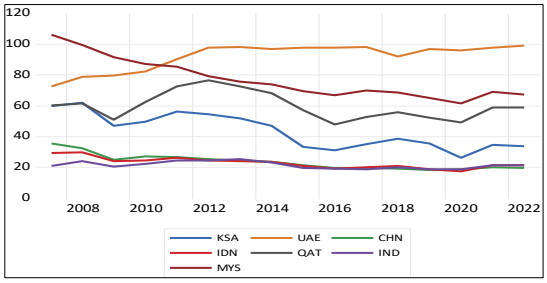

الشكل (2) الاتجاه العام للصادرات

وقد يُعزى تدني نسبة صادرات دولة الإمارات في عام 2007، إلى الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط (الهجهوج، 2011)، كما قد يعود تدني نسبة صادرات دولة قطر في عام 2016، إلى امتداد تأثير الأزمات على الاقتصاد العالمي عامة وعلى الشرق الأوسط بصفة خاصة، حيث كان هناك جموداً في اقتصاديات بعض الدول. وقد عكست الأزمات السياسية مدى ضعف الهياكل الاقتصادية في تلك الدول، مما أدى إلى تراجع الصادرات بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط، والذي يُعتبر بمثابة المورد الأساسي لصادرات الدول النفطية (الإسكوا، 2018). كما تعرضت الصين لأكبر معدل انخفاض في عام 2019، حيث قامت بينها وبين أمريكا حرباً سياسية[22] (الأمم المتحدة، 2019) .

[20] هي درجة من التكامل الاقتصادي بين مجموعه من الدول المتجانسة– اقتصادياً، جغرافياً، تاريخياً–بغرض المصالح الاقتصادية وزيادة التجارة البينية مما يحقق الرفاه الاقتصادي.

[21] بسبب الصعوبات/ المعوقات التي يعود بعضها إلى: البيئة التجارية الدولية، تقلبات أسعار الصرف، تعقد الإجراءات وارتفاع تكاليف التجارة، التنافسية الدولية على الأسواق، والفجوة في التمويل وضمان التجارة.

[22] إذ فرضت الصين رسوماً جمركية على 5200 منتج أمريكي، مما أدى إلى رفض أمريكا لنسبة الرسوم للمنتجات الصينية، بنسبة تصل إلى 25%، الأمر الذي أدى إلى انخفاض صادرات الصين.

وأخيراً، فقد يعزى تدني صادرات بعض الدول[23] في عام 2020، إلى تأثير الوباء العالمي COVID19، الذي شكل عبئاً على اقتصادات العالم بالإغلاق الكلي والجزئي، مما أثر بشكل تلقائي على المستهلكين والمنتجين، الأمر الذي أدى بدوره إلى تقلبات الأسواق العالمية وتراجع أسعار النفط والمعادن (فوريسك، 2020).

النموذج القياسي والبيانات المستخدمة

تلعب الصادرات دوراً لا يُستهان به في اقتصادات الدول، وذلك لما تقوم به من تأثير مباشر على الـ GDP، ولتأكيد هذه الحقيقة فإنه لابد من تدعيمها بمعطيات حقيقية وأساليب وطرق إحصائية. وعليه، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الخدمات اللوجستية، وعلاقتها بصادرات بعض الدول التي صُنفت بالمراكز الأولى، وذلك بحسب مؤشر أداؤها اللوجستي، خلال الفترة (2007-2022). ولتحقيق هذا الهدف، لقد اعتمدت الباحثة منهجية البيانات المقطعية Panel Data باستخدام برنامج E-views الإحصائي، وذلك لكونها تتناسب مع معطيات الدراسة، بالإضافة إلى أن في الآونة الأخيرة اكتسبت نماذج البيانات المقطعية اهتماماً واسعاً، خاصةً في الدراسات الاقتصادية، وذلك لكونها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات كلٍ من الزمن والاختلاف بين الوحدات المقطعية (Baltagi et al., 2011). كما تم الاعتماد على البيانات المفتوحة للبنك الدولي (البنك الدولي، 2023).

توصيف نموذج الدراسة

تستخدم الدراسة نماذج السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية Panel Data، لتقدير أثر الخدمات اللوجستية على صادرات الدول محل الدراسة (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الصين، الهند، ماليزيا، إندونيسيا)، خلال الفترة (2007-2022). ويأخذ نموذج الدراسة، الشكل الدالي التالي:

$$EXP = ß_{i0} + ß_{i1}\,INF + ß_{i2}CUS + ß_{i3}\,INTSH + ß_{i4}\,LOQA + ß_{i5}\,TKTC + ß_{i6}\,TIM + \varepsilon_{it}$$

متغيرات النموذج

بعد تحديد متغيرات النموذج، نستعرض فيما يلي وصف المتغير التابع الممثل في صادرات الدول، وكل متغير من المتغيرات المستقلة، والتي تتمثل في المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي في الدول محل الدراسة.

أولاً–المتغير التابع: الصادرات Export (EXP)

وتمثل قيمة صادرات السلع والخدمات من الدولة إلى باقي دول العالم، كنسبة (%) من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم الإشارة للاتجاه العام لصادرات الدول سابقاً في شكل (2).

[23] ماليزيا، المملكة، الهند، وإندونيسيا.

ثانياً-المتغيرات المستقلة، والتي حُصِل عليها من خلال استقصاءات مؤشر الأداء اللوجستي التي أُجريت من قِبل البنك الدولي. ويعبر عنها بمقياس يتدرج من 1 (أسواء قيمة) إلى 5 (أفضل قيمة)، وتتضمن ما يلي:

1-مؤشر البنية التحتية Infrastructure (INF) يعكس هذا المؤشر كفاءة وجودة البنية الأساسية لخدمات النقل والتجارة.

2-مؤشر الجمارك Customs (CUS) ويعبر عن كفاءة إدارة الحدود الجمركية وسرعة عمليات التلخيص الجمركي، من خلال إدارة الجمارك وإدارات ضمان الجودة ووكالات الصحة، باعتبارها من المحددات الأساسية للأداء اللوجستي.

3-مؤشر سهولة ترتيب الشحنات International Shipments (INTSH) ويعكس سهولة عملية ترتيب الشحنات بالأسعار التنافسية للأسواق.

4-مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية **Logistics Quality and Competence (LOQA)** ويعبر عن كفاءة عمليات الشحن، مشغلي النقل، وأداء التلخيص الجمركي.

5-مؤشر التعقب والتتبع Tracking and Tracing (TKTC) ويعكس مدى القدرة على متابعة الشحنات وتعقبها.

6-مؤشر توقيت وصول الشحنات Timeliness (TIM) ويعبر عن كفاءة التسليم، التخليص، الوصول، والفحص قبل الشحن، وذلك في ظل الوقت المحدد مُسبقاً.

الطرق الإحصائية للتنبؤ بالبيانات المفقودة

نظراً لعدم انتظام البيانات في شكل سلسلة زمنية، حيث كانت هناك بيانات مفقودة لبعض السنوات[24]، فقد تم التنبؤ بها من خلال إيجاد معدل النمو السنوي[25]، وبعد إيجاد معدل النمو تم إيجاد بيانات السنوات المفقودة[26] بنفس الطريقة تم التنبؤ بجميع البيانات المفقودة لجميع المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي.

اختبار استقرار السلاسل الزمنية المقطعية

تعتبر هذه الخطوة الأولى في التحليل القياسي، وذلك لتجنب الحصول على انحدار زائف. وعلى ذلك، تم الاعتماد على اختبار Levin Lin & Chu لدراسة استقرار السلاسل الزمنية المقطعية. يوضح الجدول رقم (1) نتائج الاختبار. حيث أن

[24] بحيث صدر مؤشر الاداء اللوجستي في السنة الأولى لعام 2007، ثم الإصدار الثاني في عام 2010، ثم 2012، ثم 2014، يليه 2016، وأخيراً في عام 2018.

[25] من خلال معادلة النمو $r = \ln(p_n/p_0)/n$ حيث إن: معدل النمو السنوي r = لوغاريتم القيمة لآخر سنة موجودة بالبيانات p_n، على السنة التي قبلها p_0 ، مقسوماً على عدد السنوات n.

[26] القيمة المراد إيجادها هي p_n = السنة التي قبلها p_0 × لوغاريتم العدد الطبيعي exp(1) = 2.7182818، مرفوعة لأس معدل النمو السنوي r * عدد السنوات n

Poolability Levin, Lin & Chu Test > 0.05، وعلى ذلك نرفض الفرضية الصفرية[27] ونقبل الفرض البديل[28]،أي أن السلاسل الزمنية المقطعية مستقرة.

جدول (1): اختبار استقرار السلاسل الزمنية

Levin, Lin & Chu Unit Root Test		
Test Summary	**Statistic.**	Prob.
Levin, Lin & Chu	3.78985	0.0001

اختبار التكامل المشترك

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية المقطعية، يجدر بنا التأكد من نمو هذه السلاسل في نفس الاتجاه في المدى الطويل، وفي هذا الصدد تم اجراء اختبار Kao. ووفقاً للنتائج التي يوضحها جدول رقم (2) حيث أن Poolability ADF Test > 0.05، وعلى ذلك نرفض الفرضية الصفرية[29] ونقبل الفرض البديل[30]، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل.

جدول (2): اختبار التكامل المشترك

Kao Residual Cointegration Test		
Test Summary	**Statistic.**	Prob.
ADF	-3.422391	0.0003

تقدير النموذج واختبارات التشخيص

في ضوء التأكد من سكون البيانات ووجود تكامل مشترك بين المتغيرات تم تقدير نماذج البانل الثلاث (PRM, FEM, REM). كما يوضح الجدول التالي رقم (3):

جدول (3): نتائج تقدير نماذج الانحدار

Dependent Variable: EXP Total Panel (balanced) observations: 116				
RE	**FE**	**PR**	**Variables**	
-120.3123**	-18.18932	-120.3123**	**C**	**coefficient**
-13.06320	-1.216982	-3.934616		**T-Stat**
0.0000	0.2265	0.0001		**Prob**
7.251179*	-22.40215**	7.251179	**INF**	**coefficient**
1.662921	-2.919352	0.500869		**T-Stat**
0.0993	0.0043	0.6175		**Std.Error**
33.01544**	12.25596**	33.01544**	**CUS**	**coefficient**
7.558857	2.207744	2.276716		**T-Stat**
0.0000	0.0296	0.0248		**Prob**
21.38293**	-7.738632	21.38293	**INTSH**	**coefficient**
5.368111	-1.488244	1.616867		**T-Stat**
0.0000	0.1399	0.1089		**Prob**
-18.50917**	-0.751337	-18.50917		**coefficient**
RE	**FE**	**PR**	**Variables**	
-3.356542	-0.126240	-1.010985	**LOGA**	**T-Stat**
0.0011	0.8998	0.3143		**Prob**
-46.49295**	13.39684*	-46.49295**		**coefficient**

[27] Poolability Levin, Lin & Chu Test < 0.05 :H_0 .... السلاسل الزمنية المقطعية غير مستقرة

[28] Poolability Levin, Lin & Chu Test > 0.05 :H_1 .... السلاسل الزمنية المقطعية مستقرة.

[29] Poolability ADF Test < 0.05 :H_0 .... لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات

[30] Poolability ADF Test > 0.05 :H_1 .... يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.

-7.278417	1.830578	-2.92248	**TKTC**	**T-Stat**
0.0000	0.0702	0.0306		**Prob**
52.03704**	23.08318**	52.03704**	**TIM**	**coefficient**
14.73180	5.713045	4.437194		**T-Stat**
0.0000	0.0000	0.0000		**Prob**
0.393368	0.948111	0.393368	**R-squared**	
0.358703	0.941821	0.358703	**Adjusted R-squared**	
11.34779**	150.7427**	11.34779**	**F-Statistic**	
*** 10%, ** 5%**				

وبحسب نموذج (PRM)، فقد أظهرت النتائج دلالة كلاً من: مؤشر الجمارك (CUS)، مؤشر التتبع والتعقب (TKTC)، ومؤشر التوقيت (TIM) –عند مستوى معنوية أقل من 5%- في تفسير المتغير التابع (وفقاً لمعنوية t). كما أظهرت نتائج نموذج (FEM)، دلالة كلاً من: مؤشر البنية التحتية (INF)، مؤشر الجمارك (CUS)، ومؤشر التوقيت (TIM) –عند مستوى معنوية أقل من 5%– بالإضافة إلى مؤشر التتبع والتعقب (TKTC) –عند مستوى معنوية أقل من 10%-، في تفسير المتغير التابع (وفقاً لمعنوية t). في حين أظهرت نتائج نموذج (REM) دلالة جميع المتغيرات عند مستوى معنوية أقل من 5%، فيما عدا مؤشر البنية التحتية (INF)، والذي كان معنوياً عند مستوى معنوية أقل من 10%.

كما وضحت قيمة اختبارF في النماذج الثلاث على التوالي (11,34779 – 150,7427 – 11,347791) المعنوية الإجمالية للنموذج. وفي مجال القدرة التفسيرية[31] للنموذج، فقد وضحت النتائج انخفاض القدرة التفسيرية (36% تقريباً) لنموذج (PRM)، ارتفاع القدرة التفسيرية (94% تقريباً) لنموذج (FEM)، وانخفاض القدرة التفسيرية (36% تقريباً) لنموذج (REM).

اختبارات التشخيص للمفاضلة بين النماذج

أولاً: المفاضلة بين النموذج التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (3)، نجد أن: F- Test > 0.05 Poolability، في كلا النموذجين (PRM وFEM). وعليه، نرفض الفرضية الصفرية[32] ونقبل الفرض البديل[33]، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. وعليه، فإنه يجب أن تتم المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، كما يلي:

ثانياً: المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM) باستخدام Hausman Test، جدول رقم (4) نتائج الاختبار؛ حيث أن Poolability Hausman Test > 0.05، وعلى ذلك نرفض

[31] تفسير المتغيرات المستقلة للتغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

[32] Poolability F-Test< 0.05 :H_0 .... نموذج الانحدار التجميعي هو الأنسب.

[33] Poolability F-Test> 0.05 :H_1 .... نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب.

الفرضية الصفرية[34] ونقبل الفرض البديل[35]، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب.

جدول (4): Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test **Test cross-section random effects**			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic.	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1058.401141	6	0.0000

مناقشة النتائج والاستنتاجات

مما سبق، يتبين من نتائج اختبارات التشخيص ومفاضلة النماذج، أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل لتقدير بيانات الدراسة، وعليه، سوف يتم اعتماده في تحليل ومناقشة النتائج، كالتالي: أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية ذات تأثير عكسي بين متغير البنية التحتية INF ومؤشر الصادرات EXP للدول محل الدراسة، ويمكن تفسير هذه النتيجة لعدَة عوامل تعاني منها الدول محل الدراسة التي تؤول للتأثير السلبي، فعلى الرغم من أن الصين تعتبر إحدى الدول ذات الاقتصاد النشط إلا أنها تعاني من ارتفاع في تكاليف النقل خاصة في المناطق المحددة للتصدير، مما يؤدي إلى تأخر في إجراءات الشحن وإعاقة حركة البضائع (Zhang et al., 2010). من جهة أخرى تشير الدراسات إلى أن الهند تعاني من البنية التحتية القديمة[36] مما يزيد من تكاليف الإنتاج والتكلفة العامة للشركات المحلية (Aritua et al., 2018). أما فيما يتعلق بالإمارات يمكن اعتبار هذه النتيجة بأنها غير متوقعة، فقد حققت دولة الإمارات تقدماً كبيراً في تطوير بنيتها التحتية الحضرية (Aboul-Dahab, 2020). في حين يمكن إيعاز هذه النتيجة في ماليزيا إلى قيود التجارة وسياسات التحول نحو التكنولوجيا الخضراء والحمائية التي تفرضها قد تقلل من فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية وتحد من تدفق الصادرات (Majekodunmi et al., 2023). بينما تكون هذه النتيجة متوقعة في إندونيسيا نظراً إلى أنها تعاني من نقص كبير في البنية التحتية النقلية[37]، مما أدى إلى صعوبة في نقل البضائع من المناطق الإنتاجية إلى الموانئ ومن ثم إلى الأسواق العالمية، وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات والتقارير الحكومية والدولية (Asian Development Bank, 2012; Ministry of Transportation Republic of Indonesia, 2021; Leung, 2016; The World Bank, 2015). أما في المملكة العربية السعودية فإنه على الرغم من تنامي الاهتمام بتطوير البنية التحتية في البلاد (آل درويش وآخرون، 2015)، إلا أن تراجع مؤشر الصادرات في هذه الدراسة قد يُعزى إلى تراجع الاهتمام بتطوير التمويل

[34] Poolability Hausman Test < 0.05 :H_0 .... إذن نموذج الانحدار العشوائي هو الأنسب.

[35] Poolability Hausman Test > 0.05 :H_1 .... إذا نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب.

[36] حالة نظام السكك الحديدية والموانئ التي تعتبر قديمة حسب الدراسات وذات معايير منخفضة.

[37] مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ

والتأمين وخدمات الأعمال الأخرى والنقل والاتصالات (حاسانوف وآخرون، 2021). وأخيراً ترتكز البنية التحتية في قطر على القطاعات النفطية المتقدمة مثل تكرير النفط وتصديره (KPMG, 2021)، مما جعلها تعتمد خطط وسياسات واستراتيجيات وطنية تعترف بالحاجة إلى خفض المستويات الحالية لانبعاثات غازات الدفيئة، وبالتالي أصبحت البنية التحتية لسلاسل التوريد والنقل والتوزيع أكثر عرضة للاضطرابات الناجمة عن تغير المناخ (Olawuyi & Athwal , 2022). وبشكل عام هذه النتيجة تتفق مع العديد من الدراسات النظرية والتجريبية (Rehman et al., 2020; Shen, 2023; Adly, 2017; Töngür et al., 2020; Sénquiz-Díaz, 2021 لخضاري وبن جدو، 2023) وذلك فيما يتعلق بتأثير البنية التحتية على التصدير حيث أثبتت أن أداء التصدير لا تحركه فقط القدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، بل يمكن لعوامل أخرى هامة أن تؤثر على أداء التصدير، بما فيها البنية التحتية.

- أتضح من خلال نتائج الدراسة أن الإصلاحات الجمركية CUS كان لها تأثير إيجابي طردي على مؤشر الصادرات EXP في الدول محل الدراسة، وتُعزى هذه النتيجة بصورة عامة وفقاً للعديد من الدراسات إلى انخفاض زمن المناولة في المحطات وزمن الإفراج الجمركي، يؤدي إلى زيادة الصادرات (Glasgow, 2020; Elliott & Bonsignori, 2019; Siu, 2019). فتعود هذه النتيجة في الصين للتحسينات في السياسات والإجراءات المتعلقة بالجمارك (Bala, 2010). أما في الهند فإن تنفيذ سلسلة من الإصلاحات في القطاع الجمركي في البلاد خلال السنوات الأخيرة أدى إلى تحسين كفاءة المنظومة الجمركية (Panagariya, 2004)، وفي الإمارات تعود هذه النتيجة للتسهيلات الجمركية لاستيراد وتصدير البضائع وتحسين نظام المعاملات الجمركية وتقنية المعلومات المتصلة بها (World Bank, 2020). أما ماليزيا فقد أجرت تسهيلات جمركية متعددة خلال فترة الدراسة وكذلك تحسينات هيكلية في النظام التجاري (Intal et al, 2021). ويُعزى ذلك في إندونيسيا إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات الهامة في النظام الجمركي لتسهيل عملية تصدير المنتجات، وأهمها تبني نظام النافذة الواحدة[38] (Calì, 2022; OECD, 2012) أما في المملكة العربية السعودية فبحسب دراسة محمد وعثمان (2019) نجد أن انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية مكنها من الاستفادة من التخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الأعضاء في المنظمة. وأخيراً في قطر تعود

[38] نظام يهدف إلى تسريع عمليات المناولة ومعالجة جميع مستندات التصدير والاستيراد عبر حدود إندونيسيا الرسمية من خلال نقطة اتصال واحدة

هذه النتيجة إلى تقدم خدمات جمركية مبتكرة[39] تسهل عملية دخول أو خروج البضائع نحو الأسواق العالمية (Said, 2014; Qutar Development Bank, 2013).

- تبين نتائج تقدير النموذج عدم تأثير متغير سهولة ترتيب الشحنات INTSH على الصادرات EXP في الدول محل الدراسة. الأمر الذي يعني ضرورة ترتيب شحنات تلك الدول بأسعار تنافسية، مما يساعدها على التوسع في الأسواق وزيادة حصتها التصديرية (بشير وطلال، 2020)، فبحسب نتائج الدراسات التي تم تطبيقها على البيئة الاقتصادية الصينية يمكن أن يُعزى ذلك إلى تقادم العمر الافتراضي للسفن الصينية، وتكاليف التشغيل المرتفعة لشركات الشحن الصينية (Wang & Song, 2020). وفي الهند تواجه صناعة الشحن عبئًا ضريبيًا كبيرًا مما يرفع من تكلفة شحن الصادرات وبالتالي يخفض من القدرة التنافسية في أسعار الشحن (Prahalathan & Vijay, 2010). وتعزى هذه النتيجة في الإمارات لتعدد القوانين والمعاهدات والترتيبات الدولية وغيرها من الالتزامات التي تقيد عملية الشحن (Malkawi, 2019). وفي ماليزيا تعود هذه النتيجة إلى ضعف القدرة التنافسية للموانئ البحرية والتخطيط غير المنظم للحاويات على السكك الحديدية (Jeevan et al., 2015). في حين صناعة الشحن البحري المحلية في إندونيسيا تفشل في الاستجابة لطلب السوق وارتفاع تكاليف الشحن، وعدم تناغم السياسات المرتبطة بالتجارة الخارجية مع كفاءة وسياسة سلاسل التوريد بها (World Bank Group, 2015). وقد يعزى ذلك في المملكة العربية السعودية إلى المنافسة مع الشركات الأجنبية في أسواق التصدير، وعدم الإلمام بمستندات وتراخيص التصدير والشحن والإجراءات (Al-Qahtany, 2009). وأخيراً في قطر يمكن أن تعود هذه النتيجة إلى تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي والتباطؤ المستمر في إنتاج وتوريد السلع والخدمات لتلبية الطلب الكلي بسبب الاضطرابات المستمرة الناجمة عن تدابير احتواء طفرات كوفيد-19 الأمر الذي أدى إلى ركود في أنشطة الشحن والتفريغ ركوداً على مستوى العالم (جهاز التخطيط والإحصاء، 2022).
- أظهرت النتائج التقدير عدم وجود تأثير لمتغير جودة الخدمات اللوجستية LOQA على الصادرات EXP الأمر يستدعي تطبيق إجراءات منظمة فيما يخص تسهيلات التجارة وتعزيز مراكز الخدمات اللوجستية مما قد يسهم في تحسين

[39] تزويد المواطن القطري بـ "التعريف بإجراءات التصدير والاستيراد وتعريف الرسوم وتصنيف البضائع".

جودة الخدمات المقدمة وزيادة الصادرات (عبد الحميد، 2020؛ عبد المجيد ولمين، 2022). فتعزى هذه النتيجة في الصين إلى تكاليف الشحن المرتفعة (Wang & Song, 2020)، كما أن شبكة النقل والخدمات اللوجستية في الهند تستدعي للتطوير والتي من شانها تسهيل القدرة التنافسية والارتقاء بالمناطق الريفية (Aritua, 2018). أما الإمارات فهذه النتيجة غير متوقعة فقد أخذت بالتكنولوجيا الحديثة في مجال تطوير الخدمات اللوجستية (عبدالله وآخرون، 2021)، في حين تعود هذه النتائج في البيئة الاقتصادية الماليزية ضعف القدرة التنافسية البحرية خلال السنوات السابقة لفترة الدراسة (Jeevan et al., 2015). أما في إندونيسيا فالنقص الحاد في بنيتها التحتية النقلية قد أعاق حركة نقل البضائع للأسواق حسب العديد من الدراسات والتقارير الحكومية والدولية (Asian Development Bank, 2012; Ministry of Transportation Republic of Indonesia, 2021; Leung, 2016; The World Bank, 2015). في حين قد تعود هذه النتيجة في المملكة العربية السعودية إلى المنافسة مع الشركات الأجنبية في أسواق التصدير (Al-Qahtany, 2009). وختاماً تعود هذه النتيجة في قطر إلى عرضة سلاسل التوريد والنقل والتوزيع للاضطرابات الناجمة عن تغير المناخ (Olawuyi & Athwal , 2022)

- أوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي لمتغير التتبع والتعقب TKTC على الصادرات، بمعنى أن أي تحسين في أنظمة التتبع والتعقب سيقابله تحسين في جودة الصادرات، وذلك من خلال التتبع للرسائل المرفوضة والوقوف على أسباب رفضها وبالتالي معالجة ذلك والحد من هذه الأسباب أو تلافيها نهائياً (أبو النور، 2016)، إذ يكون العميل على علم كامل بخريطة الشحن من انطلاق الشحنة وحتى نقطة الوصول (هيكل، 2015)، ففي الصين تعود هذه النتيجة إلى إعطاء تقييمات أكثر إيجابية لتتبع الشحنات، ومعايير الأمان، وإدارة الجودة (PwC, 2012)؛ أما في الهند اعتمدت على أنظمة تكنولوجية متطورة لتحسين كفاءة النقل والتتبع من خلال البنية التحتية والتكنولوجيا وتدخلات العمليات (Sinha et al., 2021) وتعود هذه النتيجة في الإمارات إلى أنه أصبح لدى العديد من وكلاء الشحن وشركات الطيران حالياً تطبيقات للهواتف المحمولة تسمح لكل من المستوردين والمصدرين بتتبع الشحنات (Ministry of Economy, 2017). بينما اعتمدت ماليزيا على أنظمة تتبع متطورة لتقليل الوقت المستغرق في تتبع الشحنات بنسبة 98%، والتخلص من الأخطاء الناجمة عن إدخال البيانات يدويًا (NITI AAYOG & APEC, 2017). كما أن إندونيسيا تمتع بقدرة كبيرة على تتبع الشحنات وتعقبها

(The World Bank, 2022). وفي المملكة العربية السعودية تعزى هذه النتيجة إلى التوسع في استخدام التكنولوجيا ورقمنه مختلف العمليات الجمركية والبنية التحتية وتطوير الخدمات اللوجستية (محلوس وآخرون، 2022)، وربط جميع الأنظمة العاملة ذات العلاقة في منصة واحدة[40] (غرفة الرياض، 2019). بينما يعزى ذلك في قطر إلى تحسن أداء دولة قطر وفق مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي بما في ذلك مؤشر القدرة على متابعة الشحنات وتتبع مسارها الأمر الذي كان له دور في زيادة مؤشر الصادرات (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2019).

- أظهرت نتائج التقدير وجود تأثير إيجابي لمتغير توقيت وصول الشحنات TIM على مؤشر الصادرات في الدول محل الدراسة، وهذه النتيجة تشير إلى أن زيادة وتيرة وصول الشحنات للمستلم خلال توقيت التسليم مما يُعزز التجارة عن طريق استيراد السلع وتصديرها في المكان والوقت المحدد الأمر الذي يسد الفجوة الزمنية والمكانية وذلك وفقاً لدراسة (حميداتو وآخرون، 2020)، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (مهدي وآخرون،2018؛ عبد المجيد ولمين، 2022؛ نجاة وآخرون، 2015؛ De Faria et al., (2021، ومن خلال البحث عن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه النتيجة في كل دولة على حدة أتضح أن المساهمات الإيجابية الكبيرة للصين تعود لتشديد شورط الأهمية التفاضلية للتسليم في الوقت المناسب عبر القطاعات (Ciani & Mau, 2023). أما في الهند فإن معظم مواقع التصنيع الخاصة بأكبر المصدرين في الهند تقع بالقرب من الموانئ البحرية الواقعة، وهذا الأمر ساهم في مواجهة التحديات التي تؤثر على مؤشر توقيت (Maersk Group, 2016, p.5). أما في الإمارات فإن الاهتمام الكبير بالإدارة اللوجستية في النقل والتخزين والإمداد يجعلها تضبط الوقت وترشد التكاليف (عبد الله، 2021). وفي ماليزيا فإن الأنظمة المتطورة التي أتبعتها ساعدت في تقليل الوقت، مما سهل جودة الخدمات المقدمة والحد الأدنى من وقت التسليم (NITI AAYOG & APEC, 2017). كما أن إندونيسيا أطلقت الحكومة نظامًا جديدًا لتقليل وقت وتكاليف استيراد وتصدير البضائع من خلال السماح بتقديم مستندات الاستيراد والتصدير ومعالجتها والموافقة عليها بشكل فردي. (International Labour Organization, 2013, p.9). أما في المملكة

[40] شركة عِلم، شركة وصل، نظام التتبع، نظام شموس، ونظم المعاملات الإلكترونية

العربية السعودية فإن استخدام التكنولوجيا والرقمنة على نطاق واسع في تطوير الإداء اللوجستي قد ساعد في معالجة أي تأخير والذي ينعكس بدوره تنافسية الصادرات وزيادتها (محلوس وآخرون، 2022)، وكذلك الحال في قطر والتي تبدوا مساهمة في التأثير الإيجابي لمتغير وقت التسليم حيث أنشئت بوابة الكترونية خفضت الوقت اللازم للتصدير والاستيراد (World Bank Group, 2020, p.65).

الخلاصة والتوصيات

تُعد الخدمات اللوجستية عصب التجارة ونواة الاقتصاد العالمي، بحيث يحتاج صانع القرارات وواضع السياسات والعالميين في قطاع التجارة لأدوات لقياس جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية المقدمة، داخل الدولة وخارجها. ويعتبر مؤشر الأداء اللوجستي من المؤشرات ذات استخدام واسع النطاق، من قبل القطاع العام والخاص على حد سواء، لتحديد كفاءة كل دولة في مجال اللوجستيات، الأمر الذي يحفز أنشطة التجارة العالمية وتنويع السلع التصديرية الذي له تأثير بالغ الأهمية على حجم الصادرات وعلاقتها الوثيقة بالنمو الاقتصادي. وفي السنوات الأخيرة، تزايد الاهتمام بالخدمات اللوجستية، الأمر الذي يعود لشدّة المنافسة وزيادة الطلب على أفضل وأسرع الخدمات التي تُلبي الاحتياجات في الأسواق العالمية، حيث أن الدول المتقدمة تستثمر كثيراً في تحسن خدماتها اللوجستية المقدمة، وهذا ما توصلت له دراسة محمد وآخرون (2019).

هدفت هذه الدراسة إلى أثر الخدمات اللوجستية على صادرات الدول التي تصدرت المراكز الأولى لمؤشر Agility اللوجستي للأسواق الناشئة، وذلك باستخدام منهجيةPanel Data، بالاعتماد على برنامج E-views الاحصائي. وبعد الاختبارات، أتضح أن النموذج الأنسب هو نموذج (FEM). وجاءت النتائج بالأثر الإيجابي لكلٍ من: مؤشر الجمارك، التعقب والتتبع، وتوقيت وصول الشحنات، على الصادرات الدول محل الدراسة، كما جاءت بالأثر العكسي لمؤشر البنية التحتية. في حين توصلت النتائج إلى عدم تأثير مؤشري سهولة ترتيب الشحنات وجودة الخدمات اللوجستية على الصادرات في تلك الدول. وفي ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي، مما قد يعزز من تحفيز صادرات الدول محل الدراسة:

- تحسين نظام النقل الشامل لإرساء أساس متين لتحسين مؤشر الصادرات.
- ضرورة مواصلة تحديث وتطوير البنية التحتية اللوجستية وزيادة الاستثمار فيها، والتركيز على اتباع الإجراءات والتعليمات الخاصة بترتيب الشحنات المحلية والدولية، والتأكد من مطابقة

المستندات اللازمة، لتحديد المنافذ والمواصلات المناسبة لنقل الشحنات بكفاءة.

- التركيز على تحسين القوة الناعمة مثل: جودة الخدمات اللوجستية المقدمة وبالأخص جودة مقدمي الخدمات اللوجستية الرئيسيين.
- من المهم إبقاء العميل على دراية بخريطة الشحن كاملة، بدءاً من نقطة الانطلاق إلى نقطة الوصول، لتقليل تكلفة الحصول على معلومات الشحن، الأمر الذي يساهم بشكل إيجابي في زيادة نمو التجارة الخارجية.
- التحسين المستمر في مؤشر توقيت وصول الشحنات، من خلال مجموعة من الإجراءات والأساليب المتطورة التي تساهم في تقليص الفجوة الزمنية بين توقيت الشحن وتوقيت الصول للوجهة النهائية، باستخدام أفضل وسائل النقل والتوزيع وتطوير خطط التوقيت وتكنولوجيا المعلومات المتقدمة لتتبع حركة الشحنات.
- الكشف عن الأسباب التي أدت إلى تراجع الأداء اللوجستي بعد كل إصدار للمؤشر، بالإضافة إلى ضرورة توفير قواعد بيانات سنوية للمؤشرات، مما يساعد الباحثين في الوصول إلى البيانات اللازمة لإجراء المزيد من الدراسات.

قائمة المراجع

أبو النور، خالد احمد إبراهيم. (2016). دراسة لنظام التتبع مع التطبيق على بعض الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبي. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*. *1*(10). 49-80.

إسماعيل، هبة الله محمد أحمد (2021). أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في الدول النامية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*. 2ع. 35م:224-226. روجع من: https://n9.cl/n4yij

الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2017). *مؤشر الأداء اللوجستي في المنطقة العربية: مكوناته ومنهجية إعداده ومستوياته*. *بيروت*. روجع من: https://n9.cl/jfm9ez

الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2018). *نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية*. *الإسكوا*. بيروت. 26ع:3. روجع من: https://n9.cl/p9day

آل درويش، احمد و الفيث، نايف و بيهار، إلبرتو وكالين، تيم و ديب، براغيان و حجازي، أمجد و خاندلوال، بادامجا و بانت، مليكة و كو، هونان. (2015). *المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو*. *سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى*. صندوق النقد الدولي.

الزعبي، علي فلاح وعزام، زكريا أحمد (2012). *إدارة الأعمال اللوجستية (مدخل التوزيع والإمداد)*.

دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان. الأردن. الطبعة الأولى. 26ص.

الملا، بشار نبيل ورياض، إسماعيل (2021). تأثير الخدمات اللوجستية في دول مجلس التعاون الخليجي على التجارة البينية لدول مجلس التعاون. *مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل*. جامعة أسوان. 2م.2ع. روجع من: https://n9.cl/8fx2y

الأمم المتحدة (2019). اقتصاديو الأمم المتحدة: " الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين هي حرب خاسرة لكلا البلدين والعالم بأسره". *أخبار الأمم المتحدة*. روجع من: https://n9.cl/f170s

النجار، فريد (2002). *تسويق الصادرات العربية آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى*. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 15ص.

الهجهوج، حسين بن رافد (2011). دور القطاع المالي في أنشطة الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية. *منظمة الخليج للاستشارات الصناعية*. 22م.88ع.

بشير، بالحسن وطلال، مراد (2020). تأثير الأداء اللوجستي على مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لمجموعة دول إفريقية خلال الفترة 2010-2018). *كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير. جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي*. روجع من:(univ-eloued.dz)

البنك الدولي (2023). منصة البيانات المفتوحة. روجع من: https://n9.cl/4v0md

جويد، رائد فاضل (2013). *النظرية الحديثة في التجارة الخارجية*. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية. 5م.17ع.

جهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر. (2022). الآفاق الاقتصادية لدولة قطر.

حاسانوف، فخري وجاويد، محمد ووجاوتز، فريدريك. (2021). الصادرات السعودية غير النفطية قبل وبعد جائحة كوفيد-19: الآثار التاريخية للمحددات وتحليل السيناريو. مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية. الرياض. المملكة العربية السعودية

حميداتو، محمد الناصر وبوشول، السعيد وريمي، رياض (2020). دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية العربية: دراسة تجريبية باستخدام نموذج الجاذبية. *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي*. 14م،1ع:341-352. روجع من: https://n9.cl/46x0t

زبشي، نوال ورشيد، يوسف (2018). دراسة مقارنة لواقع الأداء اللوجستي بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*. 8م. 15ع: 274-293. روجع من: https://n9.cl/bcf1i

عبد المجيد، تيماوي ولمين، خلاط (2022). أثر الأداء اللوجستي على تجارة إعادة التصدير (دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل). *مجلة الابتكار والتسويق*. 9م.1ع:91-114. روجع من: https://n9.cl/6jem6

علي، مغاوري شلبي (2018). وصفة شاملة لتنمية صادرات الدول العربية للأسواق الأفريقية. *مجلة الاقتصاد والأعمال*. روجع من: https://n9.cl/i3egt

عبد الله، طعبلي ومحمد الأمين، لكحل وأسامة، بن عايشة (2021). *دور الخدمات اللوجستية في ترقية الصادرات دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة*. دراسة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. الجزائر.

غرفة الرياض (2019). قطاع دعم الأعمال التقرير الاقتصادي. مرصد قطاع دعم الأعمال.

فريدة، همال (2008). دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء اللوجستي في الجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*. العدد الاقتصادي. جامعة الجزائر. روجع من: https://n9.cl/q81m9

فوريسك، دانا (2020). *جائحة كورونا ستخلف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم. مدونات البنك الدولي*.

فوزي، نعيمي (1999). *التجارة الدولية. دروس في قانون الأعمال الدولي*. ديوان المطبوعات الجامعية، 1ع: 67.

محمد، أمجد إبراهيم آدم وعثمان، إياس جعفر عبد الرحيم (2019). أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*. *4*، 13 - 40.

محمد، مي والجزار، سارة ومدكور، طارق (2019). أثر مؤشر الأداء اللوجستي على الانفتاح التجاري في دول قارة أوروبا وقارة إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية). *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*. 56م.4ع:111–128. روجع من: https://n9.cl/r89afo

لخضاري، بولنوار وبن جدو، سامي (2023). أثر البنية التحتية على النمو الاقتصادي لعينة من البلدان المتطورة دراسة قياسية للفترة 2001- 2021. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*. *31*(19). 01 -24.

ملحوس، زكية وخلف، منى وبقاط، حنان (2022). أثر الأداء اللوجستي على تنويع الصادرات خارج المحروقات بدولة السعودية (دراسة قياسية للفترة 2007–2021). *المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي*. 4م. 2ع:151-178. روجع من: https://n9.cl/e1bp2

مهدي، مصطفى محمد وحسين، فؤاد فرحان ومحمد، عمر عبد الله (2021). قياس وتحليل أثر مؤشر الأداء اللوجستي في التجارة الخارجية العالمية لبلدان مختارة. *مجلة الكوت للاقتصاد والإدارة*. 13ع. روجع من: https://n9.cl/pshke

نجاة، قاقي والبشير، قمولة ونريمان، كنيوة (2021).الأداء اللوجيستي وتنمية الصادرات في الدول العربية (دراسة قياسية للفترة 2007-2018م). *جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير. قسم العلوم التجارية. الجزائر. روجع من: https://n9.cl/nocsb

هيكل، شريف ماهر (2015). *اللوجستيات والموانئ البحرية من أجل التغيير*. مكتبة الوفاء القانونية. الإسكندرية.

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء لدولة قطر. (2019). *استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018 -2022*. -نحو رؤية قطر 2030. جهاز التخطيط والإحصاء لدولة قطر. شركة الخليج للنشر والطباعة. الدوحة. قطر.

Aboul-Dahab, K., M. (2020). Logistics Performance Index (LPI) and Insights on the Logistics Performance Improvement in the Arabian Region (2020). The International Journal of Business Management and Technology, Volume 4 Issue 2 March–April 2020, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3589279

Adly, S. S. (2017). The Impact of Logistics Costs on Access of Egyptian Exports to Nile Basin Countries. faculty of commerce and business administration , Helwan university.

Al-Qahtany, M., D. (2009). Obstacles Facing Saudi Exporters of Non-Oil Products. The Lahore Journal of Economics. 1(6), 120-142.

Aritua, B. Havenga, J. Simpson, Z. Chiew, E. W. (2018). Unlocking India's Logistics Potential The Value of Disaggregated Macroscopic Freight Flow Analysis. Public Disclosure Authorized. World Bank Group.

Arvis, J; Saslavaky, D; Ojala, L; Shepherd, B; Busch, C. and Raj, A (2018), Trade Logistics in the Global Economy: The Logistics Performance Index and its Indicators, *World Bank*, Washington DC, Retrieved from: https://n9.cl/s5zas

Agiliti (2023), Agility Emerging Markets Logistics Index, *with higher costs*, Retrieved from: https://n9.cl/bd3jz

APEC. (2017). Securing the durian export supply chain from Malaysia to China.

Asian Development Bank. (2012). Indonesia Transport Sector Assessment, Strategy, and Road Map. Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank.

Bala, R. (2010). An analysis of import-export procedures and processes in China, ARTNeT Working Paper Series, No. 88, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade (ARTNeT), Bangkok.

Baltagi, B. H., Mosconey, F., Tosetti, E., & Himes, C. L. (2011). Panel Data Inference Under Spatial Dependence. All CENTER FOR POLICY RESEARCH – Spring 2011. *Secretary*, *130*. . Retrieved from: https://n9.cl/mjkuy

Calì, M. Ghose, D. Montfaucon, A., F. and Ruta, M. (2022). Trade Policy and Exporters' Resilience Evidence from Indonesia. Public Disclosure Authorized. World Bank Group.

Ciani, A. and Mau, K. (2023). Delivery times in international competition: An empirical investigation. Journal of Development Economics. (161), 103017.

Demilie, BH., Meron, Z. (2016). An Empirical Investigation of Performance of Logistics and Economic Groth Nexus in Sup- Saharn Africa: Panel Data Approach. *Op Cit*.1-2. Retrieved from: https://n9.cl/n6jtf

De Faria, R. N., De Souza, C. S., & Vieira, J. G. V. (2015). Evaluation of logistic performance indexes of Brazil in the international trade. *Revista de Administracao Mackenzie*, *16*(1), 213–235. Retrieved from: https://n9.cl/nzsrf

Elliott, D., & Bonsignori, C. (2019). The influence of customs capabilities and express delivery on trade flows. In Journal of Air Transport Management. 74. 54–71.

Gani, A. (2017). The Logistics Performance Effect in International Trade. *Asian Journal of Shipping and Logistics*, *33*(4), 279–288. Retrieved from: https://n9.cl/ziklp

Glasgow, D. (2020). Transactions Costs Perspective of Non-Tariff Barriers to Trade: An Analysis of Food and Agricultural Exports from Guyana Using Survey Data. International Trade Journal, 34(3), 339–364.

Gundlach, G. T., Bolumole, Y. A., Ehantawy, R. A. & Fraankel, R. (2006). The Changing Landscape of Supply Chain Management. Marketing Channels of Distribution. Logistics and purchasing. *Journal of Business & Industrial Marketing*. 21(7), 428-438. Retrieved from: https://n9.cl/cz58v.

Ho, Catherine S.F. (2013), Evaluating the Determinants of International Trade Competitiveness of Emerging ASEAN-4 Countries, *SSRN*: 1-10.

Intal Jr., P., H.H. Md. Saat, and E. Setyadi (2021), 'Malaysia Report', in ERIA (eds.), Towards

Malkawi, B., H. (2019). Export Control Regulations in the United Arab Emirates - Comparative Analysis with the United Kingdom Int J Financ Econ Trade. 3(1):48-57.

Ministry of Transportation Republic of Indonesia. (2021). Action Programme on Intermodal Freight Transport in Java, Indonesia Technical Design Study. Available at: https://changing-transport.org/wp-content/uploads/2021_Action-Programme-on-Intermodal-Freight-Transport-in-Java-Indonesia-1.pdf

NITI AAYOG & RMI india. (2021). Fast Tracking Freight in India: a roadmap for clean and cost-effective goods transport.

Olawuyi, D.; and Athwal, E. (2022). Law and Governance Innovations on Sustainability in Qatar: Current Approaches and Future Directions, Sustainable Qatar. (9), 37-54.

Panagariya, A. (2004). India's Trade Reform, India Policy Forum.

Prahalathan, S. and Vijay, R. (2010). Indian Shipping Industry: a Catalyst for Growth. Occasional Paper. 142. Export-Import Bank of India.

Primor, Y., Fender, M. (2003*). Logistique*: Production, Distribution, and Soutien. Lusinenouvelle. Dunod. Paris. P 3. Retrieved from: https://n9.cl/msgu7

PwC. (2012). Logistics in China: An All-inclusive Market? A study on the logistics activities of companies in the automotive, retail and consumer goods, chemicals, mechanical engineering, and construction and plant engineering industries. PricewaterhouseCoopers.

Qutar Development Bank. (2013). State of qatar Trade Secrets The export answer book for small and medium-sized enterprises.

Rehman, F.U., Noman, A.A. & Ding, Y. (2020). Does infrastructure increase exports and reduce trade deficit? Evidence from selected South Asian countries using a new Global Infrastructure Index. Economic Structures 9, 10.

Said, W. (2014). Qatar introduces the Customs Clearance Single Window. https://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/wto-atf/dev/qatar-introduces-customs-clearance-sw-_-wco-news-february-2014pdf.pdf?la=en

Sénquiz-Díaz, C. (2021). Transport Infrastructure Quality and Logistics Performance in Exports. *Economics*, *9*(1), 107–124. Retrieved from: https://n9.cl/kk66g

Seamless Trade Facilitation in ASEAN: Results from the ASTFI Baseline Study. ERIA Research Project Report FY2021 No. 08, Jakarta: ERIA. 78-91.

International Labour Organization. (2013). Trade and Employment Programme, International Labour Office and ILO Office for Indonesia. International Labour Office – Jakarta: ILO.

International Transport Forum. (2016). Logistics Performance Development Strategies and Performance Measurement. *OECD*. 70-71. Retrieved from: https://n9.cl/0x8uc

Jeevan, J.; Chen, S. and Lee, E. (2015). The Challenges of Malaysian Dry Ports Development. The Asian Journal of Shipping and Logistics. 31(1): 109-134

Jhawar, A., Garh, S.K., Khera, SH. N. (2017). Improving Logistics Performance through Investments and Policy Intervention: a causal loop model. *Int. J. Productivity and Quality Management*. 20(3), 363-393. Retrieved from: https://n9.cl/hcga9

Jones, L., Kobza, C., Lowery, F., & Peters, C. (2020). The Rising Role of Re-exporting Hubs in Global Value Chains. *Journal of International Commerce and Economics*, *April*, 1–42. Retrieved from: https://n9.cl/fktto8

KPMG. (2021). Qatar Industrial Landscape 2.0: Resilient and Stronger. Available at: https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/qa/pdf/2021/04/tl-qatar-industrial-landscape-2.0-resilient-and-stronger-.pdf

Leung, K., H. (2016). Indonesia's Summary Transport Assessment. Asian Development Bank. https://www.adb.org/sites/default/files/publication/217196/ino-paper-15-2016.pdf

Martí Selva , ML .; Puertas Medina, R. . . L. G. (2014). *Importance of the logistics performance index in international trade . Applied Economics . 1-11 . The final publication is availab*. *46*(24). Retrieved from: https://doi.org/10.1080/00036846.2014.916394

Maersk Group. (2016). Unlocking growth in India How reducing the hidden costs of trade can drive growth in India.

Ministry of Economy In UAE. (2017). UAE Imports and Exports Guide.

Majekodunmi, T. B., Shaari, M. S., Abidin, N. Z., & Ridzuan, A. R. (2023). Green technology, exports, and CO2 emissions in Malaysia. Heliyon, 9(8).

Majia, Jovane (2018), A legal Analysis Related to the Implementation of the National Logistics Strategy 2030 of Panama.

Development and Enterprise Transformation Strategy. Journal of Physics: Conference Series.

World Bank Group. (2015). Republic of Indonesia Improving National Freight Logistics Plan of Action, World Bank Group. Washington. USA

World Bank (2018). Connecting to Compete. Trade Logistics in the Global Economy. 12p. Retrieved from: https://n9.cl/24bpo

World Bank Group. (2020). Economy Profile of United Arab Emirates Doing Business 2020 Indicators (in order of appearance in the document). https://archive.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/u/united-arab-emirates/ARE.pdf

The World Bank Group. (2020). Economy Profile of Qatar Doing Business 2020 Indicators (in order of appearance in the document). Available at: https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/q/qatar/QAT.pdf

World Bank. (2022). Trade for Growth and Economic Transformation in Indonesia. Indonesia Economic Prospects 2022. Available at www.worldbank.org/iep.

Zhang, F. Zhang, Z. & Figliozzi, M. (2010). A Survey of China's Logistics Industry and the Impacts of Transport Delays on Importers and Exporters. Transport Reviews 30(2).

Sezer, S., Abasiz, T. (2017). The Impact of Logistics Industry on Economic Growth: An Application in OECD Countries. *Eurasian Journal of Social Sciences*. Turkey.pp 423. Retrieved from: https://n9.cl/p9dw1

Shen, C. (2023). The Impact of Infrastructure Development on China–ASEAN Trade-Evidence from ASEAN. Sustainability, 15(4), 3277.

Sinha, S., J.; Teja, J.; Saxena, A.; Mittal, D.; Stranger, C.; Mullaney, D.; Lakhina, P.; Laemel, R. and Shiledar, S. (2021). Fast Tracking Freight in India: a roadmap for clean and cost-effective goods transport. NITI AAYOG & RMI india, Available at: https://www.niti.gov.in/sites/default/files/2021-06/FreightReportNationalLevel.pdf

Siu, J. (2019). Trade costs, trade facilitation and formalisation of trade: Evidence from One-Stop-Border-Posts in Uganda. International Growth Centre, April, 1–3.

Takele, T. B., Buvik, A. S. (2019). The role of national trade logistics in the export trade of African countries. *Journal of Transport and Supply Chain Management*, *13*. Retrieved from: https://n9.cl/mdjts

Töngür, Ü., Türkcan, K., & Ekmen-Özçelik, S. (2020). Logistics performance and export variety: Evidence from Turkey. *Central Bank Review*, *20*(3), 143–154. Retrieved from: https://n9.cl/xvqesp

Wang, Y. and Song, S. (2020). Research on the Status Quo of China's Shipping Economy

DOI: 10.33948/ESJ-KSU-15-2-3

أثر تطور الاقتصاد الرقمي على جودة مخرجات التعليم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001-2021) *

سارة ماجد المقبل[1] نشوى مصطفى علي محمد[2]

(قُدِّم للنشر 1444/12/17هـ – وقُبِل 1445/04/29هـ)

المستخلص: هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس مدى تأثير تطور الاقتصاد الرقمي على جودة مخرجات التعليم خلال الفترة (2001-2021). وكان الإسهام الرئيسي لهذه الدراسة أنها تناولت العلاقة المباشرة بين الاقتصاد الرقمي ومخرجات التعليم في المملكة العربية السعودية، حيث اقتصرت الدراسات السابقة على دراسة أثر الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي ككل وغيرها من المتغيرات. واعتمدت منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض النظريات وتحليل البيانات، بالإضافة إلى الأسلوب القياسي لتقدير العلاقة في الأجل الطويل والقصير بين المتغيرات محل الدراسة بمنهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وجاءت النتيجة لتفيد بأن الاقتصاد الرقمي يؤثر عكسياً على الإنتاجية في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فلا يوجد تأثير.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الإنتاجية، جودة مخرجات التعليم، التعليم الرقمي، التكامل المشترك.

The Impact of The Development of The Digital Economy on The Quality of Education Outputs in Saudi Arabia (2001-2021)

Sarah M. Almogbel [1] Nashwa M. Ali [2]

(Received: July 06, 2023 – Accepted for publication: November 13,2023)

Abstract: The study aimed to analyze and highlight the impact of the development of the digital economy on the quality of education outputs during the period (2001-2021). The main contribution of this study was that it dealt with the direct relationship between the digital economy and educational outcomes in the Kingdom of Saudi Arabia, as previous studies were limited to studying the impact of the digital economy on economic growth as a whole and other variables. The research methodology relied on the analytical descriptive method in presenting theories and analyzing data, in addition to the standard method for estimating the relationship in the long and short term between the variables in question by the method of cointegration and the error correction model. The result was that the digital economy adversely affects productivity in the long term, but in the short term there is no effect.

Keywords: Digital Economy, Productivity, Quality of Education Outcomes, Digital Education, Cointegration.
JEL Classifications: F63 - H52 - I25 - J24.

---

* بحث مُعدّ ضمن مشروع التخرج من قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، بجامعة الملك سعود.

(1) باحثة في قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود

(1) Researcher in the Department of Economics, College of Business Administration, King Saud University

sarahmajed11@gmail.com

(2) أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

(2) Associate Professor, Department of Economics, College of Business Administration, King Saud University

nmohamed@ksu.edu.sa

1. المقدمة

يعد الاقتصاد الرقمي من أهم القطاعات التي شهدت تطوراً سريعاً في العقود الأخيرة. يقصد بالاقتصاد الرقمي بأنه التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين الاتصالات وتقنية المعلومات من جهة، وبين الاقتصاد الدولي والقومي والقطاعي من جهة أخرى، وقد أحدث تطوره السريع تحولاً في عديد من جوانب الحياة. نظرًا لهذا التغيير السريع فقد امتد تأثير الاقتصاد الرقمي إلى مجالات متعددة ومن أهمها المجال التعليمي ومخرجاته، فأتت مع التطور المتسارع للاقتصاد الرقمي ثروة من الفرص الجديدة للعملية التعليمية (الجندي وحنفي،2022).

لا شك أن جودة مخرجات التعليم واحدة من أهم المعايير التي يتم قياس إنتاجية الدول بها، وهي إحدى أبرز التحديات التي تعد محل اهتمام عديد من الدول في ضوء التطورات العالمية. وتواجه الدول عديد من المعوقات التي تؤثر على جودة مخرجات التعليم، ومن أهمها صعوبة التحول الرقمي الحاصل في العالم، والذي يؤثر بشكل كبير ومباشر على العملية التعليمية، حيث أن أساليب التعليم التقليدية لم تعد قادرة على مواكبة سير العملية التعليمية في عصر الاقتصاد الرقمي (تنيو ودهان، 2019؛ القضاة، 2020).

ومن جهة أخرى تعتبر إسهامات الاقتصاد الرقمي في مجال التعليم بالغة الأهمية، نظراً للتطورات الهائلة المتمثلة في تقنية المعلومات. وعلى الرغم من أن الانطباع الأولي عن علاقة الاقتصاد الرقمي بجودة التعليم أنه يوفر فرصاً لتحسين جودة التعليم، إلا أنه يواجه تحديات يمكن أن تؤثر سلبًا على جودة نتائج التعليم، نظراً لصعوبة مواكبة التطورات التقنية السريعة وتحديد المصادر الموثوقة والمناسبة للتعلم، مما يؤدي ذلك لتداخل المعلومات مع زيادة حجمها. ومن بين هذه التحديات التطور الهائل في تقنية المعلومات والاتصالات، وتزايد حجم المعلومات المتاحة، والوصول للإنترنت، وإلمام الطلاب والمعلمين بمهارات استخدام التعليم الرقمي، وغير ذلك. وبناءً على ذلك فإن ضرورة تطوير المهارات الرقمية وتوفير الإنترنت للطلاب والمعلمين يساعد على الحد من الفجوة الرقمية في التعليم وعلى تحقيق الأهداف التعليمية (العتيبي، 2020).

2. مشكلة الدراسة

تركز المملكة العربية السعودية على مساهمة القطاعان الرقمي والتعليمي في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، من خلال تحفيز المستثمرين على دعم الاقتصاد الرقمي لدعم التقنيات المستقبلية وآليات التعليم التقنية في المملكة، وإطلاق عديد من البرامج والمشاريع لتحفيز تطوير الاقتصاد الرقمي، ويدل على ذلك ارتفاع استخدام الافراد للإنترنت في عام 2001 من 2.2% إلى 97.9% في عام 2021. ويعد برنامج التحول الوطني مثال على ذلك، الذي بدوره يهدف إلى تطوير البنية التحتية

اللازمة وخلق بيئة تمكن القطاعات من تحقيق مستهدفات رؤية 2030. فقد حققت المملكة تقدماً كبيراً في قياس التحول الرقمي لعام 2022، حيث وصل إلى أكثر من 80٪ مقارنة ب 67% في العام 2021. متوقعاً أن تصل نسبة الاقتصاد الرقمي في المملكة 19.5% من إجمالي الاقتصاد الوطني بحلول 2025 (المنصة الوطنية الموحدة، 2022؛ هيئة الحكومة الرقمية، 2023).

يشير التركيز على التحول الرقمي والجهود الحكومية المستدامة إلى أهمية فهم كيفية تأثير هذا التطور على الجودة التعليمية في إطار ما يشهده العالم من تطورات اقتصادية سريعة مرتبطة بالتقنية، وهو ما يلقي الضوء على أهمية التحول الرقمي ودورة في تحقيق أهداف التنمية، ومن المهم فهم كيفية يمكن أن يؤثر هذا التطور الاقتصادي السريع على جودة التعليم في المملكة لتحقيق رؤيتها 2030. وفي هذا الإطار يتعين على نظام التعليم أن يكون على اتصال وثيق بالتقدم التقني والتواصل مع أحدث التطورات المجال، كما في أي مجال آخر من المجالات الاقتصادية. هذا الارتباط الوثيق بالتقنية يأتي بهدف تحقيق تناسق الكوادر البشرية مع متطلبات سوق العمل الحديث، الذي يتطلب مهارات تقنية متقدمة وفهماً عميقاً للمعرفة الرقمية المستخدمة في الأنشطة التعليمية.

ومما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي: ما مدى تأثير تطور الاقتصاد الرقمي على جودة مخرجات التعليم في المملكة العربية السعودية؟ وتتقسم الأسئلة الفرعية كالآتي: ما أهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة؟ ما الجهود الحكومية المهتمة بتوظيف إمكانات الاقتصاد الرقمي في العملية التعليمية وتحسين جودة مخرجاتها؟

تقوم فرضية الدراسة على ما يلي: "يؤدي تطور الاقتصاد الرقمي إلى تحسين جودة مخرجات التعليم في المملكة العربية السعودية".

3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى استعراض كيفية عمل التطورات في الاقتصاد الرقمي على تشكيل مستقبل التعليم ومخرجاته في المملكة العربية السعودية، حيث أن المملكة تبذل جهوداً حثيثة لتحسين مستوى مخرجات التعليم. وتحليل العوائق والتحديات التي يواجهها التعليم الرقمي في تحسين جودة التعليم وفعاليته. إضافة إلى ذلك فإن الدراسة تسعى إلى استخدام الأسلوب القياسي مستعينة بتقارير من منظمة العمل الدولية لتقييم جودة مخرجات التعليم، وتقارير البنك الدولي لبيانات أثر الإنفاقات الحكومية، وهيئة الاتصالات لبيانات استخدام الإنترنت في المملكة على إنتاجية الأفراد، وبذلك تحسين مخرجات التعليم. وتطمح نتائج الدراسة بالمساهمة في بيان أهمية استمرار الاستثمار والتطوير في هذا القطاع، وتشجيع السياسات والاستراتيجيات والمبادرات التي تتخذها الحكومة والجهات التعليمية

لتعزيز دور الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة مخرجات التعليم.

4. أهمية الدراسة

تساهم الدراسة في قياس وإبراز أثر التقنيات الحديثة في الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة التعليم في المملكة العربية السعودية، على خلاف عديد من الدراسات السابقة التي ركزت على التعليم الرقمي بشكل عام ولم تركز على المملكة، بما يشير إلى وجود فجوة تشكل نقص أبحاث في المجال. كما قد تساهم نتائج الدراسة في تطوير وتحسين برامج التعليم الرقمي في المملكة العربية السعودية، وستطبق الدراسة الأسلوب القياسي والوصفي التحليلي على خلاف الدراسات السابقة التي ركزت على الأسلوب الوصفي التحليلي فقط.

أما بالنسبة لمنهجية الدراسة، تعتمد الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، من خلال شرح أثر العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وجودة مخرجات التعليم، والمنهج القياسي في استخراج العلاقة بين المتغيرات في الدراسة باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة في الأجل القصير والأجل الطويل. ويتم قياس الاقتصاد الرقمي – وهو المتغير المستقل محل الدراسة– بعدد مستخدمي الانترنت، والقوى العاملة، وإجمالي الإنفاق الحكومي، ويعبر عن أثرها في تحسين جودة التعليم – وهي المتغير التابع في هذه الدراسة– من خلال مؤشر الإنتاجية.

تم الاستناد على بيانات سنوية من منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وهيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. وقد تم تحويلها إلى بيانات ربع سنوية في برنامج E-views باستخدام طريقة Cubic. وتطبق الدراسة على المملكة العربية السعودية بسبب اهتمامها الملحوظ في الآونة الأخيرة بالتطور الرقمي، حيث جرى استخدام الفترة من (2001-2021) نظراً لتوافر البيانات المطلوبة للبحث من هذه الفترة.

تم تقسيم الدراسة الحالية إلى عدة أجزاء، حيث يحتوي الجزء الأول على التأصيل النظري والدراسات السابقة، بينما يتطرق الجزء الثاني إلى الإطار التطبيقي الذي يحلل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وجودة مخرجات التعليم، ويقيس الجزء الثالث هذه العلاقة من خلال صياغة النموذج القياسي. وأخيرًا، تختتم الدراسة بعرض النتائج والتوصيات.

5. الإطار النظري:

يتناول جزء الإطار النظري التعريف بالنظريات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاجية، والنمو الاقتصادي، وأهمية الاستثمار في رأس المال البشري. وكذلك يستعرض الدراسات السابقة المرتبطة بالاقتصاد الرقمي وجودة مخرجات التعليم. كما تم ذكر مفاهيم وخصائص الاقتصاد الرقمي، ومزاياه

وتحدياته، وختاماً تطبيقات الاقتصاد الرقمي في التعليم.

1-5. التأصيل النظري والدراسات السابقة:

لم تتطرق النظريات الاقتصادية السابقة للعلاقة بين الاقتصاد الرقمي والإنتاجية، ولكن ركز الاقتصاديون على أهمية اقتصاد المعرفة على الإنتاجية من جهة، وعلى النمو الاقتصادي من جهة أخرى. ويعود ذلك إلى حداثة مفهوم الاقتصاد الرقمي، إلا أنه عند التدقيق في النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة، كانت التكنولوجيا، ورأس المال البشري، والمعرفة تذكر بكثرة لأهمية تأثيرها على النمو الاقتصادي وإنتاجية الفرد.

تعد التقنية بصفة عامة مؤثراً مهماً في التعليم والذي بدوره يعتبر محفزاً للإنتاجية والنمو الاقتصادي، وعلى الرغم من عدم تناولها في النظريات الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية إلى جانب عناصر الإنتاج الرئيسية، إلا أن التعليم عند الكلاسيكيين في رأي الاقتصادي ثيودور شولتز كان مهماً لرفع إنتاجية العامل، إذ قادته اهتماماته إلى التعرف على علاقة التعليم بالإنتاجية وإبراز أهمية دراسة تلك العلاقة. وكانت من الانتقادات الرئيسية الموجهة نحو نظرية النمو الكلاسيكية إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا (ربيع، 2019).

إخفاق المدرسة الكلاسيكية في اعتبار أن المعرفة والتقنية من عوامل التنمية دفع بعض الاقتصاديين إلى تطوير ما يطلق عليه النظرية التنموية الحديثة، التي اعتبرت أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، وفي هذه الحالة المعرفة والتكنولوجيا. وركزت النظرية على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي، وقسمت رأس المال إلى قسمين: رأس المال المادي ورأس المال البشري. وعلى نقيض المدرسة الكلاسيكية، فقد ركزت المدرسة الحديثة بأهمية التقدم التكنولوجي كعامل فعال في رفع الإنتاجية. وأن الاستثمار، والتقدم التكنولوجي، هما أساس التنمية (جميل، 2017؛ هيجنز، 2020).

أشارت نظريات النمو الاقتصادي الحديثة إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل تحديداً، كما أكدت عليها دراسة المرزوقي (2022). وأن التقدم التقني يزداد بزيادة تعليم القوى العاملة، وركزت على أهمية الاستثمار في التعليم. ومن التعميمات النظرية التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بخصوص توضيح الدور الذي يلعبه التعليم، من وجهة نظر ألفريد مارشال فإن التعليم يعتبر عامل مباشر في الإنتاجية، ومن أهم الاستثمارات التي تساعد على النمو الاقتصادي. أما بالنسبة لنظرية الاستثمار في رأس المال البشري، فقد أكد شولتز أن أعظم استثمار هو الاستثمار في رأس المال البشري، واعتبر أنه له جوانب عدة منها التعليم، والصحة، والتدريب، وجميعها تزيد القدرة الإنتاجية للفرد والمجتمع. كما اعتبر سميث التعليم

من عناصر رأس المال الثابت، وقد كان الاقتصادي مارشال من أوائل الاقتصاديين الذين أشاروا إلى القيمة الاقتصادية للتعليم، وأن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هي ما يستثمر في البشر (كافي، 2009؛ الجابري، 2016).

تم استعراض الدراسات ذات العلاقة بمجال الدراسة، ولم تتطرق عديد من الدراسات السابقة بشكل مباشر إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وتأثيره على جودة مخرجات التعليم، ولكن أغلب الدراسات في هذا المجال دعمت العلاقة الإيجابية بين التعليم الإلكتروني والعملية التعليمية، والعلاقة غير المباشرة بين المتغيرين عن طريق تحليل أثر الاستثمار في القطاع الرقمي على النمو الاقتصادي. حيث استعرضت دراسة المرزوقي (2004) أهمية التطور التقني في الاقتصاد لتحقيق النمو المستمر ورفع إنتاجية العمل في الأجل الطويل، والتي أخذت المملكة العربية السعودية كمثال على هذه الحالة.

وتأكيداً على نتائج الدراسات السابقة بين علاقة الاقتصاد الرقمي بالنمو الاقتصادي، دعمت هذه النتائج دراسة مصطفى (2022) المطبقة على اقتصاد مصر، حيث أوصت الدراسة على ضرورة الاهتمام والاستثمار في القطاع الرقمي وذلك لما للتحول الرقمي من أثار إيجابية على النمو الاقتصادي، ويعود ذلك للعلاقة الموجبة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي. وعلى أثر ذلك وضحت دراسة الجندي وحنفي (2022) أهمية الاستثمارات في البنية التحتية التقنية والرقمية على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

أما الدراسات المحدودة التي تطرقت للعلاقة المباشرة بين الاقتصاد الرقمي ومخرجات التعليم؛ فقد تناولت بارعيدة والصانع (2022) دور الاقتصاد الرقمي في مجال التعليم في المملكة العربية السعودية بشكل مباشر، وتوصلت إلى ارتباطها الوثيق بمستقبل التعليم في المملكة، ولذلك شجعت هذه الدراسة على أهمية دمج التقنيات الحديثة في العملية التعليمية، وتطوير البيئة التحتية اللازمة لتطبيق تقنيات الاقتصاد الرقمي. واتفقت مع ذلك دراسة العتيبي (2020) بأن توظيف التقنيات يحقق المنفعة للطلاب، ويضمن استمرارية العملية التعليمية بشكل أفضل من الطرق التقليدية، ولذلك وصّت الدراسة بتفعيل التعليم الإلكتروني في المدارس بشكل مستمر.

وتظهر بعض الدراسات أهمية تبني تقنيات الاقتصاد الرقمي في تطوير الموار البشرية في مجال التعليم، حيث تعتبر هذه التقنيات العامل الأساسي والأكثر تأثيراً في تحسين النتائج التعليمية. ومنها دراسة Ming-Hung Lin et al. (2017) التي ذكرت أن المفتاح في تطوير فاعلية التعلم الرقمي في التدريس يكمن في المعلمين، حيث توصلت إلى أن صعوبات قبول تغيير أنماط التدريس بين الطلاب من التقليدية إلى الرقمية يعتمد بشكل كبير على المعلم.

وفي هذا الإطار توصلت دراسة تنيو ودهان (2019) على أهمية تكوين وتعليم الموارد البشرية المؤهلة لقيادة التحول الرقمي، وتسخير الإمكانيات البشرية لتقليص الفجوة الرقمية في مجال التعليم.

وفيما يخص المعوقات التي قد تؤثر على مخرجات التعليم عند دمجها مع الاقتصاد الرقمي، جاءت دراسة العليان (2019) بتصنيف المعوقات إلى قسمين وهي معوقات مادية وبشرية، وأشارت الدراسة أن المعوقات بشكل عام تكون بارتفاع التكلفة وقلة توفر الموارد، وأنه يجب العمل على الحد من تلك المعوقات التي تواجه العملية التعليمية عند استخدام التقنية الحديثة. وهذا ما يتوافق مع دراسة حسن (2019) حيث وجدت أن ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت في عديد من الدول يعتبر من أبرز التحديات التي تعيق التحول الرقمي وتحديداً في الدول النامية.

وعلى خلاف ذلك، اهتمت بعض الدراسات لتحليل جودة أثر دمج الاقتصاد الرقمي بالتعليم. استعرضت دراسة القضاة (2021) تحليل جودة التعليم الإلكتروني بأبعاده في جامعة طيبة في المملكة العربية السعودية وتوصلت إلى أن الاتجاه العام نحو جودة التعليم الإلكتروني وتبني تقنيات الاقتصاد الرقمي في جامعة طيبة كان مرتفعاً، وأن التعليم الإلكتروني يعد خياراً استراتيجياً حالياً ومستقبلياً، مما ينعكس ذلك على جامعات المملكة العربية السعودية الأخرى نظراً لجاهزية البنية التحتية للاقتصاد الرقمي في المملكة.

يتضح مما سبق أن عديد من الدراسات السابقة تناولت أهمية الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي بشكل عام، ولكن لم تركز الدراسات على أثر الاقتصاد الرقمي على جودة مخرجات التعليم تحديداً، بالإضافة إلى قلة الدراسات التي تطرقت إلى دور مخرجات التعليم في تحسين الإنتاجية، مما يشير ذلك إلى وجود فجوة في الأدب الاقتصادي. لذا تتمثل المساهمة الرئيسية للدراسة في تحليل أثر الاقتصاد الرقمي على جودة مخرجات التعليم تحديداً في المملكة العربية السعودية.

2-5. مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي:

تعددت المفاهيم حول الاقتصاد الرقمي، وظهرت مفاهيم مختلفة مع التقدم والتطور في التكنولوجيا. يعرّف الاقتصاد الرقمي بأنه النظام الاقتصادي الذي يرتكز على التقنيات الرقمية والمعلوماتية، ويشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تتم عبر الإنترنت. ويشمل الاقتصاد الرقمي مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك: التعليم الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المالية الرقمية، والتسويق الرقمي وغيرها. ويعتبر الاقتصاد الرقمي أحد الاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد الحديث، حيث يمثل مساهمة كبيرة في تحسين الإنتاجية والابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي

(الجندي والحنفي، 2022؛ Ming-Hung Lin et al, 2017).

كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): الاقتصاد الرقمي بأنه اندماج عديد من التقنيات ذات الأغراض العامة ومجموعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها الأشخاص عبر الإنترنت والتقنيات ذات الصلة. وهي تشمل البنية التحتية المادية التي تعتمد عليها التقنيات الرقمية، والأجهزة المستخدمة للوصول إلى تلك التقنيات مثل: أجهزة الكمبيوتر، والهواتف الذكية، والتطبيقات التي تشغلها، والوظائف التي توفرها. وركزت المنظمة على إمكانات الاقتصاد الرقمي لتحقيق نمو شامل ومستدام، إذا تم وضع عوامل التمكين الرئيسية (Dahlman et al, 2016).

وتماشياً مع ما تم ذكره يشار إلى الاقتصاد الرقمي أيضا بأنه الاقتصاد القائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة الذي يولده العقل البشري، ويتم تحقيق ذلك من خلال توظيف وسائل البحث والتطوير، والموارد الاقتصادية المتاحة، بالإضافة إلى استخدام الكوادر المؤهلة والقادرة على التكيف مع جميع المتغيرات التي تطرأ على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع. واستخلاصاً لما سبق، يمكن التوصل إلى تعريف شامل ومناسب للاقتصاد الرقمي على أنه ممارسة الأنشطة الاقتصادية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات، والمعرفة (القيسى، 2011).

وبناء على ذلك يلاحظ أن نشأة الاقتصاد الرقمي ساعدت على توليد فرص جديدة للتعليم والابتكار، ويعود ذلك لاعتماده على العقل البشري بشكل رئيسي باعتباره رأس المال الفكري والمعرفي، كما يساهم في تحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي. بالتالي يتسم الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص التي تميزه، وتتمثل في اعتباره اقتصاد يتسم بالوفرة، حيث أن أصوله الإنتاجية تعتمد على المعرفة التي تعد سلعة عامة لا تنفذ من جراء الاستهلاك إنما تزداد بالممارسة، وسريعة الانتشار وسهلة المشاركة. وتتمثل خصائص الاقتصاد الرقمي الأخرى بالإسهام في رفع الإنتاجية وتحسين أداء الأفراد، وخفض تكاليف الإنتاج. بالإضافة إلى سرعة وسهولة توفير المنتجات والخدمات (حسن، 2019؛ مصطفى، 2022).

3-5. محددات الاقتصاد الرقمي:

أصبح الاقتصاد الرقمي من أهم المحركات التي تعد ضرورة حتمية لتحقيق معدلات النمو المرتفعة، حيث أدت التطورات التقنية المتسارعة إلى ضرورة التحول نحو الاقتصاد الرقمي. ولكن تواجه اقتصادات عديد من الدول تحديات عند محاولتها لتبني الاقتصاد الرقمي، وخاصة الدول النامية منها. يستعرض هذا الجزء من الدراسة أهم محددات الاقتصاد الرقمي.

لا شك أن الاقتصاد الرقمي أحدث نقلة نوعية كبيرة في مختلف قطاعات الاقتصاد على المستوى الدولي، ومع كل توجه جديد تأتي تحديات ومعوقات تعترض طريق هذا التحول. أبرز التحديات والمحددات التي قد تواجه طريق الدول نحو تبني الاقتصاد الرقمي تكمن في غياب التجهيزات التقنية والبنية التحتية للاقتصاد الرقمي، التي تعد الداعم الرئيسي لقيامه في أي دولة. إن توفير وتطوير بنية تحتية قوية وعالية السرعة للاتصالات تسمح بالانتقال السلس إلى الاقتصاد الرقمي. بينما من زاوية أخرى، غياب الخبرات التقنية اللازمة وضعف الموارد البشرية المتخصصة يعد من العوائق الرئيسية عند مسايرة عملية التحول الرقمي، فمن المفيد التأكيد على أهمية إخراج كوادر وطنية قادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة وإتقانها (الجندي والحنفي، 2022؛ عجال وزياد، 2022).

كما تعتبر الأطر التنظيمية والتشريعية من أهم محددات الاقتصاد الرقمي لأهمية ضمان حماية الأنظمة الرقمية وتأمين البيئة القانونية والنظامية لتفعيلها بأمان وحرية في جو من المنافسة العادلة، فمن شأنها تنظيم وحفظ حقوق جميع الأطراف في الاقتصاد الرقمي بمعناه الواسع، من التوثيق الإلكتروني، والأمن السيبراني، ومكافحة جرائم تقنية المعلومات، إلى القوانين الرقمية على المصارف، والأمور المتعلقة بالتجارة والدفع الرقمي. فالدول مطالبة بوضع القوانين والأطر النظامية لتشجيع الاقتصاد الرقمي مع مراعاة المصلحة العامة. إلا أن كثير من العوائق تصعب توظيف القوانين والأنظمة التشريعية للاقتصاد الرقمي وتعطل سريانها خاصة في الدول النامية. ومن الإيجابي للدول الأبطأ نمواً محاولة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تجاربها في هذا المجال (قعلول والوليد، 2020؛ علي ورزقي، 2022).

إضافة لما سبق، فإن للاقتصاد الرقمي محددات أثبتت نجاح تطبيقاته، وتكمن بشكل رئيسي في تحسين أداء القطاعات الحكومية، وتعزيز الابتكار والبحث في مختلف المجالات لتطوير وزيادة البرامج التقنية المعينة على تحسين اقتصاد الدول وتسريع اندماجها بالاقتصاد العالمي. يعمل ذلك على تحسين وتغيّر أنماط الأداء الاقتصادي بشكل هائل في القطاعات المالية والاستثمارية وغيرها من القطاعات في الاقتصاد. وتركز أغلب الاستثمارات في المجال التقني على نشر المعرفة من خلال زيادة وتسليط الاهتمام على الموارد البشرية والقوى العاملة المتخصصة في مجالات وتطبيقات ونظم وآليات حماية الاقتصاد الرقمي الممكنة لتحسين الاقتصاد وتحسين الأداء الحكومي وتعزيز البحث والابتكار. والنتيجة المباشرة لهذه الاستثمارات الموجهة واعتمادها على العقول البشرية بشكل رئيسي يساعد على خلق واستحداث وظائف جديدة وتوفير عديد من فرص العمل النوعية (حسن، 2019).

5-4. تطبيقات الاقتصاد الرقمي في التعليم:

يجب على التعليم أن يساير التقدم التقني ويتصل بتطورات التقنية، مثل أي مجال آخر من الأنشطة والقطاعات في الاقتصاد. وذلك لتحقيق توافق القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل الحديث، الذي يحتاج إلى مهارات تقنية عالية ومعرفة رقمية تستخدم في الأنشطة التعليمية. ومن أجل تأهيل كوادر تلبي احتياجات الاقتصاد الرقمي، يجب أن تتطور نظم التعليم وتتماشى مع الاتجاهات العالمية في التقنيات الرقمية التي تفتح فرصًا وآفاقًا لاستخدام هذه الوسائل في العملية التعليمية. ويأتي التعليم الرقمي كأحد التطبيقات التي تساعد على تحفيز فرص ومنظورات تعليمية جديدة، حيث يمكن للطلاب اكتساب المعرفة والمعلومات عن بعد وعبر الإنترنت بشكل كامل. ونتيجة لذلك، يمكن للطلاب اكتساب مهارات تقنية متنوعة وتحسين قدراتهم في العمل والتدريب، مما يزيد من التنافسية في سوق العمل ويساهم في تطوير الاقتصاد الرقمي. وبالتالي، يمثل التعليم الرقمي حلاً فعالاً لتطوير القوى العاملة وتوفير كوادر مؤهلة عالية للاقتصاد الرقمي (بارعيده والصانع، 2022).

إن توظيف الاقتصاد الرقمي في التعليم من الموضوعات المعاصرة التي تعتبر محل اهتمام الجهات الحكومية والتنظيمية، حيث يمكن استخدام التقنيات الحديثة والابتكارات الرقمية في تحسين جودة التعليم وتحقيق فرص تعليم متميزة للطلاب في جميع مستويات التعليم. ويمكن للاقتصاد الرقمي، إذا استخدم بطريقة فعالة، حل عديد من التحديات التعليمية، وتحسين الأداء العلمي، وتوفير وسائل التوجيه والمتابعة، وتنويع الأساليب والوسائل التعليمية التي تساعد المعلم والمتعلم على تقديم وتلقي المادة التعليمية بأفضل جودة وأقل تكلفة وأسرع وقت. ويساعد الاقتصاد الرقمي على اكتساب مهارات التعلم الذاتي، والقدرة على حل المشاكل، وتنويع الخبرات، وتنمية القدرات والمهارات لدى الطلاب، من خلال ممارسة التقنيات الحديثة بشكل مستمر (العليان، 2019؛ العتيبي، 2020).

يوجد عديد من الأهداف المستقبلية التي تسعى الدول بكل جهودها لتحقيقها في تطوير التعليم، بهدف عكسها بشكل إيجابي على مستقبل الطلاب. ومن أهمها الاهتمام بشكل خاص بتدريب المعلمين على تبني الاقتصاد الرقمي في التعليم، واكتساب مهارات التقنية الرقمية، واستخدام التقنيات متعددة الوسائط كأداة تعليمية مبتكرة لعرض المواد التعليمية، وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير طرق التدريس والعلاقة التعليمية بين المعلمين والطلاب وطرق التواصل معهم. ومثال على ذلك منصة مدرستي المصممة خصيصاً لما تحتوي على مجموعة من الأدوات للمدرسة الافتراضية، حيث ساعدت الخبرة المتراكمة للمملكة في تقنيات التعليم القدرة اللازمة لتحقيق ذلك. من ناحية أخرى يحقق

التعليم الإلكتروني زيادة توافر فرص التعليم، وتطوير مهارات الاتصال، وتخفيض تكلفة الحصول على المعلومات. فالطلاب يحتاجون فقط إلى جهاز كمبيوتر، وشبكة إنترنت ذات سرعة عالية، ومهارات أساسية في استخدام التقنيات الحديثة (Elvira et al, 2018).

6. الإطار التطبيقي:

يستعرض الإطار التطبيقي الدولة محل الدراسة، حيث يتناول واقع الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى الإنتاجية في المملكة، وعدد مستخدمي الإنترنت، كما يستعرض تطور مجال التعليم في المملكة.

6-1. واقع الاقتصاد الرقمي في المملكة:

تعمل المملكة العربية السعودية منذ انطلاق رؤية 2030 على وضع التقنيات الرقمية، والقطاعان التعليمي والرقمي في قلب التحول لتحقيق أهداف الرؤية. يعد الاقتصاد الرقمي اقتصاد قائم بشكل تام على الإنترنت والبنية التحتية الرقمية. ويعكس استخدام الإنترنت نمو الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، حيث أصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة الأفراد اليومية، ويمثل ركيزة تدعم استمرار التعليم والعمل عن بعد. حيث قامت المملكة بوضع خطط استراتيجية لتحقيق أهداف التحول نحو الاقتصاد الرقمي، ومنها تعزيز البنية التحتية، وتكامل التقنيات، والتمكين والشمولية الرقمية. ويوضح الشكل (1) عدد الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في المملكة العربية السعودية.

شكل (1): أفراد يستخدمون الإنترنت في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001-2021)

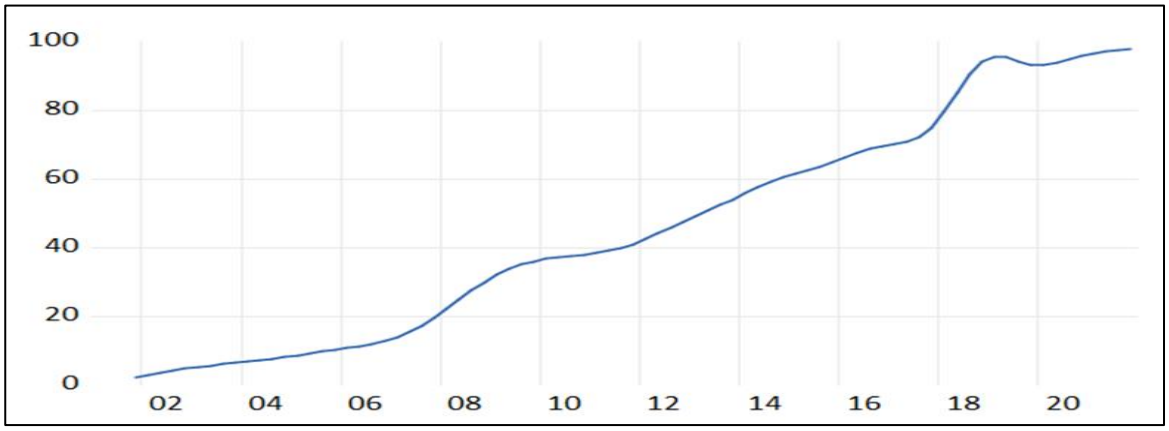

مصدر: إعداد الباحثة بإستخدام E-Views (قاعدة بيانات البنك الدولي، هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية).

يلاحظ من الشكل (1) أن نسبة انتشار مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية تستمر بالارتفاع بشكل ملحوظ وبنسب عالية، حيث أنها بلغت أكثر من98% في العام الماضي 2022، مقارنة بـ95.7% في عام 2019. يعود ذلك بشكل غير مباشر إلى زيادة الاستثمارات في القطاع الرقمي، وتحقيق الاستفادة الكاملة من التحول الرقمي في المملكة. حيث يقدر معدل الإنفاق على

خدمات تقنية المعلومات في المملكة بأكثر من38 مليار ريال في عام2021، ومن المتوقع أن تصل القيمة إلى 53 مليار ريال بحلول عام 2025. في تقرير "إنترنت السعودية" الذي أصدرته هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بنسخته الثانية، تم استعراض أهم الأرقام في منظمة الإنترنت في المملكة واستخداماتها، وفقاً للإحصائيات التي تم ذكرها، 97.9% من مستخدمي الإنترنت في المملكة يستخدمون الإنترنت عبر هواتفهم المحمولة، و59.2% عبر أجهزة الكمبيوتر. وقد تصدرت منطقة الرياض أعلى نسبة انتشار الإنترنت على مستوى المملكة مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث بلغ استخدام سكان المنطقة للإنترنت 99.9% في2022، وكانت المملكة ضمن أعلى 10 دول في سرعات الإنترنت المتنقل. أيضاً قد حققت منصة مدرستي الإلكترونية المركز السابع ضمن أكثر مواقع الانترنت زيارة في المملكة، وأتت في المركز الخامس ضمن اعلى التطبيقات الحكومية تحميلاً. تشير هذه الإحصاءات إلى مستقبل واعد للقطاع الرقمي في المملكة العربية السعودية (هيئة الاتصالات والفضاء، 2022). وتتضح نتائج هذه الجهود البارزة لتحقيق التحول الرقمي في الجدول (1) الآتي ويستعرض قيمة مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة في عام 2022.

جدول (1): مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية بالأرقام في عام (2022) **من 100 نقطة**

الركائز	قيمة المؤشر
الركيزة الأولى: المؤسسات	65.40
الركيزة الثانية: البنية التحتية	57.55
الركيزة الثالثة: القوى العاملة	76.97
الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	80.24
الركيزة الخامسة: الابتكار	61.37
الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	20.85
الركيزة السابعة: قوى السوق	73.60
الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	82.77
الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	75.93
إجمالي قيمة المؤشر	66.07

المصدر: إعداد الباحثة استناداً على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022.

تعقيباً على ما تم ذكره عن جهود المملكة في تنمية الاقتصاد الرقمي، وضح تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لعام 2022 تقييم الدول العربية بناء على مدى استعدادها الرقمي، وعلى قدرتها على الاستفادة بأعلى كفاءة من الاقتصاد الرقمي. تم إجراء هذا التقييم من خلال تسع ركائز رئيسية، وكانت النتائج الواردة في التقرير للمملكة العربية السعودية نتائج واعدة ومحفزة، حيث أتت المملكة في

الترتيب الثاني من حيث قيمة المؤشر(66.07 من 100) بعد الإمارات العربية المتحدة، وكانت قطر في المركز الثالث باعتبار أن جميعهم دول قائدة في التحول الرقمي. تظهر هذه النتائج انتعاشاً كبيراً في الخدمات الرقمية ومدى فعالية عملية التحول الرقمي في المملكة وفي دول الخليج.

2-6. مؤشرات جودة التعليم في المملكة:

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز النمو الاقتصادي بجميع الوسائل الممكنة، وينبع النمو الاقتصادي من عدة مصادر، من أبرزها توظيف العمالة ذات المهارة العالية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يأتي النمو الاقتصادي من زيادة إنتاجية العامل، والتي تعتبر عاملاً أساسياً لزيادة معدلات النمو الاقتصادي. إذ تساعد مكاسب إنتاجية العامل على تحسين مستويات المعيشة وزيادة الناتج المحلي للفرد. لهذا السبب، تهدف خطط التنمية في جميع دول العالم إلى زيادة إنتاجية العمالة بطرق متعددة منها تبني التقنية في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وتحسين جودة التعليم، وتطوير مهارات العمالة. ويوضح الشكل (2) معدل الإنتاجية لكل شخص عامل في المملكة خلال الفترة 2001-2021.

شكل (2): معدل الإنتاجية لكل شخص عامل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001-2021) *٪ لكل شخص عامل*

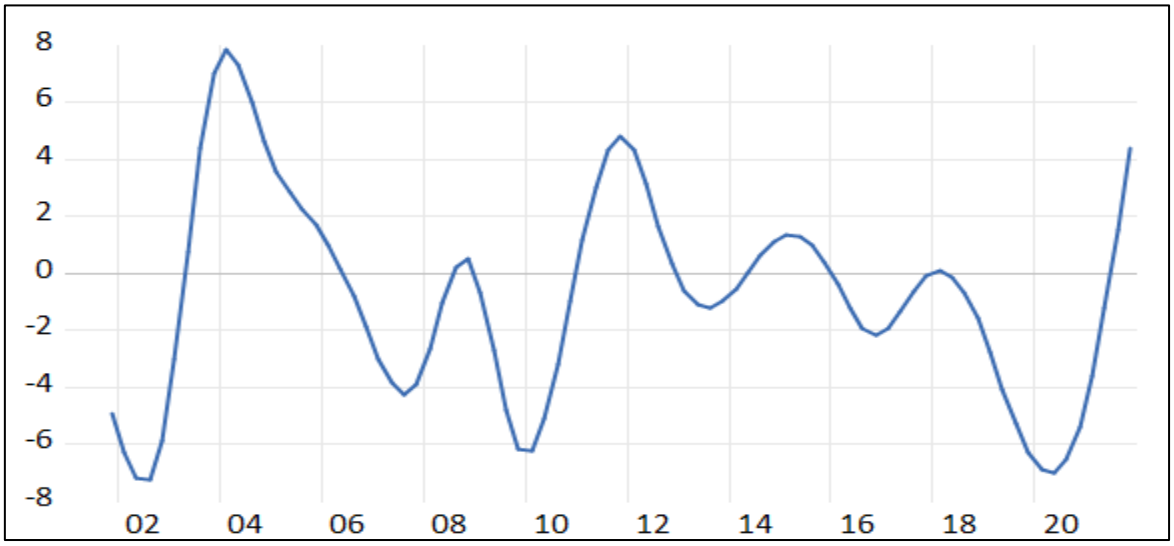

المصدر: إعداد الباحثة بإستخدام E-Views (منظمة العمل الدولية).

يتضح من الشكل (2) ارتفاع معدل نمو الإنتاجية في عام 2021 إلى4.4%، بعد ما حقق بشكل متتالي –5.4% في عام 2020 و–6.3% في عام 2019. وتمكنت المملكة من تحقيق المرتبة الأولى في معدل نمو الإنتاجية بين دول مجموعة العشرين حيث وصلت القيمة المحققة إلى نسبة4.9% في عام 2022. ولعل ذلك الارتفاع يعود إلى إطلاق أحد برامج الرؤية في عام 2021، برنامج تنمية القدرات البشرية؛ الذي يمثل استراتيجية تستهدف تعزيز تنافسية القدرات الوطنية عن طريق اغتنام الفرص الواعدة، ليصبح

المواطن والطالب مستعد أتم الاستعداد لسوق العمل الذي يتطلب قدرات ومهارات أساسية عالية. وتسعى المملكة إلى تحقيق معدلات إنتاجية أعلى من خلال مبادرات تسهم في تطوير وتنظيم سوق العمل السعودي، ومنها برنامج التحول الوطني الذي تم اطلاقة في عام 2016 سعياً لتأسيس البنية التحتية اللازمة وتدعم التحول الرقمي (منظمة العمل الدولية، 2023؛ برنامج التحول الوطني، 2023).

ومن منطلق تحديد فرص التطوير واستعراض جوانب التميز التي يمكن إبرازها ضمن إطار تحسين جودة التعليم الإلكتروني، بادرت المملكة إلى دراسة وضع التعليم الإلكتروني قبل جائحة كوفيد-19، حيث أن في تلك الفترة اضطرت عديد من الدول للتحول بشكل فوري للتعليم عن بعد بالرغم من غياب الخبرة الكافية وعدم جاهزية البنية التحتية بشكل تام، وللجوء إلى التعليم الإلكتروني لضمان استمرارية سير العملية التعليمية. فقد تم تأسيس المركز الوطني الإلكتروني في عام 2017 بهدف ضبط جودة ورفع كفاءة التعليم الإلكتروني، وتوظيف تقنيات التعليم والمعلومات والاتصالات الحديثة لرفع كفاءة العملية التعليمية والتدريبية بكل أنماطها. حيث طور المركز مؤشر اقتصادي سنوي يقيس حالة التعليم والتدريب في المملكة، الذي يتكون من عدة مؤشرات -الأداء، والتكامل، والنمو، والمهارات، والرضا، والكفاءة، وإمكانية الوصول-. وأفادت بيانات تقارير صادرة من البنك الدولي عن تمكن 98% من الطلاب (أكثر من 5 مليون طالب) في العام الدراسي 2020-2021 للوصول إلى منصة مدرستي في فترة قصيرة، التي تعد الأداة الرئيسية للدراسة الافتراضية لطلاب المدارس في المملكة، حيث وجد 93% من المعلمين أن تنفيذ عملية التعليم الإلكتروني كان سهلاً، مما يشير إلى فعالية الدعم الفني وآليات المتابعة (البنك الدولي، 2022؛ المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، 2023).

3-6. التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مقارنة بقطر:

تتحسن إنتاجية الفرد بتحسن جودة التعليم العالي، حيث تعكس مخرجات التعليم العالي مدى قوة وتطور النظام التعليمي. ويستحوذ قطاع التعليم المركز الثاني من حيث أعلى إنفاقات حكومية في المملكة بعد القطاع العسكري، وقد خصصت المملكة مما يزيد عن7.8٪ من إجمالي الناتج المحلي على التعليم في عام2020 مقارنة بما يقارب 6.8% في عام 2019، وهو أعلى بكثير من البلدان الأخرى. حيث أنفقت قطر ما يقارب 2.8% و3.2% على التوالي في عامي 2019 و2020 (البنك الدولي، 2023). وتهتم وزارة التعليم في المملكة بمواكبة التقنيات الحديثة والتطور المعرفي المستمر من أجل تطوير مهارات الطلاب العلمية والعملية، مما يؤدي ذلك إلى زيادة النفقات التعليمية سواء كان في تطوير البرامج التدريبية لتأهيل المعلمين للاستخدام الأمثل للتقنية،

أو كان ذلك لتحديث وتطوير المناهج العلمية واستخدام الوسائل التعليمية الحديثة. تدل بيانات الالتحاق الإجمالية لمرحلة التعليم العالي في المملكة وقطر على معدلات مزدهرة بشكل شبه مستمر، وكان الازدياد (معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان في الفئة العمرية الخماسية التالية لإتمام مرحلة التعليم الثانوي) في المملكة من61% في عام 2015 إلى71% في عام 2021، أما بالنسبة لقطر فقد كان الارتفاع من15% في عام 2015 إلى25% في2021. مما يوضح الارتفاع الملحوظ نتيجة للاهتمام العالي بقطاع التعليم بشكل عام والتركيز على التعليم العالي، ومن البديهي أن الفجوة بين النسب في الدولتين تكون نتيجة اختلاف عدد السكان، وللمقارنة بشكل عادل يمكن ملاحظة معدل التغير عن طريق الشكل (3) الآتي:

الشكل (3): معدل التغير في التحاق المملكة العربية وقطر بالتعليم العالي خلال الفترة (2001-2020) نسبة مئوية

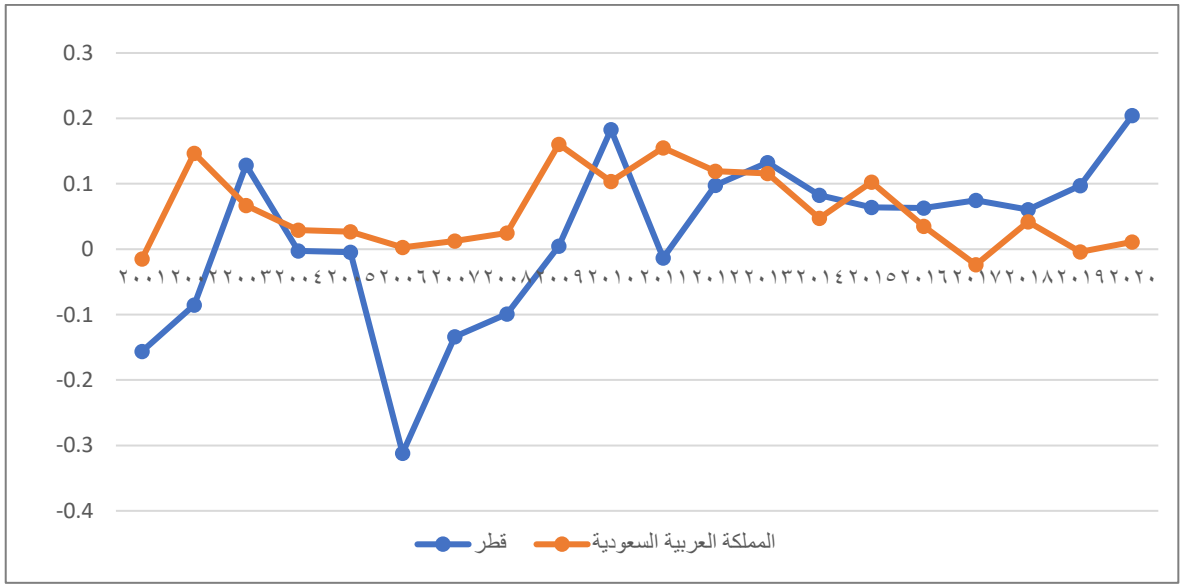

المصدر: من إعداد الباحثة بالرجوع إلى قاعدة بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من الشكل السابق، أن معدل التغير في التحاق المملكة العربية السعودية ودولة قطر بالتعليم العالي مرتفع نسبيًا، وذلك نظرًا للجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومتان لتطوير وتحديث نظام التعليم العالي. وبالتالي، يمكن تفسير معدل التغير في التحاق المملكة العربية السعودية ودولة قطر بالتعليم العالي بسبب الجهود المبذولة لتحسين جودة التعليم العالي وتوفير فرص أكبر للطلاب لتحسين مستواهم الأكاديمي، وهذا يعكس التزام الحكومتين بتحقيق تعليم عالي الجودة وتوفير الفرص للوصول إلى التعليم العالي.

7. النموذج القياسي:

يهدف النموذج إلى تحليل مدى تأثير التطور الاقتصاد الرقمي على جودة مخرجات التعليم خلال فترة 2001-2021. من خلال اختبار فرضية الدراسة التي تنص على "يؤدي تطور الاقتصاد

الرقمي إلى تحسين جودة مخرجات التعليم في المملكة العربية السعودية". ويحتوي على اختبار سكون السلاسل الزمنية، ومن ثم نموذج التكامل المشترك، ونموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM) لتقديرها في الأجل القصير، ثم التحقق من جودة النتائج بالكشف عن المشاكل القياسية.

ويمكن صياغة المعادلة العامة لتقدير العلاقة في الأجل الطويل على الشكل التالي:

$$P = \beta_0 + \beta_1 INT + \beta_2 L + \beta_3 GOV + \epsilon \quad (1)$$

حيث يمثل β0 القاطع، وتمثل β_1 وβ_2 وβ_3 ؛ معلمات النموذج. بينما يعبر P عن المتغير التابع الذي يمثل جودة مخرجات التعليم، ويقاس بمؤشر الإنتاجية في المملكة باستخدام معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل، وتم الحصول عليه من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية. بناء على نتائج دراسة (المرزوقي، 2004) يؤدي التطور التقني إلى رفع إنتاجية العمل، وعند زيادة استخدام افراد المجتمع للإنترنت، يؤثر ذلك بشكل إيجابي على الإنتاجية لسرعة الوصول للمعلومات والموارد وغيرها أي أن العلاقة بينهم طردية، وعليه تم اختيار INT حيث يمثل الافراد الذين يستخدمون الإنترنت كنسبة من السكان، وتم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي، وهيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. ويمثل L العمل ويقاس بمؤشر بالقوى العاملة، بحساب نسبة التشغيل إلي عدد السكان نسبة السكان الموظفين في بلد ما، وتمثل الشريحة العمرية من15 إلى24 عاماً صادرة من البنك الدولي. يربط بين القوى العاملة والإنتاجية علاقة طردية، حيث أن رأس المال البشري يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تزيد الإنتاجية والنمو الاقتصادي، أما المتغير المستقل GOV يمثل إجمالي الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي، وتم تحديده بناء على دراسة (أحمد، 2012) بالرجوع إلى قاعدة بيانات البنك الدولي. ويعبر ϵ عن المتغير العشوائي.

7-1. تحليل سكون السلاسل الزمنية بعد التحويل إلى نصف لوغاريتم:

يتطلب تقدير النموذج القياسي إجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، حيث يهدف الاختبار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال المدة الزمنية المحددة للدراسة، وللتأكد من مدى سكونها واستقرارها، تم استعمال اختبار ديكي فولر (Augmented dickey-fuller Test) وذلك بعد تحويل بيانات المتغير المستقل إلى نصف لوغاريتم، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار متغيرات النموذج (ADF)

Variables	Level			1st Difference			2nd Difference		
	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
P	-3.147162 [0.0321]	-3.087558 [0.1249]	-2.976851 [0.0040]	-2.690277 [0.0858]	-2.511589 [0.3210]	-2.742794 [0.0075]	-5.601350 [0.0000]	-5.709058 [0.0002]	-5.723899 [0.0000]
Int	-2.258653 [0.1900]	-1.230032 [0.8900]	1.150237 [0.9327]	-3.459789 [0.0146]	-3.832329 [0.0252]	-3.209823 [0.0020]	-6.211842 [0.0000]	-6.369096 [0.0000]	-6.082763 [0.0000]
L	0.262903 [0.9728]	-2.616461 [0.2758]	1.423031 [0.9587]	-1.946202 [0.3083]	-2.218333 [0.4652]	-1.327070 [0.1673]	-7.023631 [0.0000]	-6.923958 [0.0000]	-7.131058 [0.0000]
Gov	-2.299372 [0.1772]	-3.594838 [0.0433]	0.178048 [0.7323]	-4.094950 [0.0028]	-4.033747 [0.0158]	-4.148316 [0.0001]	-6.088140 [0.0000]	-6.030233 [0.0001]	-6.177169 [0.0000]

المصدر: إعداد الباحثة بإستخدام برنامج E-Views.

يتضح من الجدول (2) السابق، أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ساكنة عند 1٪ بعد إجراء اختبار السكون في الفرق الثاني في حالة القاطع (Intercept) وحالة القاطع والمتجه (Intercept and Trend) وحالة (None)، أي أنها متكاملة من الدرجة الثانية وبالتالي قد يشير ذلك إلى احتمال وجود تكامل مشترك، وهو ما سيتم التحقق منه بإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

2-7. اختبار جوهانسون التكامل المشترك: يكشف اختبار جوهانسون للتكامل المشترك عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ويشرط استخدامه أن تكون جميع المتغيرات في النموذج ساكنة عند أخذ الفرق الأول أو عند الفرق الثاني (كما في حالة الدراسة). وبعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي عند الفرق الثاني وليس عند المستوى، لابد من أن يتم تحديد درجة الابطاء المثلى للنموذج أولاً قبل الانتقال لتقدير اختبار جوهانسون، كما يتضح في الجدول (3) التالي:

جدول (3) اختبار تحديد الابطاءات المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-6.506806	NA	2.04e-05	0.552990	0.725367	0.614320
1	193.8052	347.9103	1.26e-09	-9.147640	-8.285753	-8.840987
2	232.5401	59.12172*	3.92e-10*	-10.34421*	-8.792818*	-9.792240*
3	242.2388	12.76143	5.91e-10	-10.01257	-7.771660	-9.215269

المصدر: إعداد الباحثة بإستخدام برنامج E-Views.

أشارت جميع المعايير في الاختبار إلى أن درجة الإبطاء المثلى هي الدرجة الثانية، وعليه فإنه سوف يتم إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك. وفي الجدول الآتي تظهر نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وفقاً لاختبار Trace واختبار Maximum Eigenvalue:

جدول (4): نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Maximum Eigenvalue Test				Trace Test		
Hypothesized No. of CE(s)	**Max-Eigenvalue statistic**	**Critical Value (0.05)**	**Prob.****	**Trace Statistic**	**Critical Value (0.05)**	**Prob.****
None*	38.69150	32.11832	0.0068	76.36540	63.87610	0.0031
At most 1	17.04385	25.82321	0.4541	37.67390	42.91525	0.1516
At most 2	13.13575	19.38704	0.3172	20.63004	25.87211	0.1957
At most 3	7.494299	12.51798	0.2958	7.494299	12.51798	0.2958

المصدر: إعداد الباحثة بإستخدام برنامج E-Views.

يلاحظ من نتائج اختبار Trace أن القيمة المحسوبة (76.36540) أكبر من القيمة المجدولة (63.87610) عند مستوى المعنوية1%. والقيمة المسحوبة لنتائج اختبار Eigenvalue تعادل (38.69159) أكبر من القيمة المجدولة (32.11832) عند مستوى المعنوية 1%. مما يعني قبول فرض العدم، وتأكيد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة أي وجود متجه تكاملي واحد. بالتالي، يتم اجراء الخطوة التالية التي تقيس علاقات التوازن بين متغيرات النموذج في الأجل القصير، ويتم ذلك من خلال نموذج (VECM).

بعد ظهور نتيجة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك التي تشير إلى عدم رفض فرض العدم عند مستوى دلالة إحصائية 1% لفرضية العدم التي تقول بأنه يوجد تكامل مشترك في المتغيرات محل الدراسة، وبناء على ذلك يتبين من نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM التقدير كالآتي:

جدول (5): نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM

Time period	**Cointegrating Eq:**	**CointEq1**			
Long term	P (-1)	1.0000000			
	INT (-1)	14.68075 (5.81876) [2.52300]			
	L (-1)	186.4064 (157.330) [1.18481]			
	GOV (-1)	-169.9297 (40.4940) [-4.19642]			
	C	-35.62787			
Short term	**Error Correction**	**D(P)**	**D(INT)**	**D(L)**	**D(GOV)**
	CoinEq1	-0.066601 (0.02703) [-2.46408]	0.000769 (0.00058) [1.33079]	5.39E-05 (9.3E-05) [0.58234]	0.001860 (0.00049) [3.80398]
	D(P(-1))	0.522128 (0.20051) [2.60396]	0.000264 (0.00429) [0.06152]	6.92E-05 (0.00069) [0.10073]	7.11E-05 (0.00363) [0.01961]
	D(P(-2))	-0.370229 (0.19074) [-1.94098]	-0.000651 (0.00408) [-0.15951]	0.000350 (0.00065) [0.53536]	0.001002 (0.00345) [0.29033]
	D(INT(-1))	3.849054 (8.07683)	0.501760 (0.17273)	-0.012487 (0.02767)	-0.056279 (0.14610)

		[0.47655]	[2.90483]	[-0.45135]	[-0.38520]
	D(INT(-2))	-0.980531 (7.57210) [-0.12949]	0.075182 (0.16194) [0.46426}	0.013254 (0.02594) [0.51101]	0.211470 (0.13697) [1.54388]
	D(L(-1))	14.32090 (54.5091) [0.26272]	-0.863876 (1.16574) [-0.74105]	0.669649 (0.18672) [3.58647]	-0.235896 (0.98603) [-0.23924]
	D(L(-2))	42.72499 (55.5371) [0.76931]	-1.913321 (1.18773) [-1.61091]	-0.333364 (0.19024) [-1.75227]	0.340201 (1.00462) [0.33864]
	D(GOV(-1))	-2.102496 (10.3568) [-0.20301]	-0.003696 (0.22149) [-0.01669]	0.008102 (0.03548) [0.22837]	0.629251 (0.18735) [3.35876]
	D(GOV(-2))	3.381098 (11.4622) [0.29498	-0.005309 (0.24513) [-0.02166]	0.015333 (0.03548) [0.39052]	-0.010155 (0.20734) [-0.04898]
	C	-0.239895 (0.61396) [-0.39073]	0.036478 (0.01313) [2.77814]	0.001656 (0.00210) [0.78724]	-0.016203 (0.01111) [-1.45898]
	R-squared	0.519436	0.650356	0.372045	0.575728
	Adj. R-squared	0.364969	0.537970	0.170203	0.439355

المصدر: إعداد الباحثة بإستخدام برنامج E-Views.

يظهر من نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل أن استخدام الإنترنت كمؤشر للاقتصاد الرقمي ذو علاقة معنوية وعكسية، والقوى العاملة ذات علاقة أيضاً غير معنوية وعكسية في الأجل الطويل. أما عند النظر إلى نتائج الإنفاق الحكومي فقد كانت ذات علاقة معنوية وطردية على الإنتاجية. وبالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ CoinEq1 فقد بلغت (-0.066) وتأخذ إشارة سالبة وهي معنوية عند 5%. وتوضح سرعة التكييف تجاه القيم التوازنية في الأجل الطويل، وتعتبر سرعة التكيف في النموذج بطيقة نسبياً، حيث يتم تصحيح (6.6%) في السنة من الانحرافات في الأجل القصير.

معادلة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بعد عكس الإشارات:

$$P = -14.68075\,INT(-1) - 186.4064\,L(-1) + 169.9297\,GOV(-1) + 35.62787 \quad (2)$$
$$(5.81876) \quad (157.330) \quad (40.4940)$$
$$[2.52300] \quad [1.18481] \quad [-4.19642]$$

يتضح من الجدول السابق، أن العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وجودة مخرجات التعليم غير معنوية في الأجل القصير. وفيما يلي تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقق من خلو النتائج من المشاكل القياسية.

3-7. الاختبارات التشخيصية:

تستخدم الاختبارات التشخيصية للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية. تم إجراء اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange multiplier) للتأكد من خلو مشاكل ارتباط ذاتي بين البواقي في النموذج، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (6) نتائج (LM) للارتباط الذاتي بين البواقي

VEC Residual Serial Correlation LM Test						
Lag	**LRE*stat**	**df**	**Prob.**	**Rao F-stat**	**df**	**Prob.**
1	12.72024	16	0.6931	0.78004	(16, 70.9)	0.6950
2	14.71887	16	0.5453	0.921591	(16, 11.9)	0.5487
Null hypothesis: No Serial Correlation at lag 1 to h						
Lag	**LRE*stat**	**df**	**Prob.**	**Rao F-stat**	**df**	**Prob.**
1	12.72024	16	0.6931	0.786004	(16, 70.9)	0.6958
2	26.83866	16	0.7254	0.812933	(36, 71.7)	0.7381

المصدر: إعداد الباحثة بإستخدام برنامج E-Views.

ويلاحظ من الجدول (6) أعلاه أن الاحتمال المقابل للقيمة الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة وفي جميع درجات الإبطاء أكبر من0.05 عند مستوى معنوية5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

ولاختبار ثبات تباين حد الخطأ، تم استخدام اختبار (White). وتم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول (7) اختبار اختلاف التباين باستخدام White

VEC Residual Heteroskedasticity Test (Levels and Squares)		
Joint test:		
Chi-sq	**df**	**Prob.**
184.3467	180	0.3965

المصدر: إعداد الباحثة بإستخدام برنامج E-Views.

ويلاحظ من الجدول (7) أعلاه أن الاختمال مقابل إحصاءه (Chi-sq) المحسوبة أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%. تشير هذه النتيجة إلى أن النموذج القياسي خالي من مشاكل عدم ثبات تباين لحد الخطأ. يتأكد اختبار (Ramsey) من ملائمة التوصيف الرياضي للنموذج القياسي، وكانت النتيجة كالآتي:

جدول (8) اختبار *Ramsey's*

Ramsey RESET Test	
	Probability
t-statistic	0.4159
F-statistic	0.4159

المصدر: إعداد الباحثة بإستخدام برنامج E-Views.

حسب الجدول (8) أعلاه، يعتبر النموذج ملائم حيث أن القيمة لإحصائية (F) أكبر من 5%، مما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة التوصيف الرياضي للنموذج القياسي. استناداً على ما سبق، يستخلص من الإطار القياسي أن كل المتغيرات غير معنوية في الأجل القصير، بالإضافة إلى أن التأثير في الأجل الطويل عكسي.

8- مناقشة النتائج والتوصيات:

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير تطور الاقتصاد الرقمي على جودة مخرجات التعليم خلال الفترة (2001-2021). حيث اعتمدت

الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال عرض المفاهيم الأساسية للمتغيرات ومحدداتها، والنظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة. أيضاً سعت الدراسة من خلال الإطار التطبيقي إلى استعراض واقع الاقتصاد الرقمي في المملكة وتطبيقاته في التعليم. أما المنهج القياسي فقد حدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة في الأجلين الطويل والقصير باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وتناولت الدراسة من خلال الإطار النظري النظريات الاقتصادية التي ذكرت العلاقة بين الإنتاجية، والمعرفة، والتقنية. وتناول الدراسات السابقة التي تطرقت للعلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي، وآثار دمج التقنيات الحديثة في مجال التعليم في المملكة. ولكن ما يلاحظ على الدراسات السابقة محدودية تحليل العلاقة المباشرة بين تطور الاقتصاد الرقمي وجودة مخرجات التعليم في المملكة.

وسعت الدراسة من خلال الإطار التطبيقي إلى تحليل واقع الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية عن طريق عرض المؤشرات التي تقيس ذلك، وتناول الأهداف التي تسعى المملكة إلى تحقيقها عن طريق التحول الرقمي والاستثمارات الموجهة لهذا التحول، تم أيضاً قياس الإنتاجية للأفراد في المملكة ومعدل نموها، وتحليل وضع المملكة في التعليم العالي مقارنة بدولة قطر. وقد تم التوصل إلى أن مبادرات وبرامج الرؤية في المملكة التي تم إطلاقها لتحسين جودة التعليم ومخرجاته قد أتت بنتيجة إيجابية وحققت نجاحاً ملحوظاً من خلال إرتفاع معدلات الإنتاجية وزيادة استخدام الإنترنت وارتفاع مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.

تم تقدير النموذج القياسي بالتكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسون، ونموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين الطويل والقصير. كما تم إجراء اختبار (Unit root test) لقياس سكون السلاسل الزمنية للتغيرات محل الدراسة بعد تحويل البيانات إلى لوغاريتم، ومن ثم تم إجراء الاختبارات التشخيصية وتشمل إختبار (LM) واختبار (White) واخيراً اختبار (Ramsey) التي ساعدت نتائجها على توضيح خلو النموذج من المشاكل القياسية. أشارت النتائج إلى أن الاقتصاد الرقمي معنوي في الأجل الطويل بعلاقة عكسية على الإنتاجية في المملكة العربية السعودية. وذلك بخلاف الأجل القصير، حيث أن النتيجة وضحت عدم وجود أي علاقة أو تأثير على جودة مخرجات التعليم والإنتاجية. وقد يعزى ذلك إلى أن منحنى التعليم في تبني آليات الاقتصاد الرقمي بحاجة لوقت طويل نسبياً يتعدى المدى القصير، فلا تبرز نتائج الاقتصاد الرقمي بالسرعة المتوقعة. جاءت النتائج مخالفة لنتائج الدراسات السابقة التي أتت بعلاقة إيجابية بين التطور الرقمي والتعليم، وقد

يفسر ذلك أن تلقي التعليم يستغرق وقت ومهارات محددة لتطوير البنية التحتية اللازمة لتتضح آثاره على الإنتاجية، ويصعب تحقيق ذلك في الأجل القصير، وتوافقت هذه النتائج مع دراسة تنيو ودهان (2019) ودراسة العليان (2019). من ناحية أخرى، فقد تبين أن العمل ذو تأثير عكسي وغير معنوي في الأجل الطويل بينما كان طردي في الأجل القصير. وقد ترجع نتيجة الأثر العكسي إلى أن تطور الاقتصاد الرقمي يحل محل وظائف معينة، وذلك يؤثر على إنتاجية عنصر العمل. أخيراً تبين أن الإنفاق الحكومي يحمل تأثير طردي ومعنوي في الأجل الطويل، ومن أسباب ذلك أن زيادة الإنفاق الحكومي في المجالات المتعلقة بالإنتاجية والتعليم تؤدي إلى تحسين جودة المخرجات في المستقبل، ويشير ذلك إلى أهمية توجيه الإنفاق الحكومية بشكل فعال، مما يتفق مع دراسة مصطفى (2022) وجندي والحنفي (2022).

بناء على نتائج النموذج، تم رفض فرضية الدراسة التي نصَت على: "يؤدي تطور الاقتصاد الرقمي إلى تحسين جودة مخرجات التعليم في المملكة العربية السعودية" في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فقد تم رفض الفرضية لعدم وجود علاقة واضحة وعدم معنوية المتغيرات في النموذج وعدم تأثيرها على الإنتاجية. ويجيب ذلك على تساؤلات الدراسة عن مدى تأثير تطور الاقتصاد الرقمي على جودة مخرجات التعليم في المملكة العربية السعودية، حيث تحققت أهداف الدراسة بالوصول إلى هذه النتائج حيث يساعد ذلك بإعطاء مجموعة من التوصيات لصانعي القرار.

انطلاقاً مما سلف، تقدم الدراسة بعض التوصيات إلى صنّاع القرار والجهات المالية بها، وأهمها زيادة الإنفاق الحكومي في مجال التعليم والمجال الرقمي في المملكة وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير، واستكمال الدراسات حول علاقة الاقتصاد الرقمي والعمل بالإنتاجية ومخرجات التعليم للخروج بنتائج إضافية، وذلك بمحاولة البحث عن مصادر معلومات أكثر شمولية وتحديد علاقات أكثر ارتباطاً لفحص العلاقة بين محددات وعوامل التأثير والوصول إلى نتائج مقارنة لتدقيق نتائج هذه الدراسة، أيضاً توصي بدراسة الأنظمة الجزئية (حيث أن الاقتصاد الرقمي يتضمن فروع عديدة، منها ما يخص التعليم ومنها ما يخص مجالات الأعمال التجارية والصناعية والطبية ومجالات أخرى مختلفة) من الاقتصاد الرقمي التي قد تكون لها علاقة أكبر للإنتاجية والتعليم، والتركيز عليها في الدراسة والمقارنة، أخيراً دراسة منحنيات التعلم واكتساب المهارات في الاقتصاد الرقمي لتقدير المدى الزمني لاستيعاب آليات الاقتصاد الرقمي وتوظيفها بالطريقة الصحيحة المنتجة، ثم تطبق ذلك في الدراسات المشابهة للدراسة الحالية كحد ادنى للإطار الزمني قصير المدى.

9- قائمة المراجع

المراجع العربية:

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي. (2022). *مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022 مرحلة ما بعد كوفيد-19*. الطبعة الأولى. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية.

أحمد، داود. (2012). دراسة وتحليل أثر مستوى الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في حجم الإنفاق على التعليم العالي في العراق للمدة (1995-2009). *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 18*(67)، 246-246.

بارعيده، إيمان، والصانع، الزهراء. (2022). مستقبل التعليم بالمملكة العربية السعودية في ظل تحولات الذكاء الاصطناعي. *المجلة الدولية للدراسات التربوية، 1*(3)، 624–638. https://doi.org/10.31559/eps2022.11.3.9

تنيو، كنزة، ودهان، محمد. (2019). واقع الاقتصاد الرقمي في العالم العربي. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12*(1)، 298-312.

الجابري، توفيق نور الدين. (2016). *اقتصاديات التعليم*. الأكاديميون للنشر والتوزيع.

جميل، عبدالكريم. (2017). *التنمية البشرية الحديثة*. الجنادرية للنشر والتوزيع.

الجندي، أماني، وحنفي، شيماء أحمد. (2022). العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي: تحليل قياسي لبعض الدول العربية. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، 1*(3)، 26-56. https://doi.org/10.21608/ijppe.2022.251648

حسن، محمد. (2019). الاقتصاد الرقمي (مزاياه، تحدياته، تطبيقاته). *مجلة روح القوانين، 85*(1)، 2–46. https://doi.org/10.21608/las.2019.166245

ربيع، محمد. (2019). *التنمية المجتمعية المستدامة: نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة*. دار اليازوري.

زعباط، لطفي، وسعداوي، نعيمة. (2021). التعليم الإلكتروني ودوره في زيادة كفاءة وفاعلية التعليم. *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، (41).263–289.

عباس، علي. (2020). تحليل أثر الاقتصاد الرقمي على التنمية في بيئة الدول العربية: بلدان مختارة. *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية. 10*(2). 163-181.

العتيبي، ريم. (2020). التحديات التي واجهت الأسر السعودية في تعليم أبنائها في ظل جائحة كورونا المستجد (COVID-19). *المجلة العربية للنشر العلمي*. 152-175.

علي، محمد، ونوال، رزقي. (2022، يونيو 18). *الأطر التشريعية والتنظيمية للاقتصاد الرقمي*

بين طموح الأهداف التنظيمية وتحديات الواقع الاجتماعي (عرض ورقة). الملتقى الدولي الافتراضي حول: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والآفاق". جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي.

العليان، نرجس. (2019). *استخدام التقنية الحديثة في العملية التعليمية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية*. 44.

القضاة، فادي. (2021). تقييم جودة التعليم الإلكتروني وأثرها على درجة رضا طلاب الجامعات: دراسة حالة جامعة طيبة في المملكة العربية السعودية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، *29*(1). https://doi.org/10.33976/iugjeb.29.1/2021/2

قعلول، سفيان، والوليد، طلحة. (2020). *الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات*، صندوق النقد العربي.

القيسى، محمد. (2011). *ملامح الاقتصاد المعرفى المتضمنة فى محتوى مقررات العلوم الشرعية فى مشروع تطوير التعليم الثانوى بالمملكة العربية السعودية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، الكرك.

كافي، مصطفى. (2009). *التعليم الإلكتروني والاقتصاد المعرفي*. دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

المرزوقي، رجا. (2004). أثر التطور التقني على النمو الاقتصادي: حالة المملكة العربية السعودية. *معهد الراسات الدبلوماسية*. الرياض، المملكة العربية السعودية.

مصطفى، عبدالرحمن. (2022). دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*. *13*(2). 1437–1460. https://doi.org/10.21608/masf.2022.244164

المنصة الوطنية الموحدة. (2022). *التقرير السنوي لبرنامج التحول الوطني*.

منظمة اتحاد التعليم الإلكتروني. (2022) *حالة التعليم الإلكتروني في المملكة العربية السعودية*. https://onlinelearningconsortium.org

هيجنز، بنيامين. (2020). *التنمية الاقتصادية (المبادئ-المشاكل-السياسات)*. دار الكتب المصرية.

هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. (2023). إنترنت السعودية 2022. https://www.cst.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

وزارة التعليم. (2021). *عام من التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا*.

وسيلة، محمد. (2022). دراسة تحليلية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي-دراسة حالة مجموعة من الدول العربية 2020. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، *7*(1)، 301-312. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/196352

Arabic References:

Arab Federation for Digital Economy. (2022). *Arab Digital Economy Index 2022, Post-Covid-19 Phase.* First edition. Council of Arab Economic Unity at the League of Arab States.

Ahmed, Daoud. (2012). Study and analyze the impact of the level of government spending and gross domestic product on the volume of spending on higher education in Iraq for the period (1995-2009). *Journal of Economic and Administrative Sciences, 18*(67), 246-246

Baraida, Iman, and Al-Sanea, Al-Zahraa. (2022). The future of education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of artificial intelligence transformations. *International Journal of Educational Studies, 1*(3), 624–638.https://doi.org/10.31559/eps2022.11.3.9

Tanio, Kenza, and Dahan, Muhammad. (2019). The reality of the digital economy in the Arab world. *Journal of Economics, Management and Business Sciences, 12*(1), 298-312.

Al-Jabri, Tawfiq Nour al-Din. (2016). *Economics of education*. Academics Publishing and Distribution.

Beautiful, Abdul Karim. (2017). *Modern human development.* Al-Janadriyah for publishing and distribution.

Al-Jundi, Amani, and Hanafi, Shaima Ahmed. (2022). The relationship between the digital economy and economic growth: an econometric analysis of some Arab countries. *International Journal of Public Policy in Egypt, 1*(3), 26-56. https://doi.org/10.21608/ijppe.2022.251648

Hassan Mohamed. (2019). The digital economy (its advantages, challenges, and applications). *Spirit of Laws Journal, 85*(1), 2–46. https://doi.org/10.21608/las.2019.166245

Rabei, Muhammad. (2019). *Sustainable community development: a theory of economic development and sustainable development.* Dar Al-Yazouri.

Zabat, Lotfi, and Saadawi, Naima. (2021). E-learning and its role in increasing the efficiency and effectiveness of education. *Ramah Journal of Research and Studies*, (41).263–289.

Abbas Ali. (2020). Analysis of the impact of the digital economy on development in the environment of Arab countries: selected countries. *Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences. 10*(2). 163-181.

Al-Otaibi, Reem. (2020). The challenges that Saudi families faced in educating their children in light of the new Corona pandemic (COVID-19). *Arab Journal for Scientific Publishing*. 152-175.

Ali, Muhammad, and Nawal, Rizky. (2022, June 18). *Legislative and regulatory frameworks for the digital economy between the ambition of regulatory goals and the challenges of social*

reality (presentation paper). Virtual International Forum on: Big Data and the Digital Economy as a Mechanism for Achieving Economic Takeoff in Developing Countries "Opportunities, Challenges and Prospects." University of Martyr Hama Lakhdar.

Olayan, Narges. (2019). The use of modern technology in the educational process, *Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences.* 44.

Judges, Fadi. (2021). Evaluating the quality of e-learning and its impact on the degree of satisfaction of university students: a case study of Taibah University in the Kingdom of Saudi Arabia. *Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, 29*(1). https://doi.org/10.33976/iugjeb.29.1/2021/2

Qaloul, Sufyan, Al-Walid, Talha. (2020). *The digital economy in Arab countries: reality and challenges*, Arab Monetary Fund.

Al-Qaisi, Muhammad. (2011). *Features of the knowledge economy included in the content of Sharia science courses in a project to develop secondary education in the Kingdom of Saudi Arabia* (Unpublished master's thesis). Mutah University, Karak.

Kafi, Mustafa. (2009). *E-learning and the knowledge economy.* Raslan House and Foundation for Printing, Publishing and Distribution.

Al-Marzouqi, Raja. (2004). The impact of technical development on economic growth: the case of the Kingdom of Saudi Arabia. *Institute of Diplomatic Heads.* Riyadh, Saudi Arabia.

Mustafa, Abdul Rahman. (2022). The role of the digital economy in economic growth. Scientific *Journal of Financial and Administrative Studies and Research. 13*(2). 1437–1460. https://doi.org/10.21608/masf.2022.244164

The unified national platform. (2022). *Annual report of the National Transformation Program.*

E-Learning Union Organization. (2022) *The state of e-learning in the Kingdom of Saudi Arabia*. https://onlinelearningconsortium.org/

Higgins, Benjamin. (2020). *Economic development (principles - problems - policies).* Egyptian Book House.

Communications, Space and Technology Commission. (2023). Saudi Internet 2022. https://www.cst.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

Ministry of education. (2021*). A year of distance education in light of the Corona pandemic.*

Wasila, Muhammad. (2022). An analytical study of the Arab digital economy index - a case study of a group of Arab countries 2020. *Journal of Contemporary Economic Studies, 7* (1), 301-312. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/196352

المراجع الإنجليزية:

Boni,Anna; Gregory,Laura. *Saudi Arabia's Digital and Distance Education: Experiences from the COVID-19 Pandemic and Opportunities for*

Educational Improvement (English). Washington, D.C. : World Bank Group. http://documents.worldbank.org/curated/en/099655001182272835/P1755140d8a8990640b7b10cfbb94f036c3

Conceição, Pedro & Gibson, David & Heitor, Manuel & Sirilli, Giorgio. (2001). Beyond the Digital Economy: A Perspective on Innovation for the Learning Society. *Technological Forecasting and Social Change*. 115-142.

Dahlman, C., S. Mealy and M. Wermelinger (2016), "Harnessing the digital economy for developing countries", *OECD Development Centre Working Papers*, No. 334, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/4adffb24-en.

Elvira, m., Tatiana, D., & Vladimir, L. (2018). Digital economy in education: Perspectives and development perspectives. *Espacios*, *39*, 30.

Isroani, F., Jaafar, N., & Muflihaini, M. (2022). Effectiveness of E-Learning Learning to Improve Student Learning Outcomes at Madrasah Aliyah. *International Journal of Science Education and Cultural Studies*, *1*(1), 42–51. https://doi.org/10.58291/ijsecs.v1i1.26

Lin, M.-H., Chen, H.-C. and Liu, K.-S. (2017) "A study of the effects of digital learning on learning motivation and learning outcome," *Eurasia Journal of Mathematics, Science and Technology Education*, 13(7), pp. 3553–3564. Available at: https://doi.org/10.12973/eurasia.2017.00744a.